الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية

دراسة حالة البنك الوطني للجزائر BNA- مستغانم

من إعـداد الطـالبتين:
-عمران نورية منال
-عدة بن عطية فاطمة

تحت إشراف الأستاذ
-هـوان بوعبدالله

لـجنـة المنـاقشـة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شاشوة فضلون	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	رئيسا
هوان بوعبدالله	أستاذ مساعد قسم ب	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	مشرفا ومقررا
شنين قادة	أستاذ مساعد قسم ب	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	مناقشا

السنة الجـامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــــــــــــــــــــــــــداء

"بسم الله الرحمن الرحيم"

قال تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

الحمدلله الذي وهبني التوفيق والسداد ومنحني الثبات وأعانني على إتمام هذا العمل , الحمدلله عند البدء وحين الختام

بعد تعب ومشقة دامت 5سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي, ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم اجعلني ممن علمتهم فاستخلفتهم وأصلحت بهذا العلم أعمالهم وقلوبهم اللهم انفعني بما علمتني وزدني علما.

أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

لنفسي أولا التي ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية دمتم لي سندا لا عمر له.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل, إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي قدوتي في الحياة **"أبي الغالي"** أدامك الله ظلا لي.

إلى جنة الله في الأرض، من احتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها ,سر قوتي ونجاحي, من احتوت أحلامي حينما ذاقت دنياي وكانت لي ضياء وصنعت لي من مرارة الأيام شغفا وفرحا أعظم أم وأحن قلب **"أمي حبيبتي"** أطال الله في عمرك.

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عن طريقي المتاعب زارعين الثقة والإصرار بداخلي، الكتف الذي استند عليه إلى قرة عيني **"إخوتي ياسين وعبد النور".**

إلى توأم روحي أختي التي لم تلدها أمي، نعم الرفيقة التي كانت دوما موضع الاتكاء في عثرات حياتي, صديقة الرحلة والنجاح ,من أخرجت أجمل ما في داخلي وشجعتني دائما، فإن كان في صدف الأزمان خير. فإنك خيرما جادت به الصدف وما خاب ظني فيك فإن كنت بعيدة عن عيناي فأنت قريبة لقلبي وأشكر الله الذي وهبني رفيقة عمر مثلك **"صديقتي بتول"**

إلى من كان داعم لي وشجعني وأمدني بالقوة حين ضعفي وآمن بي، أشكرك على ما قدمته لي وأدامك الله بقربي **"حميد"**

وأخيرا من قال أنا لها "نالها" وأنا لها رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله, ها هو اليوم العظيم هنا، الحمدلله الذي به خيرا وأملا إلا وأغرقنا سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

عمران نورية منال

إهـــــــــــــــــــــــــــــداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك. "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة نصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمي «سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة.. وها أنا أختم بحث تخرُّجي بكل همَّة ونشاط، وأمتنُّ لكل من كان له فضل في مسيرتي الدراسية، وساعدني ولو باليسير.

إلى معلمي الأول و قدوتي في الحياة الذي علمني كل أنواع النضال و جعلني أحب الخير للغير لأكون في قمة السعادة، إلى من تعب و شقي من أجل راحتي و سعادتي إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى الذي أردت تقبيل جبينه على كل ما فعله لأجلي لأصل هذا اليوم، وشاء القدر وقدر الله وما شاء فعل ليأخذك بجانبه لحياة يستحقها قلبك الطاهر، أفتقدك في يومي هذا جدا لكن لا اعتراض على حكمه، إلى الذي وافته المنية وكان خير مثال للأبوة **"والدي العزيز"** رحمك الله يا قطعة من قلبي و أسكنك فسيح جنانه ويتقبلك من الشهداء أهدي إليك عملي المتواضع سائلة المولى عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناته فألف شكر و تحية.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان وبسمة الحياة وسر الوجود إلى من دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...إلى التي غمرتني بفيض حنانها إلى التي احترقت لكي تنير لي دربي إلى التي سهرت لأنام و تعبت لأرتاح و بكت لأضحك وسقتني من نبع رقتها وصدقها كانت لي الأم و الأب والأخت والصديقة المقربة بيت أسراري فإنني أستأذنك يا غاليتي أن أهدي إليك بعض ثمرة جهدك الذي لا أستطيع أن أجزيك إلا الله عز و جل قرة عيني و فؤادي **"أمي الغالية"** أطال الله في عمرها.

إلى التي لطالما تمنيت أن تقر عينها برؤيتي في يوم من الأيام وخاصة في يوم كهذا يوم تخرجي إلى التي توسدها التراب قبل أن تحقق أمنيتها إلى سر مناضلتي واجتهادي فرحتي تنقصها وجودك نجاحي ينقصه فخرك بي إلى أعظم وأحن وأطيب قلب كنت رمز للطيبة والحنان بركة الحياة كانت في وجودك تمنيت كثيرا لو أنك على قيد الحياة وتفتخرين بي تمنيت كثيرا لو أنك الآن بجانبي وتشاركيني فرحتي **"جدتي الغالية"** رحمها الله وجعلها من سيدات الجنة.

إلى من قاسمني أفراحي وأحزاني إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق زارعا الثقة والإصرار بداخلي، سندي والكتف الذي أستند عليه بعد أبي رحمه الله وظله لنا في الحياة أخي الغالي والوحيد **"محمد"** وفقه الله لما يحبه ويرضاه.

عدة بن عطية فاطمة

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة على إعداد تلك المجهودات فالحمد لله حمدًا كثيرًا.

أما بعد

يسعدنا ويشرفنا بأن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف **"هوان بو عبد الله"** على كل المجهودات التي قدمها لنا في شكل نصائح وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جميع جوانبها المختلفة.

كما نتشرف بالشكر الجزيل **لأعضاء لجنة المناقشة** الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة ومناقشة هذه المذكرة.

دون ـأن ننسى الشكر الجزيل والفضل لمدير البنك الوطني الجزائري **"عدة محمد"** على مساهمته ومشاركته في تقديم كل المعلومات القيمة لمساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة فألف شكر وتحية.

ولكل من مد لنا يد العون، أو أسدى لنا معروف

إسهامه صغير أو كبير في إنجاز هذا العمل فله منا خالص الشكر والتقدير ممزوج بالدعاء.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	**____**
فهرس المحتويات	**III-II**
فهرس الجداول والأشكال	**VII-V**
مقدمة عامة	**أ-و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية والمصرفية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية	**3**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية وأنواعها	**7-3**
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات المالية	**3**
الفرع الثاني: أنواع المؤسسات المالية	**5**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات المالية ودورها في الاقتصاد	**11-8**
الفرع الأول: أهمية المؤسسات المالية	**8**
الفرع الثاني: دورها في الاقتصاد	**10**
المطلب الثالث: الوظائف التي تقوم عليها المؤسسات المالية	**12-11**
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصرفية	**13**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصرفية وأنواعها	**20-13**
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات المصرفية	**13**
الفرع الثاني: أنواع المؤسسات المصرفية	**14**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات المصرفية والوظائف التي تقوم عليها	**22-20**
الفرع الأول: أهمية المؤسسات المصرفية	**20**
الفرع الثاني: الوظائف التي تقوم عليها	**22-21**
المطلب الثالث: الخدمات المصرفية	**25-22**
الفرع الأول: مفهوم الخدمة المصرفية	**23**
الفرع الثاني: خصائص الخدمات المصرفية	**23**
الفرع الثالث: أهمية الخدمات المصرفية	**24**
الفرع الرابع: أنواع الخدمات المصرفية	**25**
خاتمة الفصل	**27**
الفصل الثاني: المشاريع المقاولاتية وطرق تمويلها	

تمهيد	**29**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع المقاولاتية	**30**
المطلب الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية	**35-30**
الفرع الأول: تعريف القانون التجاري الجزائري للمشاريع المقاولاتية	**30**
المطلب الثاني: أنواع وأهمية المشاريع المقاولاتية	**40-35**
الفرع الأول: أنواع المشاريع المقاولاتية	**35**
الفرع الثاني: أهمية المشاريع المقاولاتية	**39**
المطلب الثالث: معايير اختيار المشاريع المقاولاتية المستحقة للتمويل	**46-40**
الفرع الأول: مراحل إنشاء مشروع مقاولاتي	**40**
الفرع الثاني: معايير اختيار المشاريع	**45**
المبحث الثاني: علاقة التمويل بالمقاولاتية ومدى مساهمة المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر	**48**
المطلب الأول: أشكال ومصادر تمويل المشاريع المقاولاتية	**62-48**
الفرع الأول: مفهوم التمويل	**48**
الفرع الثاني: أشكال التمويل	**48**
الفرع الثالث: مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية	**50**
الفرع الرابع: البدائل الحديثة للتمويل	**55**
الفرع الخامس: أساليب أخرى لتمويل المشاريع المقاولاتية	**60**
الفرع السادس: التمويل باستخدام عقد تحويل الفاتورة	**61**
المطلب الثاني: دور التمويل في دعم المقاولاتية	**64-62**
المطلب الثالث: العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تمويل المشاريع المقاولاتية	**66-64**
الفرع الأول: التحديات المتعلقة بالمقاولات في الجزائر	**64**
الفرع الثاني: العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تمويل المشاريع المقاولاتية	**65**
خاتمة الفصل	**67**
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA لوكالة مستغانم 876	
تمهيد	**69**
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	**70**
المطلب الأول: مراحل تطور النظام البنكي في الجزائر	**71-70**
الفرع الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية	**70**
الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا	**70**
المطلب الثاني: نشأة البنك الوطني الجزائري	**73-71**

المبحث الثاني: مهام وأهداف والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 876	**73**
المطلب الأول: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 876	**75-73**
الفرع الأول: مهام البنك الوطني الجزائري	**73**
الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري	**75**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 876	**78-75**
المبحث الثالث: الصيغ التمويلية المتوفرة لدى البنك الوطني لوكالة مستغانم 876 ودراسة حالة ملف قرض	**80**
المطلب الأول: الصيغ التمويلية المتوفرة لدى وكالة مستغانم 876	**88-80**
الفرع الأول: القرض الاستثماري	**80**
الفرع الثاني: قرض الاستغلال	**81**
الفرع الثالث: قرض الفلاحة	**82**
المطلب الثاني: دراسة حالة ملف قرض	**93-88**
خاتمة الفص	**94**
الـــ	**99-96**
قائم	**106-101**
الم	**___**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي	26
1-2	الأسس التاريخية للمقاولاتية	33
1-3	شروط الحصول على قرض فلاحة	84
2-3	احصائيات 10 سنوات لقروض الاستغلال في الفترة ما بين 2015-2024	85
3-3	عدد ملفات القروض الممنوحة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري	87
4-3	تطور رقم أعمال المؤسسة محل الدراسة	90
5-3	الموارد البشرية للمؤسسة محل الدراسة	91

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	عناصر المقاولة	31
2-2	معايير تصنيف المقاولات	38
3-2	خطوات ومراحل دراسة الجدوى	47
4-2	آلية صيغة المضاربة	57
5-2	إجراءات سير عملية تحويل الفاتورة	62
1-3	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 876	79
2-3	احصائيات 10 سنوات لقروض الاستغلال في الفترة ما بين 2015-2024	86
3-3	عدد ملفات القروض الممنوحة من طرف الوكالة	88

مقدمة عامة

تـمهيـد:

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، يرتكز على نسيج من المؤسسات باختلاف أنواعها والأنشطة التي تمارسها من بين هذه المؤسسات نجد المؤسسات المالية و المصرفية دورا مهما في تمويل المشاريع المقاولاتية ، بحيث يعد محورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، هذه المؤسسات تقدم الدعم اللازم للمقاولات من خلال توفير السيولة المالية والخدمات الاستشارية ، مما يسهم في تعزيز الابتكار و خلق فرص العمل كما أنها تلعب دورا حيويا في تسهيل عملية الاستثمار و التجارة ، وتوفير الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر و تحقيق الاستقرار المالي

تعتبر المشاريع المقاولاتية من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نظرا للدور الحيوي والفعال الذي تلعبه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في الاتجاه الاقتصادي لدول العالم، ونظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على رفع الكفاءة الإنتاجية، التقليص البطالة ورفع مستوى المعيشة وغير ذلك من الأهداف التي تمثل في مجملها دافعا حقيقيا للتنمية.

غير أن تمويل المشاريع المقاولاتية يمثل الانشغال الأهم لأصحاب هذه المشاريع، لأنها تواجهها العديد من الصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وضمان بقائها فهي تفتقر إلى التسيير الجيد في إدارة الأمور المالية ونقص التمويل، ومنه أصبح ضروريا إيجاد حلول للبحث عن مصادر تمويلية من خلال مؤسسات تعنى بالتمويل والتي تعد من أهم الهيئات المساهمة في ترقية المشاريع ومرافقة المقاولين في إنشاء المشاريع .

في ظل العولمة الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، تواجه المؤسسات المالية والمصرفية تحديات جديدة تتطلب منها التكيف والابتكار المستمر لتلبية احتياجات المقاولات الناشئة والمتنامية، ومن هنا يبرز الدور الاستراتيجي لهذه المؤسسات في تمويل المشاريع المقاولاتية كعامل أساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص.

يمكن القول أن الشراكة بين المؤسسات المالية والمصرفية والمقاولات تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد متين ومستدام، يقوم على أسس الابتكار و التنافسية و الشمولية المالية، و في هذا السياق تأتي أهمية البحث في دور هذه المؤسسات و تأثيرها على تمويل المشاريع المقاولاتية لفهم الآليات والسياسات التي تعزز من قدرتها على دعم النمو والتطور في هذا المجال الحيوي.

إشكالية الدراسة:

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- **ما مدى مساهمة المؤسسات المالية والمصرفية في تجسيد المشاريع المقاولاتية؟**

الأسئلة الفرعية:

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية؟
- ما هي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية للمشاريع المقاولاتية؟
- ما هي التوقعات المستقبلية لتمويل المشاريع المقاولاتية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية؟

فرضيات الدراسة:

- تتميز المشاريع المقاولاتية بالمخاطر العالية مما يجعل المؤسسات المالية والمصرفية مترددة في تمويلها.
- تختلف الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية حسب نوع المؤسسة والهيكلة المالية للمشاريع.
- تعتمد التوقعات المستقبلية لتمويل المشاريع المقاولاتية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية على العديد من العوامل المرتبطة بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز:

مدى فعالية المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية والتي تعتبر بدورها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وكذا تقييم فعالية الأدوات والمنتجات المالية التي تقدمها.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- التعرف على مفهوم المؤسسات المالية والمصرفية، والوظائف التي تقوم بها.
- التعرف على مصطلح المقاولاتية وأنواعها وأهميتها وعلى علاقة التمويل بها.
- التعرف على كيفية تمويل المشاريع المقاولاتية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية.
- إبراز مختلف العوامل والتحديات المتعلقة بالمشاريع المقاولاتية في الجزائر عامة والبنك الوطني الجزائري مستغانم خاصة.

مناهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي لتعريف متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي، لتحليل المعلومات المقدمة المتعلقة بآليات تمويل المشاريع المقاولاتية على مستوى البنك الوطني الجزائري مستغانم.

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم (وكالة رقم 876)، كما تم اجراء مقابلات شخصية مع مديري الوكالات ومسؤولين مكلفين بالزبائن ومنح القروض.

دوافع اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية:**

- كون أننا أردنا موضوع جديد.
- من أجل فتح مجال البحث للمهتمين بإنشاء مشاريعهم الخاصة مستقبلا.
- ارتباطه بتخصصنا العلمي والدراسي.

- **أسباب موضوعية:**

- توضيح دور التمويل في دعم المشاريع المقاولاتية نظرا لاكتسائها أهمية بالغة في دعم الاقتصاد.

دراسات سابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بموضوع المشاريع المقاولاتية كما تناولت كل منها دور المؤسسات مالية كانت أو مصرفية ومدى مساهمتها في تمويل هذ المشاريع، من بين هذه الدراسات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1-**دراسة سماح طلحي، الموضوع**: دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، 2013-2014: هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور البدائل التمويلية الحديثة كحل لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر أهم دعائم التطور الاقتصادي، وبناء هيكل تمويلي يكون أكثر إيجابية لعصرنة وترقية النظام المالي والمصرفي في الجزائر، وبين ضرورة التجديد والابتكار حاولت الدراسة التطرق إلى الصيغ الحديثة والمتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي، رأس المال المخاطر، عقد تحويل الفاتورة، والسوق المالية الثانية، هذه الأخيرة جاءت كحلول منافسة ومكملة لمصادر التمويل الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تقنيات التمويل الحديثة تعد من بين التقنيات الأكثر جاذبية، والتي ظهرت كنتيجة لتطور تمويل المؤسسات وتطور صيغ التمويل المصرفي، ولهذا جاءت كنتيجة لتنوع المنتجات المالية ولتتم باقي تشكيلة طرق التمويل المتاحة ولتضع المؤسسة والممول في علاقة جديدة تنبى على أساس الشراكة.

2-دراسة نايلي محمد رياض، الموضوع: دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015-2016، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على البنوك الإسلامية وكذا الخدمات التي تقدمها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وأن بالمقابل يحقق هذا رضا العملاء وراحتهم والأهم من ذلك تساهم في تطوير اقتصاد الدولة، ويقوم البنك الإسلامي بالعديد من الأنشطة المتكاملة التي تتمثل في الخدمات المصرفية كقبول الودائع و الاستثمار، التمويلية كتنمية الوعي الادخاري والاستثماري لدى الأفراد، والخدمات الاجتماعية كتجميع الزكاة والقرض الحسن، والقيام بهذه الخدمات ينتج عنه موارد مالية، كما حاولت الدراسة تبيان أن مشاريع الاستثمار ذات أهمية بالغة ومتزايدة في الوقت الحاضر نظرا لازدياد اعتماد النشاطات الاقتصادية عن اختلاف أنواعها على رؤوس الأموال.

وقد توصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي والاستثمار الإسلامية متعددة ومتنوعة، وأن معظمها يتوفر على درجة عالية من الضمان وانخفاض درجة المخاطرة بها، والذي يشكل حافزا للبنوك الإسلامية.

3-**دراسة ياسين تليلي، الموضوع:** دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2021-2022، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل التي تؤثر على بقاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال التركيز على العوامل المتعلقة بخصائص شخصية المقاول، العوامل المتعلقة بخصائص المؤسسة الناشئة، العوامل المتعلقة بالعمليات المقاولاتية، والعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية، ووجد ان الجزائر وضعت عددا من الحوافز لتأسيس وتنمية المقاولاتية وشرعت في عملية تحديث مؤسساتها، ومع ذلك، فإن استمرار الروتين البيروقراطي وانتشار الممارسات الفاسدة وعدم الاستقرار القانوني والتنظيمي وكذلك عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي قد أعاقت بشدة النشاط المقاولاتي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إن احتمال بقاء المؤسسات الناشئة يزيد إذا كانت، المنافسة إما ضعيفة ومنعدمة أو متوسطة، إذا كانت تنشط في بيئة حضارية، وفيما يخص بعد العمليات

المقاولاتية فإن احتمال بقاء المؤسسات الناشئة يزيد إذا تم اللجوء لمشورة المهنيين عند إنشائها، إذا تم إنجاز دراسة الجدوى او مخطط العمال خاصا بها (دراسة جدوى مالية وتجارية...) قبل إنشائها، وفي حالة استفادة صاحبها من تكوين أو تدريب في المقاولاتية عند إنشائها، وعند قيام صاحبها بربط علاقات تعاون أو شراكة مع الزبائن والموردين ومؤسسات أخرى.

- أما ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات هو أنها تطرقت إلى أهم الآليات الحديثة لتمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر منها: رأس المال المخاطر، عقد تحويل الفاتورة، التمويل الإسلامي والتمويل التأجيري بالإضافة إلى ملائكة الأعمال، كما تطرقت هذه الدراسة إلى مختلف صيغ التمويل التي يقدمها البنك الوطني الجزائري، ودراسة أهم الاحصائيات لمختلف القروض التي يقدمها البنك مع إعطاء مثال عن دراسة حالة لمشروع ممول من طرف البنك.

النطاق المكاني والزماني

- **النطاق المكاني:**

فيما يخص الجانب النظري تعددت الأماكن التي تم من خلالها الحصول على مبتغانا في هذه الدراسة فهناك عدة أماكن ساهمت في الحصول على المعلومات والاستفادة منها ومن هذه الأماكن: المكتبات، المواقع الالكترونية، المجلات، الاطروحات، المذكرات

أما الدراسة الميدانية تقتصر على مؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA، إضافة إلى إجراء مقابلات مع لإثراء الجانب النظري والتطبيقي.

- **النطاق الزماني:**

لنتمكن من الدراسة الميدانية تستغرق الفترة الزمنية لإنجاز الدراسة بداية من 19 ماي 2024 إلى غاية 02 جوان 2024.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف التي تخدم الدراسة تم توزيع الهيكل النظري والتطبيقي إلى ثلاث فصول، حيث أشرنا في **الفصل الأول** إلى الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية والمصرفية الذي تضمن ماهية ووظائف المؤسسات المالية والمصرفية وأهميتهما أما **الفصل الثاني** تم الإشارة فيه إلى المشاريع المقاولاتية وطرق تمويلها أما **الفصل الثالث** تناولنا فيه الدراسة الميدانية حول الصيغ التمويلية للبنك الوطني الجزائري مستغانم والخطوات المتبعة في تمويل المشاريع المقاولاتية إضافة الى احصائيات المشاريع الممولة للفترة الممتدة من 2015 الى غاية 2024.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية والمصرفية

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصرفية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية

تمهيد:

تؤدي المؤسسات المالية و المصرفية دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي من خلال تسهيل التدفق الفعال للأموال في الاقتصاد، باعتبارها كيانات تجارية تعمل ضمن قطاع الخدمات المالية، وتقوم بدور حيوي في الاقتصاد من خلال توفير مرافق الخدمات المالية، تشمل وظائفها جمع الأموال من الجمهور وتوجيهها لتمويل الأنشطة المالية المختلفة، مثل القروض والاستثمارات والتي تؤثر بدورها على مسار الاقتصاد، الذي يعتبر دورا محوريا في النظام المالي و المصرفي ، تتنوع المؤسسات المالية بين البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مثل الحسابات الجارية و الادخار و القروض ، وبين المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين و صناديق الاستثمار و شركات الوساطة المالية.

فقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصرفية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية

سنقوم في هذا الفصل بتوضيح مفهوم المؤسسات المالية والتعرف على مختلف أنواعها وكذلك إلى الأهمية ودورها في الاقتصاد وكذا الوظائف التي تقوم بها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات المالية

تعددت مفاهيم المؤسسات المالية وفقا للهيئات والتشريع الجزائري والكتاب والمؤلفين نذكر منها ما يلي:

أولا: حسب اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:[1]

حيث عرفها بأنها " أي مؤسسة مالية تمارس أيا من الأنشطة أو العمليات لصالح العملاء أو لحسابهم أيا كان شكلها القانوني سواء كانت تتخذ شكل شركة أو منشأة فردية والتي تمارس أي من الأعمال التالية:

- قبول الودائع بجميع أنواعها.
- منح الائتمان بجميع أنواعه.
- التأجير التمويلي.
- تحويل الأموال.
- صرف العملات واستبدالها.
- إصدار أدوات الدفع بكافة أنواعها ومن ذلك بطاقات الدفع والائتمان والشيكات والصكوك وأي أعمال مصرفية أخرى منصوص عليها في القانون التجاري النافذ.
- الضمانات والتعهدات المالية بما في ذلك التمويل العقاري والتخصيم.
- التعامل في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال بيعا شراء بما في ذلك التعامل في العملات الأجنبية وفي أسواق الصرف الآنية والآجلة.
- التعامل في الأوراق المالية بما في ذلك أذون الخزانة.

ثانيا: التعريف التشريعي:[2]

[1] -معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://www.amlcft.gov.ye/index ،**المؤسسات المالية-اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، تاريخ زيارة الموقع: 2024/04/15، الساعة: 14:30.

[2] - سلسبيل بن سماعيل، **المسؤولية الجزائية للمؤسسات المالية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2020 - 2021 ص-ص: 15 – 17.

عرفتها المادة 115 بموجب القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض على أنها: **"أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور".**

وبصدور قانون 05 – 01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم، نجد أن المشرع الجزائري قد جاء بتعريف صريح محدد للمؤسسات المالية بنصه في المادة 04 فقرة 04 من نفس القانون على أن المؤسسة المالية هي:

"كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس لأغراض تجارية نشاطا أو أكثر من الأنشطة أو العمليات الآتية باسم أو لحساب زبون:

- تلقي الأموال والودائع الأخرى القابلة للاسترجاع.
- القروض أو السلفيات.
- القرض التجاري.
- تحويل الأموال أو القيم.
- إصدار كل وسائل الدفع وتسييرها.
- منح الضمانات واكتتاب الالتزامات ...".

ثالثا: حسب المؤلف الأستاذ الدكتور سرمد كوكب الجميل:

عرف المؤسسة المالية بمثابة وسيط مالي، وهي شركات أعمال تمارس العمل المالي من خلال توجيه الأموال من المقرضين الى المقترضين، إنها المؤسسة التي تعبئ الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد بهدف تقديم القروض والاستثمارات، وأنها عبارة عن منظمات أعمال تكون الأموال مادتها التي تتداول بها، فهي مؤسسات وسيطة في الاقتصاد تقبل الودائع و تقدم القروض، و أنها تمارس الاستثمار و التمويل و تقدم الخدمات المالية المتنوعة و تتنوع ملكية المؤسسات المالية فقد تكون عامة و قد تكون خاصة وقد تكون حكومية، و في الحالة التي تكون ملكيتها خاصة غالبا ما تكون شركات مساهمة.[1]

وعرفها أيضا المؤلف الأستاذ الدكتور حسين أحمد الطراونة:

تعد المؤسسات المالية من أبرز مكونات النظام المالي ، فعن طريقها يتم إدارة العملية المالية المتكاملة، و تتميز هذه المؤسسات المالية بأنها عالية التنظيم ، ومن أبرز المؤسسات المالية النشطة في القطاع المالي البنوك بكافة أنواعها، كالبنوك التجارية، والبنوك التعاونية، الأسواق المالية، تؤدي الأسواق المالية دورا حيويا في عملية تحقيق أهداف النظام المالي، كما أن الاستقرار السوق

[1] - سرمد كوكب الجميل، **مقدمة في إدارة المؤسسات المالية**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى: 2018، ص: 9.

المالي الأثر الفعال على المستهلكين كما أنها تعتبر بيئة التداول المالي بين مقدمي السلع ومقتنيها، ويمكن للأسواق المالية أن تكون أسواقا رئيسية أو ثانوية.[1]

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات المالية

يمكن تقسيم أنواع المؤسسات المالية إلى نوعين تتمثل فيما يلي:

أولا: المؤسسات المالية المصرفية: هي عبارة عن آلية أنشأت بواسطة المجتمع تعمل كقناة وصل بين الادخار والخدمات المالية في جهة والأفراد والمؤسسات التي لديها القدرة على دفع ثمن تلك الخدمات من جهة أخرى. ويتم تقسيم المؤسسات المالية ومجالات عملها كالتالي:

أ-البنوك التجارية:" يعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداء، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض وعليه يمكن القول بأن البنك التقليدي وسيط مالي (مقترض يقرض).

ب- البنوك غير التجارية: تنقسم البنوك غير التجارية إلى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وبنوك الادخار ويتم استعراض كل نوع من هذه الأنواع كمايلي:

1.البنوك المتخصصة: توجد البنوك المتخصصة جنباً إلى جنب مع البنوك التجارية وهي البنوك التي تتخصص في توفير الائتمان متوسط الأجل، ويطلق على هذه البنوك اسم البنوك المتخصصة نسبة إلى تخصص كل نوع منها في خدمة قطاع اقتصادي معين، وتتكون البنوك المتخصصة من ثلاثة أنواع هي:

- البنوك الصناعية - البنوك العقارية - البنوك الزراعية.

2.بنوك الاستثمار: يختلف هذا النوع من البنوك في طبيعة أنشطتها عن أنشطة البنوك التجارية، ولذلك تصنف ضمن البنوك غير التجارية لقيامها بمنح قروض طويلة الآجل للأنشطة الاستثمارية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية، بالإضافة إلى أنها تساهم في إنشاء المشروعات.

[1] - حسين أحمد الطراونة، **المؤسسات المالية المتخصصة محلية - دولية**، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى: 2021، ص: 18.

3.بنوك الادخار: هي مؤسسة مالية هدفها الرئيسي قبول ودائع الادخار ودفع الفائدة على تلك الودائع، والهدف منها تشجيع أصحاب الدخول المنخفضة على الادخار.

4. **البنوك المركزية:** ": هو الهيئة التي تتولى إصدار العملة الورقية، وتضمن بوسائل متنوعة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسات العامة والائتمانية في الدولة التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.

5.البنوك الإسلامية: هي «مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة وتقديم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية.[1]

ثانيا: المؤسسات المالية غير المصرفية: هي المؤسسات التي لا تحصل على الاموال بصورة وديعة رسمية وانما بصورة مؤقتة واغلبها شركات ومؤسسات الوساطة المالية والاستشارة المالية ومن هذه الشركات:

2-1شركات التمويل: تشمل شركات التمويل كل الشركات التي يكون موضوع نشاطها عمليات الإقراض والتمويل أو الإسهام في مشاريع قائمة أو قيد التأسيس أو استثمار الأموال في قيم منقولة، تقوم هذه الشركات بتجميع الأموال عن طريق إصدار الأوراق المالية وتستخدمها لتقديم قروض لسد احتياجات المستثمرين أو المستهلكين، فهي عادة ما تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة التي يصب عليها الاقتراض من البنوك بسبب ضآلة قدراتها المالية وضعف ضماناتها.

2-2صناديق الاستثمار: تعد صناديق الاستثمار أحد أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأول من الأفراد والمؤسسات، وتقوم باستثمارها في المحافظ المالية وفقا لأهداف محددة، فهذه الصناديق تعد مؤسسات مالية وسيطة تقوم بجمع الموارد المالية من صغار المستثمرين حيث تقوم ببيعهم حصص مشاركة مقابل أموالهم وتقوم بشراء أوراق مالية لهم، وعن طريق تجميع المبالغ الصغيرة من المستثمرين تقوم هذه الصناديق بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية بأسعار منخفضة، فتحقق هذه الصناديق منافع لمساهميها عن طريق تخفيض شراء الأصول المالية مباشرة ومن دون وساطة السماسرة. ومن أهم مزيا صناديق الاستثمار أنها تهيء الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

[1] - محمد رمضان عقل محمد وآخرون، **دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، كلية الدراسات الافريقية العليا، القاهرة، المجلد 45، العدد 04، 1 أكتوبر 2023، ص-ص: 130-131

2-3 شركات التأمين: تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة، بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وهي تقوم بدور حيوي في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات المتجمعة لديها على شكل أقساط التأمين إلى استثمارات رأسمالية حقيقية. ويظهر الدور الكبير الذي تقوم به شركات التأمين باعتبارها أحد مكونات النظام المالي من خلال مساهمتها في عمليات التمويل والاستثمار عن طريق استثمار الفوائض المالية المتجمعة من المؤمن لهم، كذلك من شأن هذه الشركات أن تقوم بتحسين ميزان المدفوعات بفضل عمليات إعادة التأمين التي تكون قد تعاقدت فيها مع شركات تأمين أجنبية، ومن جهة أخرى تساعد شركات التأمين على استقرار المشاريع ومحاربة التضخم لأن الأموال المتجمعة من المشتركين تؤدي إلى امتصاص السيولة من الاقتصاد وبالتالي استثمارها في مشاريع تنموية، كما أن هذه الشركات تقوم بتعويض أصحاب المشاريع عند تعرض مشاريعهم للخطر.[1]

2-4صناديق التقاعد: تعرض العديد من الشركات الخاصة والعامة على العاملين فيها خطط تقاعدية، اذ يقوم هؤلاء بإيداع اموالهم في صناديق التقاعد لكي تستثمر في اصول مالية طويلة الاجل ويمكن بعد ان ينتهي عمر الموظف الوظيفي ان يسحب رصيده من الصندوق.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات المالية ودورها في الاقتصاد

الفرع الأول: أهمية المؤسسات المالية[2]

المؤسسات المالية تلعب دورا محوريا في الاقتصاد من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تدعم الأفراد الشركات والحكومات، تساهم هذه المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين توزيع الموارد، وتحقيق الاستقرار المالي. سنستعرض في هذا المقال الأهمية الأساسية للمؤسسات المالية في الاقتصاد، وكيف تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.

1. تجميع المدخرات وتخصيصها: تساعد المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار في جمع المدخرات من الأفراد والشركات وتحويلها إلى استثمارات. تساهم هذه العملية في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الأكثر احتياجاً للنمو والتوسع، مما يدعم التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، تقوم البنوك بتجميع الودائع من المدخرين وتقديم القروض للشركات والأفراد لتمويل مشاريعهم الاستثمارية

2 .تقديم القروض والتمويل: توفر المؤسسات المالية القروض والتمويل اللازم للأعمال التجارية والأفراد، مما يمكنهم من تنفيذ المشاريع وشراء السلع والخدمات. هذه القدرة على الوصول إلى

[1] - العربي نعيمة، **الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية لعام 2008**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 2، العدد 26، 30 يونيو 2016، ص-ص: 327-328.

[2] - معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني https://mwade3.com/ ، أهمية المؤسسات المالية في الاقتصاد، تاريخ زيارة الموقع: 2024/03/20، الساعة: 18:21.

التمويل تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات المالية أدوات مالية متقدمة مثل القروض العقارية وقروض السيارات والتمويل التجاري، والتي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

3 .تحقيق الاستقرار المالي: تلعب المؤسسات المالية دوراً حاسماً في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مراقبة الأسواق المالية وتقديم المشورة المالية. تعمل البنوك المركزية، مثل البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، على ضبط السيولة النقدية في الاقتصاد والتحكم في معدلات الفائدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما تساهم المؤسسات المالية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، مما يقلل من المخاطر ويعزز الاستقرار.

4-تطوير الأسواق المالية: تساهم المؤسسات المالية في تطوير وتعزيز الأسواق المالية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات والمشتقات المالية. تتيح هذه الأدوات للمستثمرين تنويع محافظهم الاستثمارية وتحقيق عوائد مالية مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات المالية على تحسين البنية التحتية للأسواق المالية من خلال تقديم خدمات مثل التداول الإلكتروني والتحليل المالي.

5 .توفير التأمين والحماية المالية: توفر شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى الحماية المالية للأفراد والشركات من خلال تقديم منتجات تأمينية متنوعة. هذه المنتجات تساعد في تقليل المخاطر المالية المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة، مثل الحوادث والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية. التأمين يلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار المالي للفرد والمجتمع بأكمله.

6 .دعم التجارة الدولية: تسهم المؤسسات المالية في تسهيل التجارة الدولية من خلال توفير خدمات التمويل التجاري مثل خطابات الاعتماد والضمانات البنكية. هذه الخدمات تساعد الشركات على توسيع نطاق أعمالها إلى الأسواق العالمية، مما يعزز النمو الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات المالية على تقليل المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال تقديم التأمين ضد المخاطر السياسية والاقتصادية.

7. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: تدعم المؤسسات المالية الابتكار والتكنولوجيا من خلال تمويل الشركات الناشئة والمشاريع التكنولوجية. هذا الدعم المالي يمكن الشركات من تطوير منتجات وخدمات جديدة تسهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق التقدم التكنولوجي. على سبيل المثال، تقدم صناديق رأس المال المخاطر تمويلًا للشركات الناشئة ذات الأفكار المبتكرة، مما يساعدها على النمو والتوسع.

8 .تقديم المشورة المالية والاستثمارية: تقدم المؤسسات المالية خدمات المشورة المالية والاستثمارية للأفراد والشركات، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. هذه الخدمات

تشمل التخطيط المالي، إدارة المحافظ الاستثمارية، وتحليل الأسواق المالية. من خلال تقديم المشورة المالية، تساهم المؤسسات المالية في تح. **9.دعم الحكومات في إدارة السياسات الاقتصادية**: تساعد المؤسسات المالية الحكومات في إدارة السياسات الاقتصادية من خلال تقديم المشورة والخدمات المالية. تشمل هذه الخدمات إدارة الديون، تمويل المشاريع الحكومية، وتحليل السياسات الاقتصادية. كما تلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسات النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

10. تعزيز الاندماج المالي: تعمل المؤسسات المالية على تعزيز الاندماج المالي من خلال توفير خدمات مالية ميسورة ومتاحة للجميع، بما في ذلك الفئات المحرومة والمهمشة. يشمل ذلك تقديم خدمات بنكية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، التمويل متناهي الصغر، وبرامج التثقيف المالي. من خلال تعزيز الاندماج المالي، تساهم المؤسسات المالية في تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة سين القدرة على تحقيق الأهداف المالية وتنمية الثروة.

الفرع الثاني: دورها في الاقتصاد[1]

1 -دور الوساطة:

وهو الدور الأساسي لها باعتبارها حلقة وصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز والذي يحقق فاعلية وكفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.

2 -دور المدفوعات:

وهو يمثل دور مهم لكون نسبة كبيرة من المدفوعات المالية تتم عن طريق هذه المؤسسات حيث يتم تنفيذ مدفوعات السلع والخدمات لمصلحة زبائنها مثل مقاصة الصكوك وتحويل الأموال وتوزيع العملات النقدية

3 .دور الكفيل الضامن:

وهو يعتبر من الأدوار الهامة والحيوية وذلك لحاجة المجتمعات الى أن تقوم المصارف بضمان زبائنها عن طريق تقديم بعض الخدمات والعمليات المصرفية التي ترتب التزاما مقابل الجمهور مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لدعم التجارة الدولية.

4- دور الوكيل:

[1] - صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين، الطبعة الأولى: 2011 ص-ص: 44-45

وهو الدور الذي تقوم بموجبه المصارف نيابة عن زبائنها في توظيف ودائعهم في مجالات اقتصادية مختلفة وكذلك حماية الممتلكات الخاصة لهم وإصدار السندات التي تقدمها من خلال قسم الأمانة واستحصال الشيكات وغيرها.

5- دور السياسة:

وطالما أن هذه المؤسسات لها علاقة بسياسة الدولة وبالسياسة النقدية من خلال أحد أدوارها المهمة في تنفيذ مهام السياسة النقدية للبلد وتحقيق النمو الاقتصادي والسعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

6- دورها في تخفيض المخاطر:

على اعتبارها قادرة على تقليل المخاطر من خلال استثمار الأموال في مجالات متنوعة وهذا مما يزيد في سلامة الودائع.

المطلب الثالث: الوظائف التي تقوم عليها المؤسسات المالية

تلعب المؤسسات المالية دورًا حيويًا في الاقتصاد، حيث تقوم بمجموعة واسعة من الوظائف التي تدعم النمو الاقتصادي وتسهل المعاملات المالية. إليك أهم هذه الوظائف:

1.تجميع المدخرات [1]:

- **جمع الأموال**: تجمع المؤسسات المالية الأموال من الأفراد والشركات على شكل ودائع وحسابات توفير واستثمارات.
- **توفير مكان آمن للأموال**: تضمن المؤسسات المالية حماية هذه الأموال وتوفير بيئة آمنة للاستثمار.

2.إقراض الأموال:

- **تقديم القروض:** تقوم المؤسسات المالية بإقراض الأموال للأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم، مثل شراء منزل أو سيارة أو تمويل مشاريع.
- **تمويل الاستثمارات:** تقدم القروض اللازمة للاستثمارات الكبيرة التي تساهم في النمو الاقتصادي.

3.تسهيل المعاملات المالية :

- **تحويل الأموال:** تسهل المؤسسات المالية تحويل الأموال بين الأفراد والشركات عبر مختلف القنوات.

[1] -معلومات مستخرجة من الموقع الإلكتروني: https://mng.uokufa.edu.iq>uploads>2018/03 ، **المؤسسات المالية مفاهيم ومنطلقات أساسية**، تاريخ زيارة الموقع: 2024/04/24، الساعة: 15:30.

- **إصدار بطاقات الدفع**: توفر بطاقات الائتمان والخصم التي تسهل عمليات الشراء اليومية.
- **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** تقدم خدمات مصرفية متنوعة عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد للعملاء.

4.إدارة المخاطر:

تقييم المخاطر: تقوم المؤسسات المالية بتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض والاستثمارات.

توزيع المخاطر: تعمل على توزيع المخاطر عبر مجموعة متنوعة من الأصول لتقليل الخسائر المحتملة.

5.تقديم الخدمات الاستثمارية:

- **إدارة المحافظ الاستثمارية:** تساعد الأفراد والشركات على إدارة محافظهم الاستثمارية لتحقيق عوائد أعلى.
- **تقديم المشورة الاستثمارية**: تقدم نصائح حول الاستثمارات المناسبة بناءً على أهداف كل عميل.

6.إصدار الأوراق المالية:

- **إصدار السندات:** تصدر المؤسسات المالية السندات لتمويل مشاريعها أو عمليات الاستحواذ.
- **إصدار الأسهم**: تقوم الشركات ببيع أسهمها للاكتتاب العام لجمع الأموال.

7.الخدمات المصرفية الخاصة:

- **تقديم خدمات مخصصة:** تقدم خدمات مصرفية خاصة للأفراد ذوي الثروات الكبيرة والشركات الكبرى.[1]

[1] - معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://www.amlcft.gov.ye/index.php/ar/2019-05-25-00-39-41 ، **المؤسسات المالية**، تاريخ زيارة الموقع: 2024/04/24، الساعة: 17:15.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصرفية:

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصرفية وأنواعها

سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المؤسسات المصرفية وأنواعها وأهميتها ودورها في الاقتصاد والتعرف على مختلف الوظائف التي تقوم عليها

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات المصرفية

تعددت التعاريف للمؤسسات المصرفية نذكر منها:

أولا: التعريف القانوني:

جاء في فحوى الأمر رقم 03 – 11، المعدل و المتمم، على أن المؤسسات المصرفية هي : "المؤسسات التي تتلقى الأموال من الجمهور وعمليات الإقراض، فضلا على وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، كما خول لها المشرع القيام بعمليات الصرف، والعمليات على الذهب والمعادن والقطع المعدنية الثمينة، وتوظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، بالإضافة إلى الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات ، و بشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات و التجهيزات و إنمائها ".[1]

ثانيا: حسب المؤلف الأستاذ الدكتور سرمد كوكب الجميل :

على أن المصرف بوصفه مؤسسة مالية يقدم خدمات مصرفية وائتمانية وتتنوع المصارف أيضا بطبيعة خدماتها فهناك من المصارف ما يسمى المصارف التجارية يقدم خدمات مصرفية ذات طابع تجاري قصير الأجل بينما المصارف الاستثمارية تقدم خدمات مصرفية طويلة الأجل متخصصة بطبيعتها وهناك المصارف الشاملة التي تقدم حزمة شاملة من الخدمات المصرفية المتنوعة.[2]

وعرفها أيضا المؤلف الأستاذ الدكتور حسين أحمد الطراونة :

يعرف المصرف بأنه الكيان الاقتصادي الذي من خلاله يتم التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من

[1] - حلايمية محمد أمين، نوري فيصل، **إجراءات اعتماد المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر، 2020 – 2021، ص: 16.

[2] - سرمد كوكب الجميل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها والمصارف بهذه الحالة هي همزة وصل بين المدخرين والمستثمرين قبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة.

والمصرف هو مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، وخاصة الإقراض، والتوفير، والمدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها، كما تعرف المصارف بأنها " منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة".[1]

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات المصرفية :

يعتمد تقسيم المؤسسات المصرفية على معيار التخصص والدور الذي تؤديه في المجتمع وملكية رأس المال، فنجد منها المصارف المتخصصة، والمصارف المركزية، بالإضافة إلى المصارف التجارية، هذا فضلا على المصارف الإسلامية، وهو ما سوف نوضح من خلال مضمون هذا الفرع:[2]

الفرع الأول: المصارف المركزية (البنك المركزي):

من خلال مضمون هذا الفرع سوف يتم دراسة تعريف المصارف المركزية من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على تعريف البنك المركزي الجزائري، بالإضافة إلى إبراز أهدافه، وذلك على النحو التالي:

أولا: تعريف المصارف المركزية:

تعرف المصارف المركزية بأنها: " المؤسسات التي تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة إذ تشرف، تراقب سلوك المصارف التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة الخاصة بها.»

كما تعرف أيضا بأنها: " شخصية اعتبارية مستقلة ويستمر وجودها كمؤسسة عامة إذ تقوم بأعمال الأحكام القانونية الخاصة بها «.

وتعرف أيضا بأنها: "السلطة المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي في السوقيين النقدي والمالي، إذ تعمل كملجأ أخير للإقراض للمصارف في السوقين معتمدة على انفرادها بإصدار النقود الورقية المقبولة بقوة القانون من جميع وحدات الاقتصاد."

[1] - حسين أحمد الطراونة، **مرجع سبق ذكره**، ص:25

[2] - حلايمية محمد أمين، نوري فيصل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المصارف المركزية هي: "مصارف إصدار النقود القانونية وكبنك للبنوك ولا تتعامل مع الجمهور ولكن يقتصر تعاملها على الحكومة والمصارف الأخرى".

ثانيا: تعريف البنك المركزي الجزائري:

أنشأ المصرف المركزي الجزائري بعد الاستقلال مباشرة إذ يعتبر كأول هيئة إصدار بتاريخ: 13 ديسمبر 1962، وأطلق عليه اسم "بنك الجزائر."

كما يعتبر البنك المركزي سلطة عليا لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي وبالتالي النظام الاقتصادي، أي أن هذا الأخير يعد مملوكا للدولة حيث تخضعه لرقابة صارمة منها الأمر الذي يجعلها منشآت شبه حكومية.

ثالثا: مهام البنك المركزي الجزائري:

يمكن إدراج أهم وأبرز المهام والصلاحيات التي يقوم بها البنك المركزي الجزائري في جملة من النقاط نوجزها على النحو التالي:

- القيام بعمليات السوق المفتوحة وإدارة السياسة النقدية عن طريق معدلات إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي.
- العمل على إصدار النقود سواء أوراق أو قطع معدنية على مستوى المطبعة العامة الخاصة بإصدار النقود الكائن مقرها بدار النقود بالجزائر العاصمة.
- تسيير وتنظيم سوق الصرف وتحديد معدلات صرف الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأجنبية المتداولة.
- القيام بجمع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض المؤسسات المالية والبنوك التجارية والسهر على أنشطتها المصرفية.
- يعتبر كهيئة استشارية حكومية في جميع المشاريع القانونية والنصوص التنظيمية المتعلقة بالمسائل المالية والنقدية.
- يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنها تحسين ميزان المدفوعات والأحوال المالية وحركة الأسعار.
- يطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقود .
- القيام بشراء العقارات وبيعها واستبدالها ولعب دور الوسيط بينهم من أجل تلبية حاجياته الخاصة شريطة خضوع كل تلك العمليات إلى رخصة من مجلس إدارة البنك إذ أنها لا تتم إلا بأموال خاصة.

ثانيا: المصارف المتخصصة:

تعرف المصارف المتخصصة على أنها: "وحدات مالية أو مصرفية تقوم بتجميع الموارد، الادخارية من الأفراد والمشروعات والحكومة أو القطاع العام، وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات إذا احتاجت لها لغرض التوظيف الاستثماري."

كما تعرف أيضا على أنها: "المصارف التي تتخصص بخدمة قطاعات معينة، وذلك من خلال توفير التمويل لهذه القطاعات بالشكل الذي يسهم في تطويرها وتنميتها."

وتعرف أيضا على أنها: "المصارف التي تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وذلك وفقا لتخصص المصرف، ويرجع السبب في ذلك التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل المشروعات ذات الطبيعة المتباينة."

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المصارف المتخصصة هي: كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشأت لمنح قروض من أجل أغراض خاصة أو تمويل مشروعات عن طريق تجميع الموارد الادخارية من الأفراد المتعاملة معها".

ثانيا: مهام المصارف المتخصصة:

يمكن إدراج مهام المصارف المتخصصة على النحو التالي:

- تكون في غالب الأمر مملوكة من قبل الدول المتواجدة على أراضيها بهدف إحداث التنمية في قطاع اقتصادي أو أكثر.
- تقوم بدعم الاقتصاد من جميع الجوانب ولعل أهم هذه الجوانب هو الجانب المالي.
- الهدف الرئيسي من إنشاء هكذا مصارف هو تنمية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأفضل.
- تلعب دورا أساسيا في تنمية أموالها من جهة ويزيد من الإنتاجية في القطاعات المستهدفة ويؤدي إلى تشغيل جزء من العمالة في المشروعات المحدثة من جهة ثانية.
- الوصول إلى نمو في القطاعات الاقتصادية الذي يؤدي بدوره إلى حدوث تنمية اقتصادية في أكثر من قطاع وعلى أكثر من صعيد.

الفرع الثالث: المصارف التجارية

أولا: تعريف المصارف التجارية: [1]

[1] - لمياء حسين عاصي، المصارف التجارية ودورها في المشاريع الاستثمارية، انظر الرابط:
https://www.iasj.net/iasj/download/4d50d69e8d3a95c6 ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/02، الساعة: 22:20.

يمكن تعريف المصارف التجارية: "بأنه تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية والودائع الحاضرة كما أن المصرف التجاري يقوم بمبادلة الودائع والكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية."

كما يعرف المصرف التجاري بأنه تلك المؤسسة التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة اخرى من الخدمات المكملة مثل شراء او بيع اوراق تجارية وتحصيل كوبوناتها وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء أو بيع العملة الأجنبية وفتح اعتمادات مستندية واصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن.

من كل ما تقدم نستنتج بأن أهم ما تمتاز به المصارف التجارية هي ا اعتماد المصارف التجارية في أموالها بشكل كبير على اموال المودعين فيها كما ولها القدرة على تقديم الائتمان عن طريق (الإقراض والاقتراض) لزيادة رصيدها من النقود، وللمصارف التجارية أهمية بالغة في الاقتصاد من خلال ما تقدمه من خدمات لعملائها في الوقت ذاته تسعى المصارف الى تحقيق أرباح على المدى البعيد مع المحافظة على سمعة المصرف وعدم تعرضه للمخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على نشاط المصرف التجاري.

ثانيا: أهداف المصارف التجارية:

يقوم نشاط المصرف التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

- **تعظيم الربح:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني -وفقا لفكرة الرفع المالي- أن أرباح البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، والعكس صحيح، فقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس. وهذا يقتضي من البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

ويعتبر الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك ميزة هامة في تحقيق الأرباح على الرغم من التزامه بدفع فوائد على استخدام هذه الأموال.

- **توفير السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب، ومنم ثم يجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة، فمثلا إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه.

- **تحقيق الأمان:** يتسم رأس المال بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين. فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين لديه، والنتيجة هي إعلان البنك إفلاسه.

ومما سبق نجد أن البنك التجاري يسعى إلى ما يلي:

- تحقيق أقصى ربحية ممكنة.
- تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين.[1]

الفرع الرابع: المصارف الإسلامية

أولا: تعريف المصارف الإسلامية:

لقد عرف "المصرف الإسلامي" على أنه: المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

ويعرف على أنه تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.

كما يعرف بأنه المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية ولا سيما النقود وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها وتنميتها بأساليب وأدوات مشروعة، لمصلحة المشتركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم وتحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن "المصارف الإسلامية" هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاءا وإنما تقدم حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية عن طريق جذب الودائع والمدخرات وتقديم آليات وأوعية

[1] -إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، انظر الرابط: https://www.google.dz/books/edition/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/05، الساعة: 13:23.

استثمارية كفؤة لجذب هذه المدخرات وفي الوقت نفسه تتناسب والأسس أو القواعد الشرعية وان تتنافس في القطاع المصرفي وبإمكانها الدخول في السوق المالية. [1]

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية:

يمكن إدراج أهم وأبرز أهداف المصارف الإسلامية على النحو التالي:

أ- الهدف التنموي:

تساهم المصارف الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وكذا الناحية الإنسانية وذلك في إطار المعايير الشرعية عن طريق تنمية عادلة ومتوازنة يرتكز أساسها على تحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق وتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات بالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالقطاعات والمناطق الأقل نموا بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية.

ب- الهدف الاستثماري :

تعمل المصارف الإسلامية في المجال الاستثماري على تنمية وتطوير ونشر الوعي الادخاري بين الأفراد من أجل الرفع من إنتاجها وإنتاجيتها بالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة وفقا للصيغ الإسلامية عن طريق صيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تحدث في السوق المصرفية.

ج- الهدف الاجتماعي :

تعمل على الموازنة بين تحقيق الربحية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التدقيق في المشاريع الممولة من طرفها بالتأكد من سلامتها وقدرة أصحابها على تحقيق عائد مناسب وسداد التمويل ومن ثم ضمان عدم ضياع أموال المودعين والمتعاملين، ورفع مستوى العمالة عن طريق مشاركتها في المشروعات شريطة أن يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع تحقيقا لرسالة المصرف في التكافل الاجتماعي.

د- الهدف الاشباعي والارتقائي:

تعمل المصارف الإسلامية على إشباع حاجات الأفراد والارتقاء بحاجاتها من ناحية تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع معتقداته الدينية واحتياجاتهم الحقيقية وبالتالي تضمن لهم الإشباع المادي والمعنوي في نفس الوقت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على استحداث

[1]- نبيلة باديس وآخرون، **أهمية المصارف المالية في تفادي الأزمات المالية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، أفريل 2021، ص : 211.

أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار أو الموارد والودائع بالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر.[1]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات المصرفية

الفرع الأول: أهمية المؤسسات المصرفية

تعد المؤسسات المصرفية المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حيث تسهم البنوك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها الخدمات التالية:

- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.
- **تمويل الاستثمارات**: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير والاستيراد.
- المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
- تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة
- التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية.
- حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.[2]

الفرع الثاني: الوظائف التي تقوم عليها المؤسسات المصرفية

يمكن تقسيم أهم وأبرز الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المصرفية إلى وظائف تقليدية، وأخرى حديثة، ووظائف تمويلية ونقدية، وهو ما سوف نوضح من خلال ما يلي:

---

[1] -نبيلة باديس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 213.

[2] -نوري نورالدين، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص: 3-4.

أولا: الوظائف التقليدية:

يمكن إدراج أهم وأبرز الوظائف التقليدية للمؤسسات المصرفية على النحو التالي:

- القيام بعمليات الصرف وتجارة النقود.
- تعتبر الوسيط بين كل من عرض النقود وطلبها، وبين المقرضين والمقترضين أي (المستثمرين والمدخرين).
- مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة الأصول في عملية تشغيل موارد البنك المتمثلة في القروض والاستثمارات المتنوعة.
- قبول الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها (الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية، الودائع لأجل، الودائع الادخارية، الودائع الائتمانية، الودائع الاستثمارية).

ثانيا: الوظائف الحديثة:

يمكن إدراج أهم وأبرز الوظائف الحديثة للمؤسسات المصرفية على النحو التالي:

- تقديم الاستثمارات المالية والاقتصادية وإدارة أعمال وممتلكات العملاء.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية من خلال تحصيل الأوراق التجارية.
- مباشرة عمليات الاستثمار المالي في الداخل وتنمية الادخار.
- القيام بعمليات التمويل على الصعيد الداخلي والخارجي.
- القيام بعمليات الائتمان كتمويل الإسكان الشخصي والبيع والتقسيط.

ثالثا: الوظائف التمويلية والنقدية:

يمكن إدراج أهم وأبرز الوظائف التمويلية والنقدية للمؤسسات المصرفية كالتالي:

- تنظيم تداول النقود القانونية وتوفيرها.
- حفظ الأوراق المالية لحساب المتعاملين والقيام بعمليتي بيعها وشرائها.
- منح الائتمان بمختلف أنواعه (حسب: النشاط، الغرض، الضمان، الآجال).
- إعادة تمويل البنوك وتمويل الاقتصاد، وإنشاء نقود الودائع.
- القيام بعملية دفع وتسيير المبالغ عن طريق الاعتمادات الخاصة.[1]

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية

الفرع الأول: مفهوم الخدمة المصرفية

[1] - حلايمية محمد أمين، نوري فيصل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 16- 17.

الخدمة المصرفية هي منتجات غير مادية تقدم من طرف المصرف للزبون، فيعتبر الزبون الخدمة المصرفية مصدر لإشباع جزء من حاجاته ورغباته، أما في نظر المصرف فهي مصدر للربح وتحقيق أهدافه الاستراتيجية إلا أن المفهوم الحديث للتسويق أضفى شيئا من الشمول من خلال نظرته للخدمة المصرفية التي تكمن قيمتها أو جوهر المنفعة المترتبة عنها في التجربة التي يعيشها الزبون والمتمثلة في ثلاثة زوايا هي:

-**جوهر الخدمة:** وهي عبارة عن مجموع المنافع التي يهدف الزبون إلى تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.

-**الخدمة الحقيقية:** هي مجموع الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة، وهو ما يرقى بالخدمة إلى مستوى التفضيل لدى الزبائن وتوقعاتهم.

-**الخدمة المدعمة:** من خلال هذه الزاوية تعتبر كحل يسعى إليه الزبون ليصل إلى درجة الإشباع والرضا المرغوب فيها.

أو يمكن تعريف الخدمات المصرفية بأنها مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف لزبائنها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للمصارف وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار، فالخدمات المصرفية عديدة ومتنوعة وهناك من يقسمها إلى: الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة، وخدمات متعلقة بإدارة الأموال والاستثمار في الأوراق المالية، وكل هذه الأنواع سنتطرق إليها بالتفصيل في أنواع الخدمات المصرفية.[1]

الفرع الثاني: خصائص الخدمات المصرفية

إن الخدمات المصرفية تندرج في النهاية تحت الخدمات عموماً والتي تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن السلع. ويمكن تلخيص أهم خصائص الخدمات المصرفية على النحو التالي :

1 -الخدمة المصرفية غير ملموسة: وهذا يعني بأن الخدمة المصرفية ليس لها وجود مادي فعلي ولا يمكن إدراكها بالحواس على العكس من السلع والبضائع التي لها وجود مادي. فالشخص يستطيع أن يقارن بين سلعتين من حيث الكمية والحجم واللون والمذاق والملمس وغيرها، بينما لا يستطيع أن يفاضل بين خدمتين مصرفيتين من هذه النواحي لأنه ليس لها وجود مادي. وهذا الأمر يجعل عملية تسويق الخدمات عموماً والخدمات المصرفية على وجه الخصوص أصعب وأكثر تعقيداً .

[1] - بن أحمد لخضر، **متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 – 2012 ص-ص: 13-14.

2 -عدم قابلية فصل الخدمة المصرفية عن شخص مقدمها: ترتبط الخدمة المصرفية بشكل كبير بشخص بائعها حيث أن رضا العميل عن الخدمة المقدمة يرتبط بدرجة رضاه عن البائع (موظف البنك). وهذا يتطلب أن يكون لدى البنك نوعية متميزة من الموظفين الذين يتميزون باللياقة في التعامل والقدرة على التواصل مع العملاء والتمتع بمهارات الاتصال إضافة للسرعة والدقة والكفاءة.

3 -الخدمة المصرفية تقدم في وقتها: يتم تقديم الخدمة المصرفية في وقت طلبها من قبل العميل، وهي بالتالي غير قابلة للتخزين أو النقل، على العكس من السلع التي يمكن أن يتم تخزينها ونقلها. وهذه الخاصية تشكل تحدياً كبيراً للبنوك لأنها لا تستطيع أن تقوم بإنتاج الخدمات المصرفية وتخزينها لمواجهة أي ارتفاع في الطلب .

4- تباين الخدمة المصرفية: على العكس من السلع التي تعتبر نمطية ومتشابهة وتحقق نفس مستوى الإشباع للمستهلك بعض النظر عن البائع، فإن الخدمات المصرفية تتميز بعدم نمطيتها وبأنها تتباين من بنك إلى آخر، وحتى أنها تتباين من فرع لآخر ضمن نفس البنك، وهذا يعود إلى أن درجة رضا العميل عن الخدمة المقدمة يرتبط بمقدم الخدمة نفسه، وبالتالي من الممكن أن يكون العميل راضياً عن الخدمة في حال حصل عليها من فرع معين، في حين قد لا يصل لنفس مستوى الرضا لو حصل على نفس الخدمة من فرع آخر.[1]

الفرع الثالث: أهمية الخدمات المصرفية

تبرز أهمية الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف في أنها تمثل شريان الحياة بالنسبة لهذه المصارف، ويجب أن تكون موضع مراقبة لتحقيق من مدى فعاليتها وكفاءتها، ومن بين أهم ما ينبغي في هذا المجال مقدار توافق المنتجات المطروحة مع متطلبات السوق الحالية، ودرجة قدرتها على المنافسة، فالأسواق المعاصرة تتطلب المزيد من الخدمات التي تقدم للزبائن بمستوى متميز من الأداء، وتكمن أهمية الخدمات المصرفية أيضا في أنها ترتبط بشكل مباشر بإشباع حاجات الزبائن و رغباتهم، و تسعى المصارف دائما إلى التعرف إلى حاجات الزبائن، بهدف تعزيز نسبة الاحتفاظ بالزبون، والمساعدة في جلب المزيد من الزبائن، وهذا ينبغي أن ينظر إلى الخدمات المصرفية بوصفها حلا يسعى الزبون إليه وصولا إلى الرضا والإشباع.

ومن هنا أهمية الخدمات المصرفية والقيمة الإضافية المرتبطة بها من جهة نظر الزبون، تقاس بمقدار ما تحققه وتلك الخدمات للزبون من منافع، وعلى ذلك فإن الخدمة المصرفية تعني المنفعة.

[1] -معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://finapp.jo/ar/ ، **مفهوم وخصائص الخدمات المصرفية**، تاريخ زيارة الموقع: 2024/04/04، الساعة: 12:30.

ومما تقدم نرى بأن الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها تمثل أحد أهم الركائز الأساسية لبقاء المصرف ونموه وازدهاره في السوق، عن طريق إشباع هذه الخدمات لحاجات ورغبات الزبائن، وإشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هذه الخدمات تتوافق مع متطلبات الزبون.[1]

الفرع الرابع: أنواع الخدمات المصرفية

أولا: خدمات ميسرة

هي تلك الخدمة التي في متناول الزبون من احتاج إليها بحيث تكون سهلة المنال كخدمات السحب والايداع والتحويل وكذلك الاستخدام الآلي، والمعدات المتوفرة في المصرف وخارجه، وغالبا ما تكون أجورها قليلة سببا أو تقدم مجانا دون مقابل، إذ تلجأ المصارف لتقديمها طمعا في إرضاء الزبائن، ويلاحظ أنها تتكرر باستمرار يوميا أو أسبوعيا أو وقت الحاجة تبعا لشكلها أو نوعيتاها.

ثانيا: خدمات التسوق

غالبا ما يبذل الزبون جهدا في سبيل الحصول على هذه الخدمات والتي قد لا يتكرر استخدامها إلا بفترات زمنية متباعدة نسبيا، أو قد يكون استخدامها وقت الحاجة أو في مواسم معينة أو حالات معروفة، فقد يبدل الزبون جهدا للحصول على قرض وفق مواصفات وشروط معينة كالقدرة على الإبقاء والضمان بعد القرض وغيرها من اعتبارات أخرى.

ثالثا: خدمات خاصة

هذه الخدمات قد تقدم إلا بشكل خاص للمستفيدين منها, ولها خصوصية معينة ينفرد بنك عن آخر فبعض البنوك قد تقبل الودائع أو فتح الحسابات لديها إلا من خلال تحميل الزبون الأجور مقابل هذه الخدمة أو تكون الخدمات المقدمة مقترنة أساس بتوصية من الزبون إذا يتم تصميم الخدمة وفقا لما يطلبه الزبون والذي يتوافق مع ما يراه الزبون مناسب لعمله ونشاطه.[2]

الجدول (1-1): الفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي:

البنك التقليدي	البنك الاسلامي

[1] - بن أحمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 21

[2]- أمل كماش، خولة بوشمة، **البنوك الإلكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2020-2021 ص-ص: 31 - 32-

-يقترض أموال الناس مقابل أجرة = فائدة، ويرد لهم أصل المال المقترض+ الأجرة المتفق عليها. ومن هذا الفرق الجوهري تنشأ فروق كثيرة أخرى. - البنك التقليدي له نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة. - البنك التقليدي: أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي، وعمله الأساسي: قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان. - البنك التقليدي: مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/المودعين والمستثمرين -يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة. - الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة -يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	-أن البنك الإسلامي يتعامل مع أصحاب الأموال – المودعين- تحت عقد شرعي، هو المضاربة، فيأخذ الأموال ليضارب فيها، ويقتسم الربح بينهم حسب النسب المتفق عليها. - البنك الإسلامي فالأصل فيه شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية. - البنك الإسلامي: مؤسسة مالية مصرفية تقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للاتّجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية. - البنك الإسلامي: لا يتسم دوره بحيادية الوسيط، بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً. على أساس أحكام الشريعة. - يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة. - مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال، وللمضارب أي البنك أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب.

المصدر: من إعداد الطالبتين، معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني:
https://fiqh.islamonline.net ، الفرق بين البنك الاسلامي والتقليدي، تاريخ زيارة الموقع: 2024/04/05، الساعة: 12:00.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الجانب النظري لدراستنا، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين هما: (الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية، الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصرفية)، وعملنا على تقسيم كل مبحث إلى 3 مطالب. أظهرنا من خلالهما التدرج التفصيلي لكل محور مبينين أهم التعريفات والمعلومات ، حيث أنه من خلال الدراسة المقدمة في هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسات المالية هي منشأة أعمال تتمثل أصولها في أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية التي يكون أساس عملها قبول الودائع بصفة ودائع وليس تمويل، و المؤسسات المصرفية هي المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص العمل المصرفي في ما يتعلق بقبول

الودائع وإعادة توظيفها وفق صيغة قانونية مصرفية، و تطرقنا أيضا إلى أهميتهما و دورهما في الاقتصاد، و أخيرا تطرقنا إلى مختلف الوظائف التي تقوم عليها، و هذا استنادا على مجموعة من أهم المراجع و الكتب ذات العلاقة .

وأخيرا، توصلنا إلى أن المؤسسات المالية والمصرفية تلعب دورا حيويا في الاقتصاد من خلال توجيه التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية فهي تقدم خدمات مالية ضرورية للأفراد والشركات والحكومات، وتساهم في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

الفصل الثاني: المشاريع المقاولاتية وطرق تمويلها

المبحث الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية

المبحث الثاني: علاقة التمويل بالمقاولاتية ومدى مساهمة المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر

تـمـهـيد:

أضحى ميدان المقاولاتية يشغل اهتمام العديد من السياسات الحكومية, خاصة في ظل المكانة التي يحتلها في اقتصاديات الدول وكذا الدور الذي يلعبه في قضايا التنمية والنمو الاقتصادي, حيث صارت الدول النامية اليوم-أكثر من أي وقت مضى- ترتكز على مهارات الأفراد وقدرتهم الإبداعية في العمل المقاولاتي, بدل الارتكاز فقط على الموارد الطبيعية والريعية الآيلة للزوال, لأجل ذلك وضعت برامج وسياسات قصد تحسين مناخ الأعمال والمبادرات الإبداعية والقضاء على البطالة, وحث الشباب لإنشاء مقاولاتهم الخاصة.

والجزائر كباقي الدول أصدرت القرار رقم 1275 المتضمن المؤسسات الناشئة- الابتكار- الاختراع للولوج في عالم الأعمال، الموجه للطلبة الجامعيين لتجسيد أفكارهم استنادا الى مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن عملية إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا، فلكل مشروع رؤية ولكل رؤية حاجة إلى دعم مالي، وهنا يأتي دور المؤسسات المالية والمصرفية والتي تعد الشريان الحيوي لتمويل هذه المشاريع.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للمشاريع المقاولاتية
- ✓ **المبحث الثاني:** علاقة التمويل بالمقاولاتية ومدى مساهمة المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع المقاولاتية

يتم التعرف في هذا المبحث على تعريف المشاريع المقاولاتية وأنواعها وأهمية هذه الأخيرة بالإضافة إلى معايير اختيار المشاريع المقاولاتية المستحقة للتمويل.

المطلب الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية

هناك العديد من التعاريف التي تضمنت المقاولة لكن على العموم لا يوجد تعريف شامل لهذا المصطلح, كل حسب وجهة نظره

الفرع الأول: تعريف القانون التجاري الجزائري للمقاولة:

ذكرت المادة الثانية من القانون التجاري عدة أنواع من المقاولات إذ تنص إلى جوار طائفة الأعمال التجارية المنفردة, هناك طائفة أخرى من الأعمال ولم يعتبرها تجارية إلا إذا تمت على وجه المقاولة, أي أن العبرة هنا بشكل التنظيم الذي يتم به العمل فهي هيئة غرضها تحقيق هذه الأعمال، ويمتد هذا التكرار بوسائل مادية, معنوية، بشرية، فنصت المادة 549 من القانون المدني الجزائري والتي تقابلها المادة 646 من التقنين المصري على أنها **"عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر بتعهد به المتعاقد الآخر"** ونصت المادة الثانية من القانون التجاري على 11 مقاولة تجارية.[1]

نلاحظ مما سبق أن المادة 549 من القانون المدني ركزت على عنصرين وضعناهم في شكل كالتالي:

الشكل رقم (2-1): عناصر المقاولة

[1] -بن حليمة خيرة، **المقاولاتية**، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص تسيير الهياكل الاستشفائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2021/2020، ص: 18.

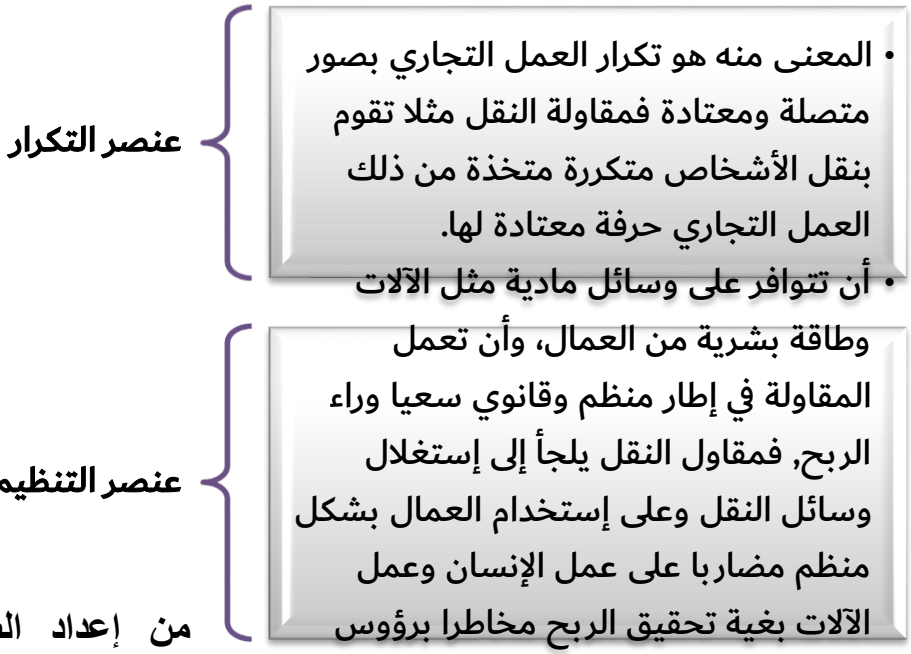

المصدر: من إعداد الطالبتين، بن حليمة خيرة، المقاولاتية، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص تسيير الهياكل الاستشفائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2021/2020 ص: 18-19.

الفرع الثاني: تعريف المشاريع المقاولاتية

-أولا: كلمة المقاولاتية (Entrepreneurship)هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلة الفرنسية (Entrepreneur) ترجمت إلى الفرنسية ب (Entrepreneuriat)، في البداية اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع، أما اليوم فاختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته, وقد عرفت من عدة زوايا باختلاف توجهات وتفكير المهتمين[1]

-كما عرفت المقاولة على أنها: " ظاهرة تجمع بين الفرد والمنظمة وكل منهما يأخذ مفهومه من الآخر, على أنها علاقة تكافلية تكاملية بين الطرفين، المقاول يسعى ويتفاعل ويجند محيطه لغايات اجتماعية واقتصادية, وفاعليته تؤدي إلى التغيير وكذا التعديلات الجزئية لوضع قائم".[2]

-يمكن أن تعرف المقاولاتية أيضا:

[1] - محمد فلاق، **ريادة الأعمال (المقاولاتية) من الفكرة إلى التجسيد**، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى: 2022، ص: 19

[2] -رشيد بوحجر، فاطمة الزهرة العكازي، **"دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد رقم 05، العدد 2 ،2023، ص: 112

-**على أساس أنها ظاهرة:** نشوء وتطور فرص جديدة خالقة لقيمة اقتصادية أو اجتماعية، والتي تحققت من طرف فرد يدعى المقاول بفضل المبادرة، ديناميكيات الابتكار والتفاعل مع البيئة. (Coster , 2009 :09)

-**على أساس أنها نشاط** ينطوي على اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بخلق سلع وخدمات جديدة، هياكل تنظيمية جديدة، أسواق جديدة أو حتى عمليات بطرق ربما لم تكن موجودة من قبل. (PESSQUEUX , 2011)

-**على أساس أنها علم قائم بذاته،** وهذا العلم بمثابة أداة أساسية لتطوير ثقافة المقاولاتية في البلاد، ويمكن أن يساهم في تحسين صورة روح المبادرة وريادة الأعمال هذا من جهة، وتسليط الضوء على الدور الفعال للمقاول في المجتمع من جهة أخرى. (FAYOLLE ,2011 :10) [1]

ومن التعاريف الأخرى التي وجدتها أيضا في المقاولاتية لبعض الباحثين لخصت معظمها في الجدول التالي:

الجدول (1-2): الأسس التاريخية للمقاولاتية

حسب الباحث	تعريفه الخاص
Venkataraman	المقاولاتية هي سلسة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها.
Casson	أوضاع سوقية، أو منتجات جديدة، خدمات، مواد أولية أو طرق تنظيمية نقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها.
Hernandez	عرف المقاولة على انها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء مشروع, بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية،.... الخ) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل.

[1] -الدكتور محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص: 20

STEVENSON	المقاولاتية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة. وفي نفس السياق هناك من يرى أن المقاولاتية هي التي تصنع الفرص وهذا من خلال الإبداع، حيث تعرف على أنها سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة.
ROBERT HISRIH	السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.
DOLLING	عملية إيجاد منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح، أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.
Burch	مجموعة أنشطة تقدم على الاهتمام، وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات، والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المنشآت.
Barrow	عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات، من أجل تحقيق الربح، أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

المصدر: من إعداد الطالبتين، محمد فلاق، ريادة الأعمال (المقاولاتية) من الفكرة إلى التجسيد، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى: 2022، ص: 20-22 وأحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، ريادة الأعمال، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية-الرياض، الطبعة الأولى:2019، ص:24

-ومن التعريفات السابقة نستخلص أن:

المقاولاتية هي إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد غير نمطي يبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستقلة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.[1]

ثانيا: المشروع

[1] - محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص: 22

هناك عدة تعريفات للمشروع تختلف هذه التعريفات باختلاف وجهة نظر الباحثين والدارسين في مجال إدارة المشاريع من ضمن هذه التعريفات ما يلي:

← المشروع هو مجهود مؤقت يتم القيام به لإنشاء خدمة أو نتيجة فريدة

← المشروع هو مهمة معينة محددة يراد تحقيقها وإنجازها

← المشروع هو مجهود نستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة.[1]

← المشروع هو نشاط بشري منظم يهدف إلى إنجاز هدف معين في فترة زمنية محددة (بدايتها ونهايتها محددة)

وباستخدام موارد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والموارد الأولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لعملية الإنجاز.[2]

ثالثا: المشروع المقاولاتي: (الريادي): يعتبر المشروع المقاولاتي اللبنة الأولى لتأسيس منظمات الأعمال على مختلف مستوياتها وأحجامها مما يجعل من هذه الأخيرة قادرة على الدخول إلى أسواق العالم الأخرى.

المشاريع الريادية تقوم على عدة محاور أهمها:

- ✓ الأفكار والأعمال الجيدة التي تقوم بطرح منتج جديد وأفكار جديدة وبناء أعمال حول المفهوم الجديد.
- ✓ الأفكار المالية والأعمال الجديدة وهي التي تتعلق بإيجاد أعمال جديدة بناء على المفاهيم القديمة، وتقديم المنتجات والخدمات مع القليل من الابتكار والابداع مع وجود بعض المخاطر المالية.

مما سبق يمكن تعريف المشروع المقاولاتي أنه ذلك المشروع الذي يأتي بأفكار جديدة لتقديم خدمات

ومنتجات متميزة أو أسلوب إنتاج جديد أكثر كفاءة والتي ترتكز على المخاطرة.

إن أي مشروع مقاولاتي لا يمكن أن يجسد أو أن ينطلق دون توفير الأموال اللازمة لذلك، بالتكلفة الملائمة ومن مصادر مختلفة فالأموال تعتبر ضرورية لقيام المشروع وتشغيله ونموه

[1] -دودين، أحمد يوسف، **إدارة المشاريع**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص: 21

[2]-عبد القادر موزاوي، **إدارة المشاريع**، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلاب سنة أولى ماستر، تخصص تسيير استراتيجي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2022/2020، ص: 6.

بالحجم الأمثل وبالشكل المناسب، فمن أشكال المشروع المقاولاتي من ناحية معيار الإبداع مشاريع صغيرة ومتوسطة، ومشاريع ناشئة ولكل منها آلية تمويل متميزة.[1]

المطلب الثاني: أنواع وأهمية المشاريع المقاولاتية

نظرا لوجود أنواع مختلفة من رواد الأعمال، فهناك أيضا أنواع مختلفة من المشاريع التي يقومون بإنشائها ومن التصنيفات الحديثة لهذه المشاريع ما يلي:

الفرع الأول: أنواع المشاريع المقاولاتية

أولا: حسب الحجم:

يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار حجم المقاولة والذي يمكن قياسه بالاعتماد على معايير جزئية كمبلغ الرأس المال المالي، ومستوى رقم المعاملات، وحجم اليد العاملة مع اختلاف في الحد الأدنى والحد الأقصى لقيم هذه المؤشرات من بلد إلى آخر.

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع التالية:[2]

- **المقاولات الصغيرة جدا**: وهي مقاولة يشتغل فيها عمال يعدون على رؤوس الأصابع (4 على الأكثر) وتحقق رقم معاملات صغير جدا.
- **المقاولات الصغيرة**: وهي مقاولة تشغل عددا صغيرا من العمال (بين 4 و20) وتحقق أرقام معاملات صغيرة.
- **المقاولات المتوسطة:** وهي مقاولة تشغل عددا متوسطا من العمال (بين 20 و100) وتحقق رقم معاملات متوسط.
- **المقاولات الكبرى:** وهي مقاولة تشغل أعداد غفيرة من العمال (أكثر من 100)، تحقق رقم معاملات مرتفع.
- **المجموعة:** وهي مجموعة شركات تشمل الشركة الأم وشركات تابعة لها، وهنا يكون دور الشركة الأم هو تسيير الشركات ومراقبتها.

ثانيا: حسب الهدف:

- **مقاولة التشغيل الذاتي**: هدف هذه المقاولة هو أن يشغل المقاول نفسه.

[1] -العطراء عقون، شيماء طلحة، **تقييم آلية تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022، ص-ص: 36-37.

[2] - مصطفاي زواوية، **دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، 2020-2021، ص-ص: 32-33.

- **المقاولة الاجتماعية**: هدفها خدمة المجتمع.
- **مقاولة عمومية**: هي تقدم خدمة عامة.

ثالثا: حسب الملكية:

يعتمد هذا التصنيف على نوعية الجهات التي تمتلك أصول المقاولة، وعلى هذا الأساس تصنف المقاولات إلى:

- **مقاولات خاصة:** وهي مقاولات يملكها القطاع الخاص سواء كانت مقاولة فردية أو عائلية أو شركة مساهمة.
- **مقاولات عمومية:** وهي مقاولات يملكها القطاع العام سواء كان إدارة مركزية أو جماعات محلية.
- **مقاولات شبه عمومية:** وهي مقاولات يمتلك أسهمها القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

رابعا: حسب الجنسية

- **المقاولات الوطنية:** ويملك أصولها مواطنون من البلد الذي تتواجد فيه المقاولة إذا كانت المقاولة خاصة أو يملك أصولها القطاع العام إذا كانت المقاولة عمومية.
- **المقاولات الأجنبية**: ويملك أصولها أشخاص أجانب أو قطاع عام أجنبي، خاصة فيما يسمى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشركات المتعددة الجنسيات.
- **المقاولة المختلطة**: ويملك أصولها أشخاص أجانب ومواطنون محليون بنسب مختلفة

-من الأنواع الأخرى أيضا للمشاريع المقاولاتية لدينا:

خامسا: من حيث طبيعة عملها وهدف تخصصها: تنقسم إلى[1]

أ-المقاولات التجارية:

وتنقسم تقسيما ثانيا يرتكز على فكرة التخصص إلى:

1-مقاولات التوزيع: وهي المقاولات التي تعمد إلى بيع المواد الأولية إلى أصحاب الصناعة أو البضائع المصنعة

على حالها مستوردة كانت أو مصدرة إلى مستهلكين أو غيرهم كمقاولة التوريد.

[1] - مصطفاي زواوية، مرجع سبق ذكره، ص: 36-37.

2-مقاولات الإنتاج: وهي المقاولات التي تشتري المواد الأولية أو تستخرجها من باطن الأرض وتقوم بتحويلها إلى

بضائع مصنعة أو نصف مصنعة قصد البيع.

3- مقاولات تقديم الخدمات: ويقصد بها خدمات المقاولات المتخصصة في إنجاز بعض الأشغال أو تقديم خدمات الانتفاع ببعض الأشياء خلال فترة مؤقتة من الزمن كمقاولات النقل والمخازن العمومية ومقاولات إجازة المنقولات.

4-مقاولات المساعدة والوساطة أو الدعم: وهي المقاولات التي تمارس عمليات النقود والائتمان كالمقاولات أو

الشركات البنكية والبورصة والتأمين وهي التي تسعى إلى تدليل العراقيل أمام التجار والمقاولين وتسيير سبل

إبرام الصفقات كمقاولات السمسرة والوكالة بالعمولة ومكاتب الأشغال والأعمال والوكالات وغيرها.

ب-المقاولات الصناعية:

هذه المقاولات تقوم على المعطيات الاقتصادية كالتنظيم وأرس المال، والتجهيزات واليد العاملة.

ج-المقاولات الفلاحية:

تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي وتربية المواشي والصيد.

د-المقاولات الحرفية:

يقصد بها مقاولات الحرف اليدوية الصغيرة التي ترتبط بالتراث الحضاري الأصيل للأمة أو الشعب، وهي صناعات تقوم أساسا على الإبداع اليدوي الفني والفكري أكثر من اعتمادها على الآلة كصناعة الزرابي.

ه-المقاولات البنكية والمالية:

هي المقاولات التي تقوم بالخدمات والمساعدات أو الدعم وهي التي تمارس عمليات النقود والائتمان كالمقاولات أو الشركات البنكية والبورصة والتأمين.

-وتصنف المقاولات حسب معايير مختلفة وضعتها في مخطط كالآتي:

الشكل رقم (2-2): معايير تصنيف المقاولات

ملكية الرأسمال

- إذا كان الرأسمال في ملكية الدولة بصفة كاملة فالمقاولة تسمى عمومية أما إذا كان الرأسمال في ملكية الخواص فالمقاولة خصوصية سواء كانت مملوكة فردية، أو ملكية جماعية أو في شكل شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أما إذا كان الرأسمال بين الدولة والخواص فالمقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية والمعنى من هذه المقاولات هو أنه تساهم فيها الدولة، أو المؤسسات العمومية برأس المال

حجم المقاولة

- وتنقسم المقاولة حسب هذا المعيار إلى قسمين هما:
- المقاولات الصغيرة:وتتناول أعمالا صغيرة، وغالبا ما تتعلق بأعمال المهن الحرة كالتجارة ومن بينها
- القطاع الأول: يضم المقاولات التي تنشط في القطاع الفلاحي وتربية المواشي والصيد والمناجم والغابات.
- المقاولات الكبيرة: وتتناول أعمالا كبيرة، وعادة ما تتعلق بتشييد المباني والجسور والطرق وغيرها.
- القطاع الثاني: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة الصناعات التركيبية والتحويلية والكيميائية.

نشاط المقاولة

والقطاع الثالث: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة تجارية، صناعية أو خدماتية

المصدر: من إعداد الطالبتين، مصطفاي زواوية، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، 2020-2021، ص-ص: 35-36

الفرع الثاني: أهمية المشاريع المقاولاتية:

تتبع أهمية المقاولاتية في الأبحاث والسياسات الاقتصادية أساسا من الآثار التي تخلقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: مساهمة المقاولاتية في الاقتصاد:

تلعب المؤسسات المقاولاتية دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها.[1]

- **المقاولاتية وخلق فرص للعمل:** تعتبر المقاولاتية بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، بحيث تستقطب عدد لا بأس من الأفراد الذين لا يلبون حاجات المؤسسة الكبرى

[1]-رشيد بوحجر، فاطمة الزهرة العكازي، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

حيث تكون عادة مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها أولئك الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تشهد تزايدا مستمرا في عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المحافظة على استدامة المنافسة:** تلعب المقاولات الصغيرة دورا هاما في تلبية حاجيات المنظمات الكبيرة فهي تلعب دور الموزع والمورد وتعتمد عليها هذه الأخيرة في جزء من إنتاجها، مما يساعدها في خفض التكاليف وبالتالي إعطائها القدرة على الاستدامة بالتنافس في الأسواق العالمية.
- **المقاولاتية وتجديد الحقل المؤسساتي:** تسمح المقاولاتية بتجديد وإعادة بناء النسيج الاقتصادي من خلال إنشاء وخلق مؤسسات من العدم، وإعادة تطوير وتشغيل مؤسسات أخرى وهذا لتعويض اختفاء مؤسسات وفشل أخرى موجودة[1].

ثانيا: مساهمة المقاولاتية في المجال الاجتماعي:

- **•المساهمة في تشغيل المرأة:** تلعب المقاولاتية دورا هاما في الاهتمام بالمرأة العاملة، وذلك من خلال إدخال بعض الأعمال التي تتناسب مع المرأة كالخياطة، لتسهم بذلك مساهمة فعالة في تدعيم الاقتصاد الوطني.
- **الحد من هجرة السكان من الريف للمدينة:** تعد الأعمال الصغيرة إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، لذا لا بد من وجود برامج تنموية تساعد في التخفيف من البطالة والفقر، وهذا لبناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة للمدن أين التلوث والضغط على البنى التحتية[2].
- **خلق تغيير اجتماعي:** نظرا لما يتميز به رواد الأعمال من ابتكار وإنشاء منتجات إبداعية جديدة وحديثة لم تستخدم من قبل أو غير موجودة بشكل كبير. فإن هذا يؤدي إلى تغيير جودة المنتوجات المستخدمة من قبل الناس وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية.[3]

المطلب الثالث: معايير اختيار المشاريع المقاولاتية المستحقة للتمويل

الفرع الأول: مراحل إنشاء مشروع مقاولاتي:

إن عملية إنشاء مشروع مقاولاتي ليس بالأمر السهل والهين كما يراها البعض، فهي تتطلب الكثير من الوقت والجهد إضافة إلى الموارد اللازمة، ولكن قبل ذلك إن نجاح أي مشروع يرتبط أولا باختيار الفكرة المناسبة التي تتناسب مع كفاءات وقدرات المقاول وامكانياته المادية والمالية،

[1] - محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 25-26.
[2] - محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص: 26-27.
[3] - شوقي بورقبة، **آليات تفعيل صيغ المشاركة في المصارف الإسلامية كرأس مال مخاطر لتمويل المشاريع الريادية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، 31 ديسمبر 2022، ص: 245.

ومن ثم عملية تحليل واختبار الفكرة، إضافة إلى القيام بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع قبل الشروع فيه.

أولا: اختيار فكرة استثمارية:

الفكرة هي أساس وموضوع النشاط، وقد تتعدد مصادر الفكرة كأن تكون مبنية على فكر ة قديمة أو منتوج قديم كإدخال تقنيات حديثة في نشاطات تقليدية، أو اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق أو طلبات جديدة غير مشبعة، ثم تصبح الفكرة فرصة للعمل حيث تدخل هنا شخصية المقاول وحسده في تطوير الفكرة والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، فيبدأ بملاحظة الأجواء والظروف المحيطة بالسوق، أنواع الأنشطة الاقتصادية الموجودة والعناصر الناقصة، ومعرفة المؤسسات المتواجدة والمنافسة لهذا النوع من الأفكار أو المنتوج، وتتبع توجهات الزبون والمستهلك.... الخ[1]

ولا بد من خضوع الفكرة للتقييم وفق معايير محددة تساعد على الاختيار السليم للفكرة المناسبة، ويمكن تقييم الفكرة من خلال المعايير الخمسة التالية:[2]

- **المعيار المالي:** مدى قدرته المالية لتحويل الفكرة إلى مشروع.
- **المعيار البشري**: توفر الكفاءات البشرية للمشروع.
- **المعيار التسويقي:** جاذبية الفكرة ووجود طلب كافي في سوق المنتجات.
- **المعيار الشخصي:** مدى حماس المقاول ورغبته في القيام بالمشروع.
- **المعيار المعرفي:** خبرات ومعرفة المقاول في مجال المشروع.

ثانيا: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع:

بعد مرحلة تصميم الفكرة وتصور أبعادها، يدخل المقاول في مرحلة الدراسة التمهيدية والتفصيلية للمشروع، ومدى نجاعة الفكرة واستثمارها إلى غاية الوصول إلى قرار يؤيد الفكرة ويمهدها لتصبح مشروعا وفقا للمعايير الاقتصادية أو رفضها. وتعرف الجدوى الاقتصادية على أنها مجموعة الدراسات المترابطة والمتكاملة والتي توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتحديد صلاحية المشروع الاستثماري من كل جوانبه (القانونية، المالية، الاقتصادية...) التي تؤدي إما بقبول المشروع أو رفضه، وهنا يطرح المقاول سؤالا على نفسه ما الجدوى من هذه الفكرة؟

---

[1] -إيمان بن نعجة، **المقاولاتية**، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة، قسم الاتصال، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص: 59

[2]- معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني : https://elearn.univ-tlemcen.dz ، **معايير اختيار المشاريع المقاولاتية**، تاريخ زيارة الموقع : 2024/05/05،الساعة : 18:52.

وماهي الفرص الاستثمارية المتاحة لتحقيقها وإنجاحها؟ وماذا تفيدني شخصيا وماديا ومعنويا واقتصاديا.[1]

2-1- دراسة الجدوى المبدئية:

إن فكرة المشروع لابد من أن يتم تعميقها بدراسة تفصيلية ولكن القيام بدراسة فنية اقتصادية عن مدى سلامة المشروع ولاتخاذ قرار مسألة تستغرق وقتا طويلا وتتطلب تكاليف مرتفعة ولذلك قبل تخصيص تلك الأموال للدراسة التفصيلية يجب القيام بتقييم مبدئي لفكرة مشروع يظهر في شكل دراسة جدوى مبدئية فهدفها هو اتخاذ قرار فيما إذا:[2]

- كانت الفرصة الاستثمارية مشجعة بناءا على معلومات أكثر تفصيلا في مرحلة الدراسة المبدئية.
- كانت الفرصة الاستثمارية تتطلب تحليلا تفصيليا في شكل دراسة جدوى (تفصيلية).
- كان هناك جانب من جوانب المشروع يتطلب دراسة عميقة خاصة (مثل دراسة السوق أو دراسة العملية...) على اعتبار أن تلك الجوانب حاكمة لصلاحية المشروع.
- كانت المعلومات المتوافرة كافية للحكم بجدوى أو عدم جدوى المشروع.

فدراسة الجدوى المبدئية مرحلة وسط بين دراسة الفرصة ودراسة الجدوى التفصيلية والفرق بين الثلاث هو في درجة تفاصيل المعلومات لا في الموضوعات المطروحة، ومن الضروري دراسة مختلف جوانب المشروع في ما يتعلق ب:

- الموقع: لمعرفة تكاليف النقل ومشكلاته.
- الحجم أو الطاقة الإنتاجية
- السوق: وذلك للتعرف على السلعة المطلوب إنتاجها: وما تشمله من التنبؤ بالطلب وما يمكن أن يتحقق نتيجة إستراتيجية تسويقية معينة.
- المواد الخام والمستلزمات ومدى توفرها وأسعارها واتجاهاتها.
- المعامل: وتجرى فيه دراسات معملية لمعرفة مدى ملائمة استخدام مواد خام معينة مثلا.
- العدد والآلات ومصادر الحصول عليها وتكاليفها وربما تحضير المناقصات والعقود.... الخ

2-2 توفير التمويل المالي: وهذا يتم من خلال معرفة توفر القدرات المالية لصحاب المشروع أو الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع.[3]

---

[1] - إيمان بن نعجة، المرجع نفسه، ص: 60

[2] - **محمد عبدالله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، انظر الرابط https://www.google.dz/books/edition/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/06، الساعة 15:30، ص :370-372

[3] - العطراء عقون، شيماء طلحة، مرجع سبق ذكره، ص : 40

3-2 إعداد دراسة الجدوى التفصيلية: والتي تتضمن ما يلي:[1]

أ-دراسة بيئية: في إطار المفهوم الواسع للبيئة التي ينظر إليها على أنها البيئة التي سيعمل فيها المشروع والتي من المتوقع أن تمارس العناصر المختلفة للبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والقانونية تأثيرات على المشروع.

ب-دراسة قانونية: بتحديد الآثار المختلفة لقوانين وتشريعات الاستثمار بما تحمله من مزايا وحوافر قد يكون لها آثار إيجابية على المشروع، وبما تتضمنه من قيود وأعباء قد يكون لها آثار سلبية على المشروع، كما تعمل على تحديد الشكل القانوني للمشروع المقاولاتي الذي يعتبر من الركائز الهامة لدراسة الجدوى القانونية بحيث ينبغي على القائم بهده الدراسة أن يختار أفضل شكل قانوني يتلاءم مع طبيعة المشروع وحجمه ونوع نشاطه.

ج-دراسة تسويقية: بالتعرف على الجوانب التسويقية المختلفة والمتعلقة بالمنتج الذي يتجه المشروع لتقديمه، وتؤثر نتائجها مباشرة على القرارات المتخذة في المراحل اللاحقة لدراسة الجدوى، وتنطوي هذه الدراسة على العديد من الموضوعات المرتبطة ببحوث السوق من خلال دراسة وتقدير الطلب المتوقع على منتجات المشروع، وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تخص السوق والتي يتم جمعها وتحليلها لتقدير هذا الطلب وفق أساليب التنبؤ، إضافة إلى تحديد الحجم الكلي للسوق ودراسة العوامل المحددة للعرض و الطلب على منتجات المشروع، واقتراح سياسة تسويقية تتضمن تعريف السوق وتحديد الفجوة التسويقية و تنمية خطة المبيعات.

د-دراسة فنية: بدراسة إمكانية تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية، وذلك في ضوء دراسة مختلف الجوانب الهندسية والتقنية للمشروع، بتحديد احتياجات المشروع من أراضي ومباني، وتجهيزات...الخ بالإضافة إلى تحديد موقع المشروع وحجم الإنتاج ومستويات الطاقة الإنتاجية ونوع التكنولوجيا المناسبة وطرق الإنتاج والتصميم الداخلي لتخلص في النهاية إلى تحديد التكاليف الاستثمارية للمشروع محل الدراسة وكذلك تكاليف تشغيله.

ه-دراسة تمويلية: تعمل الدراسة التمويلية على تحديد مصادر التمويل والتي تتمثل في تشكيلة المصادر التي حصل منها المشروع على الأموال بهدف تمويل نشاطاته أو عملياته الاستغلالية، سواء كانت هذه العناصر طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل، وأيضا تساعد على تحديد متوسط تكلفة أرس المال التي تستخدم لتحديد جدوى المشاريع المقاولاتية.

[1]- عيسي نبوية، أوبختي نصيرة، **دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع المقاولاتية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد03، 4جانفي2023، ص-ص :1013-1015.

و-دراسة جدوى اجتماعية: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ هذا المشروع على المجتمع ككل وذلك من خلال معرفة أثره على التوظيف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات...إلخ.[1]

2-4إعداد برنامج زمني للمشروع: ويتبع ذلك من خلال ما يلي:

أ- وضع خطوات وأوليات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع؛

ب- إعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة؛

ج- تحديد الفترات الزمنية لإنجاز العمل؛

د- تحديد تكاليف كل عمل أو نشاط؛

ه- دراسة اقتصادية: هي عبارة عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذه وتقليل مخاطر

وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته.

2-5 التنفيذ والتجهيز: وهي المرحلة التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب، وهذا يتم كما يلي:

أ- شراء وتركيب الآلات والمعدات؛

ب- اختبارات التشغيل والإنتاج؛

ج-التسويق والبيع.

وهذه المرحلة تعتبر من المراحل الأساسية، حيث يجب إعداد جدول تنفيذ بين الخطوات المختلفة للتنفيذ،

والوقت اللازم لكل خطوة من تلك الخطوات.[2]

2-6 المتابعة والتقييم: عند بدء عمليات تنفيذ العمل بالمشروع لابد من الالتزام بالأمور التي تم تخطيطها مسبقا، والموارد التي تم تخصيصها، لذا لابد من تفعيل عمليات المتابعة المستمرة والتي تبدأ بمتابعة جميع الموارد المحددة مسبقا مقارنة بالغايات والأهداف والمخرجات المتوقعة، والأمر

[1] -بن شاعة وليد وآخرون، **دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مجلد 03، العدد 02، (2019)، ص: 137.

[2] - العطراء عقون، شيماء طلحة، مرجع سبق ذكره، ص-ص:40-41

الهام الآخر هو التأكد من فعالية سير النشاطات وحسن تنفيذها وأنها تلتزم بالأهداف والغايات وتعمل على تحقيقها بالشكل الصحيح.[1]

-بعد هذا تأتي مرحلة التقييم وعلى أساس هذه العملية يتم الاختبار بين المشاريع باستخدام عدة معايير تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار وهي:[2]

أ-التقييم بمعايير الربحية التجارية: تقوم معايير الربحية التجارية على العالقات المتوقعة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة أي على التوقعات القيمية الخاصة بكل من العوائد والتكاليف والأرباح وفق صيغ مالية وتتضمن المعايير التالية: معياري فترة الاسترداد ومعدل العائد المتوسط، معياري صافي القيمة الحالية ودليل الربحية، معيار معدل العائد الداخليTRI.

ب-التقييم في ظروف عدم التأكد والمخاطرة: إن حالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع من خلالها توزيعات الاحتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة، ويمكن تعريفها بأنها: الانحراف المعياري النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة، تزداد درجة المخاطرة كلما زادت درجة التقلب في الإيرادات والتدفقات المتوقعة والعكس صحيح. ´أما حالة عدم التأكد فتعرف بأنها الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الاحتمالية غير معروفة وبالتالي ففي هذه الحالة فإن متخذ القرار يصعب عليه التعرف على المستقبل ويشعر بأنه بحاجة ماسة إلى معلومات أخرى من أجل الوصول إلى تقديرات احتمالية، لهذا يجب استخدام بعض الطرق التي يتم من خلالها تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد ومن أهمها أسلوبي تحليل الحساسية ونظرية المباراة، أسلوبي شجرة القرارات والمحاكاة، أسلوبي التحليل الاحتمالي وتعديل سعر الخصم.

الفرع الثاني: معايير اختيار المشاريع: المعايير المستخدمة في اختيار المشاريع هي كالتالي:[3]

1. الواقعية: ويعني ذلك أن يعكس نموذج المشروع الحالة الواقعية للقرار الذي سيتم اتخاذه، وأن يراعي الظروف والموارد والإمكانيات الواقعية المتاحة والموارد البشرية المؤهلة، والتكاليف الخاصة بتنفيذ المشروع تكون واقعية، ودراسة أيضا المخاطر المتوقعة، وأن يكون هذا المشروع يفي باحتياجات العملاء والمستهلكين.

---

[1]- فيصل القرعان، **دورة حياة المشاريع وإدارتها**، انظر الموقع : https://sabrinalifestyle.home.blog/wp-content/uploads/2019/05/19122012-044352am-21.pdf ،تاريخ الزيارة : 2024/05/07.

[2] - عيسي نبوية، أوبختي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 1016.

[3] -أحمد يوسف دويدين، إدارة المشاريع المعاصرة، انظر الرابط: https://www.google.dz/books/edition/ ،تاريخ الزيارة: 2024/05/07، ص-ص: 41-43.

2. القدرة: ويعني قدرة المشروع على التأقلم مع الفترات الزمنية الطويلة لتحقيق أهداف المنظمة وقادر على مواجهة العوامل والمتغيرات في البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة، وكذلك قدرة المشروع على اقتناص الفرص في هذه البيئة الخارجية.

3. المرونة: ويعني ذلك قدرة المشروع على الاستجابة للتغيرات بحيث يمكن تعديله لمواجهة أي ظروف طارئة، وهذا يعني أن نموذج المشروع سهل التطوير والتحديث لمواجهة المتغيرات السريعة المتلاحقة في بيئة المنظمة سواء أكانت هذه المتغيرات عوامل سياسية، أو عوامل اقتصادية أو عوامل قانونية أو عوامل تكنولوجية.

4. سهولة الاستخدام: وهذا يعني أن يكون نموذج المشروع ملائما وسهل الاستخدام ولا يستغرق منهم فهم طويل في تطبيقه عمليا.

5. التكلفة: وهذا يعني أن تكون تكاليف نموذج المشروع أقل من العوائد المتوقعة منه أو بمعنى آخر لا تزيد التكاليف عن المنافع المالية وغير المالية المتوقعة من المشروع. لذلك لابد من حساب وتقدير تكلفة المشروع ومقارنته مع المنافع المتوقعة منه لاتخاذ القرارات المناسبة.

6.سهولة الحوسبة إلكترونيا: أي يعني ذلك أنه يمكن تطبيق أي تطورات تكنولوجيا في مجال البرمجيات والجداول الإلكترونية على نموذج المشروع وذلك لغرض السرعة والدقة في الحصول على معلومات صحيحة تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة في تحقيق أهداف المشروع.

7.الأخذ بعين الاعتبار العوامل الإنتاجية والعناصر اللازمة والمتطلبات والتسهيلات لتنفيذ هذا المشروع.

8.العوامل التسويقية: لغرض سهولة تسويق مخرجات المشروع.

9.الموارد بشكل عام (الموارد البشرية، الموارد المالية، والمعلومات والموارد المادي) يجب أن تكون كافية لتنفيذ المشروع.

الشكل رقم (3-2): خطوات ومراحل دراسة الجدوى

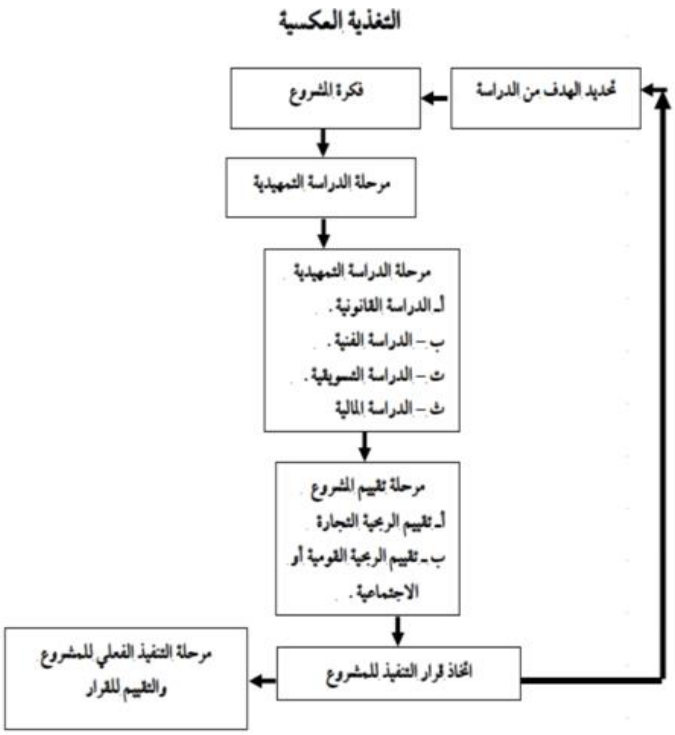

التغذية العكسية:

هي التي تظهر مدى كفاءة المشروع في الواقع العملي وبالتالي تظهر الإيجابيات والسلبيات عند تشغيل المشروع.

المصدر: محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، النموذج التطبيقي لإعداد دراسة جدوى فعالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى: يناير 2017، ص: 14.

المبحث الثاني: علاقة التمويل بالمقاولاتية ومدى مساهمة المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي كالتالي: أشكال ومصادر تمويل المشاريع المقاولاتية، دور التمويل في دعم المقاولاتية، وأخيرا العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تمويل المشاريع المقاولاتية.

المطلب الأول: أشكال ومصادر تمويل المشاريع المقاولاتية

الفرع الأول: مفهوم التمويل:

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى موضوع التمويل نتطرق للبعض منها:

-يعرف التمويل على أنه "الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط واستخدامها للتشغيل أو تطوير مشروع".

-كما يعرف على أنه " أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات".

-التمويل هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية". ويمكن أن نلخص من التعريفات السابقة إلى أن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.[1]

الفرع الثاني: أشكال التمويل: من بين أشكال التمويل

2-1من حيث المدة:[2]

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ-تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

[1] -معراج هواري، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري (المفاهيم والأسس)**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى:2013، ص:15.

[2]- معراج هواري، حاج سعيد عمر، **المرجع نفسه**، ص : 17.

ب-تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.

ج-تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

يلاحظ على هذا التقسيم أنه تقسيم كلاسيكي-نظري- وقد بدأ يفقد أهميته علميا إذ لم تعد هناك حدود فاصلة بين العمليات التي يمارسها المشروع مهما كان نوع نشاطه كما أن انتشار ظاهرة التجديد ومواعد استحقاق الديون قد ألغى الحدود الزمنية التي تفصل بين الأنواع سابقة الذكر، إذ من الممكن أن يتحول التمويل قصير الأجل إذا كان من المصدر الخارجي (قروض مثلا) بعد تحديد موعد استحقاقه إلى تمويل متوسط الأجل وهي ظاهرة أصبحت شائعة في التعاملات المالية وبالمثل يمكن أن يتحول التمويل متوسط الأجل إلى تمويل طويل الأجل.

2-2 من حيث مصدر الحصول عليه: ينقسم إلى

أ-تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية.

ب-تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم وسندات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

2-3حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

أ-تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع

قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.[1]

الفرع الثالث: مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية

أولا: مصادر التمويل التقليدية (داخلية)

عادة ما تلجأ المشاريع لتمويل مختلف احتياجاتها التمويلية إلى المصادر الداخلية، وفي حالة عدم كفايتها تظهر الاستدانة من مصادر التمويل الخارجية بمختلف أشكالها، ومن خلال هذا سيتم معرفة جميع مصادر التمويل المتاحة للمشاريع الريادية.

1-التمويل الذاتي (من خلال الأموال الخاصة)

يقصد به الموارد الذاتية التي يمتلكها أصحاب المشاريع على شكل عقارات، أو أي أصول أخرى، أي تلك المدخرات المجمعة على مدى الزمن التي يستخدمها أصحابها لإنشاء مشاريعهم.

أما إذا كان المشروع موجود ويمارس نشاطه فيقصد به الأموال المتأتية من العمليات الجارية للمشروع والتي تبقى متوفرة له إما بشكل دائم أو لفترة طويلة؛ يمكن التمويل الذاتي المشروع من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل.[2]

-يتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية:

- **الإهتلاكات:** يعرف على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات، أي إن الهدف من حساب الإهتلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي، كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية.
- **المؤونات والاحتياطات:** تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول.[3]

[1] - معراج هواري، حاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 18-19.
[2] - العطراء عقون، شيماء طلحة، مرجع سبق ذكره، ص: 10
[3] -الدكتور محمد غياث شيخة، **التمويل (المبادئ- السياسات- التوجهات الحديثة)، انظر الرابط:**
https://www.google.dz/books/edition/التمويل/ ، تاريخ الزيارة: 2024/05/08، **ص-ص: 36-37.**

-أما **الاحتياطات**: هي عبارة عن جزء من النتيجة غير الموزعة والموجهة لبلد بحيث يتم الاستعانة بها لمواجهة المخاطر المستقبلية فهي تعتبر من مصادر التمويل الداخلية لتمويل أصول المؤسسة.

← **الأرباح المحتجزة:** هو أحد المصادر الهامة للتمويل الداخلي ويمثل الرصيد التراكمي من الأرباح السنوية القابلة للتوزيع التي حققها المشروع من ممارسة نشاطه خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة، وتستخدم الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات التوسع في أنشطتها، وبالتي تظهر في الميزانية ضمن عناصر حقوق الملكية.[1]

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية (الإقراض)

1-التمويل قصير الأجل: وهي من بين المصادر التي يلجأ إليها المشروع عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة توسعاتها الاستثمارية واحتياجاتها التشغيلية؛ ويساعد المشروع في الحصول على احتياجاته التمويلية وجود سوق مالي متطور وكفى بحيث تتوفر لدى المؤسسة الطالبة للتمويل الشروط الواجب توفرها في كل مقترض، ويستعمل التمويل القصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الاستثمار في الأصول المتداولة، وذلك لكونها تتناسب من حيث سرعة تحويلها إلى نقد مع طبيعة هذه القروض.

ويتكون التمويل قصير الأجل مما يلي:

1-1-الإئتمان التجاري (التمويل عن طريق الموردين): يمثل الائتمان التجاري المبيعات والبضائع التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة دون أن تدفع قيمتها نقدا، وغالبا ما يكون للبضائع وليس للآلات أو الأصول الثابتة، ويتخذ الائتمان التجاري عدة أشكال منها الحساب الجاري (الحساب المفتوح)، الكمبيالة أو السند الأذني.[2]

1-2 الائتمان المصرفي (التمويل عن طريق البنوك):

تستطيع المشروعات اللجوء إلى البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المحلية للحصول على التمويل اللازم. حيث يعتبر الائتمان المصرفي قصير الأجل الذي تمنحه البنوك التجارية مصدر هاما من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات في تمويل العمليات قصيرة الأجل[3]،

يتمثل هذا الأخير في القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك وتلتزم بسدادها خلال فترة زمنية قصيرة، والقاعدة العامة أن الائتمان المصرفي يستبعد استخدامه في تمويل الأصول

[1] -زنانرة ريمة، العيد شريفة، **مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه-دراسة نظرية-**، مجلة المالية والأسوق، المجلد 10، العدد 2، 15 أكتوبر: 2023، ص: 330.

[2]- زهواني رضا، وآخرون ، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر :2017، ص : 247.

[3] -العطراء عقون، شيماء طلحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12

الثابتة ويستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية، ويمكن أن نميز نوعين أساسين من القروض التي تمنحها البنوك التجارية:[1]

1-2-1 القروض غير المكفولة بضمان: من خلالها يقوم البنك بالموافقة ولمدة معينة من الزمن على إقراض

المشروع ما يلزمه من أموال، بشرط ألا تزيد القيمة المقترضة على مبلغ معين يسمى "الاعتماد"، وهو عبارة عن الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه في أي وقت، وعادة ما تعمد البنوك عند منح هذا النوع من القروض على شرطين هما:

1)- وجوب احتفاظ المقترض عادة في حسابه الجاري لدى بنك على نسبة مئوية تتراوح بين 10%- 20% من قيمة الاعتماد أو على الأقل قيمة القرض الممنوح فعلا.

2)-وجوب قيام المقترض بسداد ديونه مرة واحدة على الأقل كل سنة، وذلك لإظهار أن هذه القروض من النوع قصير الأجل وأنها لا تستعمل كمصدر لتمويل الاحتياجات الدائمة.

2-2-1 القروض المكفولة بضمان: يتطلب هذا النوع من القروض وجود ضمان يقدمه المقترض إلى البنك قبل حصوله على الائتمان إما من شخص آخر يتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع، وإما استخدام أصل من أصول المؤسسة كضمان مثلا: الأوراق المالية، بضاعة، الحسابات المدينة للعملاء.... الخ. وفي حالة توقف المقترض عن سداد ديونه يحق للبنك الاستيلاء على الأصل المرهون.

3-1 تسبيقات على الحساب: يمكن ان يأخذ هذا التسبيق صورتين: الحساب الجاري البنكي، السحب على المكشوف.

أ-الحساب الجاري لدى البنك: يسمح البنك في هذه الحالة بأن يتجاوز المؤسسة رصيدها الدائن من خلال

حسابها الجاري دون أن يترتب عليه أضرار على أن يتم الاتفاق على الحد القصي لهذا الإجراء.

ب-السحب على المكشوف: يتم منح هذه الطريقة في التمويل لصالح العملاء الأوفياء للبنك، حيث يسمح له باستخدام أموال أكبر من رصيدهم البنكي، وبالتالي يصبح رصيد العميل مدينا لدى البنك لمدة زمنية تتراوح بين 15 يوما والسنة، وعادة ما يستخدم السحب على المكشوف من أجل الاستفادة من ظروف السوق، وشراء كميات إضافية من البضائع التي انخفض سعرها.[2]

[1]- محمد غياث شيخة، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص : 40-41.

[2] -معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/19، الساعة: 21:54.

2-التمويل المتوسط الأجل[1]

مصادر التمويل متوسطة الأجل هي تلك القروض التي تتحصل عليها المؤسسة بغرض تمويل الجزء الدائم من الاستثمارات المتداولة ولتمويل الإضافات على أصولها طويلة الأجل وتشمل على:

2-1 القروض متوسطة الأجل:

هي عبارة عن عقود رسمية مكتوبة بين المؤسسة الاقتصادية والبنك أو المؤسسة المالية يتم بموجبها الإنفاق على منح مبلغ من المال لقاء فائدة معينة، تتراوح مدتها بين سنة وسبع سنوات ويتم سدادها في الغالب على أقساط دورية متساوية.

2-1-1 التمويل بالاستئجار:

عملية استئجار أصل معين بغرض الحصول على منافعه عوض شرائه يجعل المؤسسة تدفع مبالغ أقل بكثير من لو أنها قامت بشرائه، وبذلك فهي تتحمل أقساط دورية. ما يميز هذا النوع من التمويل أنه أقل تكلفة وأكثر عائد من القروض مما يعني أنه غير مكلف وعموما ومع التطور الحاصل في هذا النوع من التمويل يمكن التمييز بين الأنواع التالية للتأجير: التأجير التشغيلي-التأجير المالي-البيع ثم الاستئجار.

3-التمويل طويل الأجل[2]

نتيجة كبر حجم المشروع وتوسع نشاطاته وزيادة الطاقة الإنتاجية له يتم بذلك زيادة اللجوء إلى مصادر تمويل طويل الأجل، هذا النوع من التمويل يستحق بعد فترة زمنية تزيد عن السنة، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة.

-أموال الملكية: تتكون من الأسهم الممتازة والأسهم العادية إضافة إلى الأرباح المحتجزة.

- **الأسهم العادية**: يعبر هذا النوع من الأسهم عن رأس المال الأصلي الذي تم تأسيس الشركة بموجبه، حيث يحصل حامل السهم العادي على الأرباح في حال تحقيقها.
- **الأسهم الممتازة**: تتشابه الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية في كون كليهما أموال الملكية في شركة المساهمة وكذلك أن الشركة غير ملزمة بدفع عائد محدد على هذا النوعين من الأوراق المالية لأن توزيع الأرباح يتوقف على تحقيق الشركة للأرباح وكذا رغبتها في توزيع هاته الأرباح.

[1] -بقاش وليد، بن دادة عمر، **حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، جوان: 2019، ص: 60.

[2] -زهواني رضا، وصيف فائزة خير الدين، سمير بوعافية، مرجع سبق ذكره ص: 246.

- **الأرباح المحتجزة**: هو ذلك الجزء الفائض القابل للتوزيع والذي تحققه المؤسسة من ممارسة نشاطها -في السنة الجارية أو السنوات السابقة- ولم يدفع في شكل توزيعات، وهو يظهر في ميزانية المؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية.[1]

-أموال مقترضة: تتكون من نوعين أساسين هما السندات والقروض طويلة الأجل.[2]

- **السندات:** هي وسيلة تستعملها المؤسسات للحصول على رؤوس الأموال في شكل ديون طويلة الأجل، عندما لا تكفي الأموال الخاصة التي يقدمها المساهمون لتمويل المشاريع. ولها عدة أنواع منها: السندات المضمونة، السندات الغير المضمونة، السندات القابلة للتحويل بالأسهم...الخ
- القروض طويلة الأجل: يعد الاقتراض طويل الأجل أحد النشاطات الرئيسية للمؤسسات الاستثمارية بشتى أشكالها، بحيث تعتبر المؤسسة المالية الطرف الوسيط بين مدخري الأموال ومستخدميها، ومن أمثلة المؤسسات المالية البنوك التجارية بنوك الاستثمار، وشركات التأمين، فهذه العروض في حيازة من عقد يتم بين المؤسسة المالية والمؤسسة الطالبة القرض، ويتم تحديد بنود وشروط العقد على أساس التفاوض بين الطرفين بحيث تشتمل بنود هذا العقد على ما يلي: -

- قيمة القرض.

-مدة القرض وميعاد استحقاقه.

-معدل الفائدة وكيفية تسديد الفوائد.

- ضمانات العقد إن وجدت في حالة القرض المكفولة بضمانات.

الفرع الرابع: البدائل الحديثة للتمويل

في نطاق الاهتمام بتمويل المشاريع كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وفي ظروف صعوبة التمويل من البنوك التجارية في إطارها التقليدي، تمخضت التطورات عن مؤسسات مالية جديدة تستهدف تمويل هذه المؤسسات وتنميتها بشروط وظروف أفضل، ألا وهي المصارف الإسلامية التي نشأت تلبية لرغبة المجتمعات الاسلامية، في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي وفقا للشريعة الإسلامية، وبعيدا عن التعامل بالربا أخذا أو عطاء، التي تتعامل به البنوك الربوية تحت مسمى

[1]-الدكتورة مواعي بحرية، **تمويل المؤسسة**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة إلى طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022، ص : 73.

[2]- زنانرة ريمة، العيد شريفة، مرجع سبق ذكره، ص : 335.

الفائدة.

أولا: صيغ التمويل على مستوى الشبابيك التشاركية (المصارف الإسلامية):

يعرف التمويل في البنوك الإسلامية بتقديم المال وفقا لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية دون التعامل بالفائدة أخذا وعطاء بموجب أحد الصيغ الجائزة شرعا، حيث تقدم البنوك الإسلامية صيغ التمويل التي تتناسب مع مختلف المشروعات واحتياجاتها من حيث كونها مشروعات صغيرة أو متوسطة أو حتى كبيرة سواء في الأجل القصير أو الطويل بما في ذلك الأفراد وتتمثل هذه الصيغ في:[1]

1-التمويل بالمشاركة

ويقصد بها المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية، وهي تقوم على اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل مع الاتفاق على كيفية تقسيم الربح. وتكون المشاركة إما ثابتة أو متناقصة أي منتهية بالتملك، والمشاركة الثابتة هي المشاركة التي تبقى فيها حصة الشريك أو الشركاء في رأس مال المشروع طوال أجلها المحدد في العقد، أما المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك، فهي التي يعطي فيها أحد الشركاء الحق للآخر في شراء حصته تدريجيا بحيث تتناقص حصته تدريجيا وتزيد حصة الآخر إلى أن ينفرد بملكية كامل رأس مال المشروع.[2]

-خصائص التمويل بنظام المشاركة : يتمتع نظام المشاركة بعدة مميزات تجعله من الأساليب المفضلة لتحقيق الدور الاقتصادي المنوط منه مقارنة بغيره من الأساليب التمويلية الأخرى ومن هذه المميزات ما يلي :[3]

- في نظام المشاركة يقوم المصرف الإسلامي باختيار العميل المناسب ويشاركه في أمواله منتظرا حصيلة المشاركة في الربح والخسارة وبهذا فإن هذا النوع من التمويل يتفق مع طبيعة الوساطة الاستثمارية المصرفية.
- يساهم بفعالية في إعادة توزيع الدخل، كونه يعد من أكثر الأساليب التمويلية ملاءمة لتأسيس المشروعات، وهذا ما ينتج عنه زيادة قاعدة الملاك وزيادة نشبة التوظيف، مما يعني أن عائد تلك المشروعات من أرباح وأجور سيعود على شريحة أكبر من المجتمع.

---

[1] -حماوي مباركة، عبد الرحمان عبد القادر ، علاقة التمويل البنكي بالتضخم في السودان خلال الفترة 2008-2019، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال مختبر دراسات التنميات المكانية وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 31 ديسمبر: 2022، ص: 153.

[2] -حسين عبد المطلب الأسرج، **إطلاق الإمكانات الواعدة للتمويل الإسلامي**، انظر الرابط:
nt cover/https://www.google.dz/books/edition ، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/09.

[3] - بحوصي مجدوب وآخرون، **رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي**، انظر الرابط: file:///C:/Users/Y13/Downloads/رأس-المال-الجريء-الإسلامي_-نموذج-للتوفيق-بين-التمويل-برأس-المال-الجريء-والتمويل-التشاركي-الإسلامي.PDF، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/11، ص:449.

- يساهم التمويل التشاركي في تحسين ربحية البنك الإسلامي بتمكينه من الاستثمار في منشآت كبيرة ذات عائد أعلى ومخاطر أقل، كما أنه يجب ألا تتضمن عقوده عناصر من عدم اليقين (الغرر) أو المضاربة حيث يتطلب ذلك ارتباطه بتمويل القطاعات الحقيقية.

2-التمويل بالمضاربة:

هي عقد اشتراك بين أرباب رأس المال وبين أهل الخبرة في الاستثمارات وهي عقد تقوم بمقتضاه البنوك الإسلامية بتقديم رأس المال للعملية بالكامل، أما مسؤولية العميل فتنحصر في الخبرة العملية والجهد الإداري ويتم توزيع الأرباح بنسب محددة مسبقا أو متعاقد عليها قبل بدء المشروع وفي حالة حدوث الخسارة يتحمل الطرفان الخسائر البنك في شكل رأس المال والعمالة، ورجل الأعمال في شكل مهارة الإدارة والخبرة إذا لم يكن هناك تقصير من المضارب (رجل الأعمال).[1] والمضاربة نوعان: المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة.

الشكل (4-2): آلية صيغة المضاربة

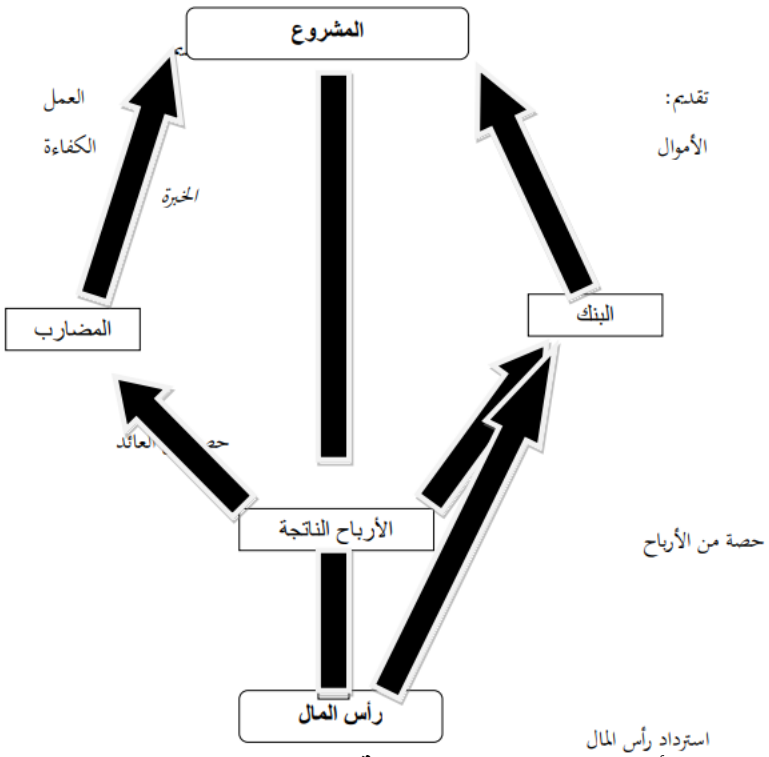

المصدر:

سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية

[1] - بحوصي مجدوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 450.

المستدامة، أطروحة نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015/2014، ص: 72.

3-أساليب التمويل بالمشاركة في الإنتاج

3-1التمويل بالمزارعة:

هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي، يتم في إطاره المزج بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي وهما الأرض والعمل وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج ويقوم المزارع بالعمل الزراعي على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسب معدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية.[1]

3-2التمويل بالمساقاة:

المساقاة هي "عقد مشاركة بين مالك الشجر (رب المال) والساقي (العامل)، يتعهد بمقتضاه العامل بسقي الأشجار ورعايتها حتى ينضج ثمرها مقابل جزء معموم من ذلك الثمر.[2]

3-التمويل بالسلم:

السلم في مصطلح الفقهاء هو عبارة عن بيع " موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا"، ومعنى ذلك أنه يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد.[3]

3-التمويل بالاستصناع:

صيغته تشبه إلى حد بعيد السلم وهناك بعض المذاهب التي اعتبرت أن الإستصناع هو سلم خاص، والاستصناع هو صناعة شيء معين مقابل مبلغ معين يدفع آجلا، حيث تكون المادة الأولية وعملية الصنع من عند الصانع.

4-التمويل بالمرابحة:[4]

عرفها بنك الجزائر في النظام رقم 02-2020 في المادة 5: " المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها

---

[1]- شوقي بورقبة، **صيغ التمويل الإسلامية**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تمويل وبنوك إسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2022/2021، ص : 75

[2] -محمد محمد الأمين أباه، **صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، 01 جوان: 2022، ص: 294.

[3] - شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[4] -بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، **المرابحة كصيغة من صيغ تمويل في البنوك الإسلامية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد: 01، جانفي: 2023، ص-ص: 107-108،

البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين". ويمكن تقسيمها إلى:

4-1 المرابحة البسيطة: وهي عقد تنحصر فيه العلاقة بين طرفين، حيث يقوم البائع ببيع سلعته بمثل الثمن الأول وزيادة لتمثل تلك الزيادة ربح له، وهو الذي يشترط فيه أن يكون ما يتم بيعه ملكا للبائع، وقد يكون البيع مساومة أو أمانة، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا.

4-2 المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء): هي أحد بيوع الأمانة، ويكمن في تقديم طلب من طرف شخص إلى شخص آخر بأن يشتري له سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه فيما بعد بربح معين يكون من نصيبه، حيث يدعى الطرف الأول الأمر بالشراء والثاني المأمور بالشراء. والنوع الثاني ينطبق عليه ما تقوم به البنوك الإسلامية حاليا نظرا لأنه يتفق يطبق مع طبيعة نشاطها، باعتباره يجمع بين هدفين من أهداف البنوك الإسلامية وهما تحقيق الربح من جهة، وخدمة عملائها من جهة ثانية، إذ يمكن هذا البيع الأشخاص من سواءاك انو اعتباريين أو طبيعيين من الحصول على السلع التي يحتاجون لها من قبل توفر الثمن المطلوب لديهم، حيث عادة ما يقومون بدفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد.

5-التمويل بالإجارة: [1]

الإجارة عقد على منفعة مقصودة مباحة ومعلومة بعوض معلوم يدفع شيئا فشيئا، أو أنها اتفاق تعاقدي بين طرفين يمنح بمقتضاه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة تدفع حسب الاتفاق. وتختلف صيغة التمويل بالإجارة تبعا لطبيعة مشاركة الوسيط في المشروع الاستثماري كما يلي:

5-1الإجارة التشغيلية: (العادية): يقوم الوسيط أو البنك الأسلمي هنا باقتناء موجودات مختلفة تستجيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين، ثم يتولى هذا البنك إجارة هذه الأصول إلى أي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها خلال مدة معينة وبانتهاء المدة تعود الأصول إلى حيازة البنك ليبحث من جديد على مستأجر آخر.

5-2الإجارة المنتهية بالتملك: عقد إجارة يتضمن وعدا من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة.

6-القرض الحسن:

يدخل القرض الحسن في التمويل غير الربحي، الذي تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامية بهدف مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي تعمل فيه، لتمكين المستفيدين من تحسين مستوى

[1] -بقاش وليد، بن دادة عمر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 63-64.

دخلهم والتخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية، وعليه يمكن للمصرف الإسلامي أو أي جهة مكلفة أخرى اعتماد صيغة القرض الحسن، من خلال تقديم مبالغ مالية كقرض بدون فائدة للقادرين على العمل، من أجل إقامة مشروع يزاولون من خلاله نشاطا يعود عليهم بدخل وأرباح مع رد المبلغ المقترض في أجله الذي يحدده المصرف أو أي هيئة أخرى مكلفة، وذلك حسب نوعية كل مشروع وفي حالة العجز عن السداد فإما يعفو من السداد أو أن يمدد الأجل في حالة ما إذا ثبتت القدرة على السداد في المستقبل.[1]

الفرع الخامس: أساليب أخرى لتمويل المشاريع المقاولاتية: [2]

- **تمويل التمهيد:** يتمثل في الأموال الشخصية المحدودة لرائد الأعمال والتي يعتمد عليها دون اللجوء إلى تمويل خارجي، هذه الطريقة هي الأقل تكلفة لتمويل مؤسسة ناشئة، لكنها غير مناسبة للمشروعات التي تتطلب استثمارات كبيرة.
- **العائلة والأصدقاء:** بسب إيمانهم القوي بفكرة رائد الأعمال والقرابة التي تجمعهم به، تعتبر العائلة من

مصادر التمويل المتاحة لرواد الأعمال رغم محدودية الأموال المقدمة، وتكون مشاركتهم في تمويل المشروع على شكل تبرعات أو قروض أو حتى عن طريق الحصول على أسهم في الشركة.

- **ملائكة الأعمال:** هم الأشخاص أصحاب الثروات العالية الذين يستثمرون أموالهم في المشاريع الريادية مقابل حصص في ملكية المشروع، كما يقدمون معارفهم وشبكاتهم وخبراتهم، غالبًا ما يتم اعتماد هذه الطريقة بعد مرحلتي تمويل التمهيد وتمويل العائلة والأصدقاء عندما يكون المشروع قد اتخذ بالفعل خطواته الأولى.
- **رأس المال المخاطر:** يتمثل في جلب رأس المال إلى الشركات الناشئة، على أمل الحصول على عائد سريع وعالي على الاستثمار، ويعد وسيلة مناسبة للشركات التي تتطلب استثمارات كبيرة لتنميتها، ولكنها توفر استقلالية منخفضة في إدارة الشركة الممولة.

يعرف رأس المال المخاطر بأنه: "بديل تمويلي حديث لنظام التمويل الكلاسيكي، وهو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس مال المخاطر، والتي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، وهو يمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال استثمار رؤوس

---

[1] -علي سايح جبور، صفية يخلف، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 02، سبتمبر: 2019، ص: 73.

[2] -عباسي طلال، بركان عماد، **رأس المال المخاطر صناعة مثلى لتمويل المؤسسات الناشئة: دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط والجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي بتقنية التحاضر عن بعد حول: البدائل التسويقية والتمويل المحلي للمؤسسات بين الفرص والتحديات، جامعة عباس لغرور، خنشلة، يوم 10 أكتوبر 2022، ص: 3.

الأموال الفائضة لدى المؤسسات (بنوك، شركات تأمين، مؤسسات، سلطات عمومية...) بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد.[1]

الفرع السادس: التمويل باستخدام عقد تحويل الفاتورة:

عقد تحويل الفاتورة من تقنيات التمويل قصيرة الأجل التي تلجأ إليها المؤسسات التي لها حسابات زبائن دائنة من أجل تغذية خزينتها، بحيث تفوض طرف آخر ليحل محلها في تسيير حسابات الزبائن(تحصيل الاستحقاقات مع تحمل مخاطر عدم الدفع) لقاء عمولات وفوائد متفق عليها. ولقد عرفه القانون الجزائري (المادة 543 مكرر 14) على أنه " عقد تحويل الفاتورة هو عقد، تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى (وسيط) محل زبونها المسمى (المنتمي)، عندما تسدد فورا لهذا الأخير المبلغ التام لأجل محدد ناتج عن العقد، وتتكفل بتبعة عدم التسديد، وذلك مقابل أجر ".[2]

ويستخدم عقد تحويل الفاتورة كأداة في تمويل عمليات التجارة الخارجية قصير الأجل بحيث تلجأ المؤسسات المصدرة إلى طرف ثالث وسيط والذي يتكفل بتحصيل مستحقات التصدير وذلك لقاء فوائد وعمولات بحيث يتحمل هذا الوسيط المخاطر المتعلقة بعدم الدفع أو مخاطر الصرف، في حين أن المؤسسة المصدرة تحصل على مبالغ الصفقات التجارية فور التنازل عن الأوراق التجارية لصالح هذا الوسيط.[3]

- **إجراءات سير عقد تحويل الفاتورة:**

الشكل (5-2): إجراءات سير عملية تحويل الفاتورة

[1]-أميرة سلوبي، جهيدة سلامنة، **دور رأس المال المخاطر في تمويل الشركات الناشئة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص:8-9.

[2] -المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 صادرة في 27 أفريل 1993، المادة: 543.

[3] - بدون اسم، **التمويل الدولي**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2022/2021، ص: 37.

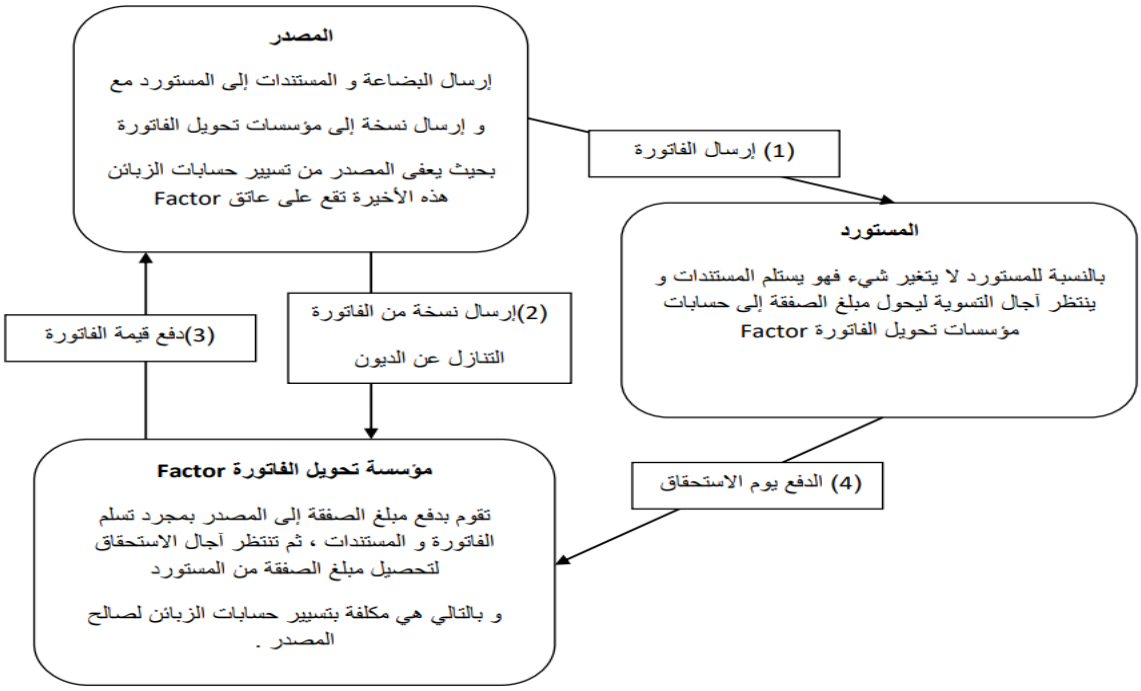

المصدر: بدون اسم، التمويل الدولي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2022/2021، ص: 39.

المطلب الثاني: دور التمويل في دعم المقاولاتية

في الاقتصاديات المعاصرة يشكل التمويل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج فهو يحدد مسار رأس المال نفسه وخاصة اللحظة الأساسية في تحويل رأسمال نقدي إلى رأسمال منتج، لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده, وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها , حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع , ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق[1]:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة.

[1] - معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://islamfin.yoo7.com/t892-topic ، **التمويل، أهميته ومخاطره**، تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/17، الساعة: 21:08.

- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن, العمل ...)

إن التمويل الإسلامي يعتبر أفضل وأجدى من نظام التمويل القائم على الفائدة والذي ثبت فشله في تمويل معظم المشروعات، وحينما تتحول مؤسسات تمويل مشروعات من أساليب التمويل القديمة إلى أساليب التمويل الإسلامية فإنها تقيم تنظيما جديدا فنيا وإداريا، حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار ، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على الفائدة إلى تحفيز الادخار والاستثمار، ويمكن قول أن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات يلعب دورا اقتصاديا هاما فهي تعمل على توسيع أنشطة المشروعات من خلال ما يلي:[1]

- **تحفيز الطلب على منتجات هذا المشروع:** فلا يشترط في عدد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فإن عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، أيضا يمكن إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات واحداث الرواج الاقتصادي.
- **توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات**: توفر هذه الصيغ تمويل تكاليف المشروعات ففي المرابحة مثلا تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خامات للاتجار فيها، وفي التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل، أما المضارب فمن خلالها يتم توفي كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل، لذا فإن تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل ، كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفي التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما، مع توافر التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الإنتاج.
- **استغلال الموارد الاقتصادية للمشروع**: تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح فهي توفر مجالا واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج

[1] -حسين عبد المطلب الأسرج، **مقالات في التمويل الإسلامي**، انظر الرابط: https://www.google.dz/books/edition/ ،تاريخ زيارة الموقع: 2024/05/20.

والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال، وتشجع أصحاب المشروعات على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد، كما أنها توفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم.

المطلب الثالث: العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تمويل المشاريع المقاولاتية

الفرع الأول: التحديات المتعلقة بالمقاولات في الجزائر[1]

إن أكبر تحدي يواجه الأفراد لإنشاء مقاولاتهم الخاصة هو الحصول على التمويل، وهو يعتبر تحدي شائع لكون بدء أي مشروع يتطلب أموال معتبرة، مما يشكل عائق بالنسبة للبعض.

أما في المرتبة الثانية نجد التحدي المتعلق بإيجاد الزبائن الذين يقتنون السلعة، حيث وكما نعلم أن مشكل تسويق المنتجات يعتبر من أهم العوائق، فلا يكفي النجاح في تصنيع المنتجات بل يجب أيضا معرفة كيفية تسويقها وتصريفها وإقناع المستهلك بضرورة شرائها، مما يعتبر تحدي واجب التحكم فيه وبفعل انعدام الخبرة وقلة المعلومات وربما لعدم سبق قيام أفراد العينة ببيع المنتجات لأفراد آخرين مع ضمان ولائهم بمعنى إعادة تكرار شراء المنتج مرة أخرى، فيعتبرون أن هذا العمل يشكل تحدى لهم. أما في المرتبة الثالثة فيصنف أفراد العينة أن دعم العائلة والمحيط يعتبر مهم جدا، كما يشكل معارضتهم للنشاط المقاولاتي للفرد تحدي مهم يؤثر على نشاطهم.

أما عن باقي التحديات فنجد في المرتبة الرابعة تحدي إيجاد موقع مناسب للشركة يعتبر أيضا تحدي لهم، خاصة فيما يخص المشاريع التي تحتاج لمكان كبير لإقامتها، وفي المرتبة الموالية يرى أفرد العينة أن إيجاد موردي المواد الأولية الملائم لا يعتبر بالشيء الهين، ويتطلب وقت وجهد ويشكل تحدي لهم أما في المراتب السادسة والسابعة والثامنة فيصنف أفراد العينة كل من إيجاد المعلومات الملائمة لإطلاق المؤسسة إلى أين التوجه لإيجاد الاستشارات الملائمة، وتسوية الأمور الإدارية والقانونية فيما يخص خطوات إنشاء وتسجيل المؤسسة، تعتبر تحديات أقل وقعا ووطأة من باقي التحديات فيكفي فقط السؤال والبحث لإيجاد أجوبة ملائمة لها.

الفرع الثاني: العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تمويل المشاريع المقاولاتية:

[1] -منيرة سلامي، **دوافع وتحديات التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري (دراسة ميدانية على مستوى ولايات الوطن خلال الفترة 2018/2017)**، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 1، 2020، ص: 798.

تواجه المؤسسات المالية والمصرفية عدة تحديات تحد من قدرتها على تمويل المشاريع المقاولاتية، ومن أبرز هذه العوامل:

- ✓ قلة فرص تصدير معظم منتجات هذه المشروعات، وذلك نظراً لضعف قدرة هذه المؤسسات على التسويق والترويج لمنتجاتها بالأسواق الخارجية من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف قدراتها الإنتاجية بالنسبة لمتطلبات واحتياجات تلك الأسواق.
- ✓ ضعف القدرات والمهارات الإدارية عند رواد الأعمال في تلك المشاريع، وعدم التمتع بمهارات التسويق، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وعدم القدرة على تطوير الإنتاج وتحسينه.[1]
- ✓ **عدم وجود سجلات مالية مؤثرة:** غالبًا ما تفتقر الشركات الناشئة إلى سجلات مالية قوية تدعم طلبها للتمويل. للتغلب على هذا التحدي يُنصح بوضع خطة عمل متكاملة تتضمن توقعات مالية واقعية وتفصيلية للمستقبل.[2]
- ✓ **رفض البنوك:** تكمن الصعوبة الأكبر التي تواجه المشروعات الصغيرة والناشئة، والمتوسطة، في رفض بعض البنوك التجارية، منحها القروض الائتمانية، أو القروض طويلة الأجل؛ إلا في الحالة التي تقدّم فيها المؤسسة ضمانات مميّزة، تعزز من فرصها للحصول على قروض. كما تطلب البنوك ما يثبت قدرة العميل على تسديد الأقساط، ويتمثّل ذلك في الدخل الثابت، مثل: الراتب الشهري للموظفين الذي يتم تحديد مقدار التمويل على أساسه.
- ✓ **انخفاض القيمة المادية**: في حالة الحصول على تمويل ما؛ فإن صاحب المشروع، يجد نفسه أمام معضلة جديدة، تتمثّل في انخفاض القيمة المادية التي حصل عليها، والتي قد لا تتناسب مع الاحتياجات الخاصة بالمشروع ويمكن أن يعتبر رائد الأعمال عدم ملاءمة الاحتياجات التمويلية؛ نظرًا لانخفاض مدة الائتمان، مشكلة جديدة قد تواجهه.[3]

[1] -معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://www.tamweely.org/articles/ ، الصعوبات والتحديات الداخلية وصعوبات التمويل التي تتعرض لها الشركات الصغيرة، تاريخ زيارة الموقع: 2024/06/07، الساعة: 09:15.

[2] -معلومات مستخرجة من الموقع الإلكتروني: https://www.rowadalaamal.com/ ، **تحديات تمويل الشركات الناشئة.. كيف يمكن تجاوزها؟** تاريخ زيارة الموقع: 2024/06/08، الساعة: 21:50.

[3] معلومات مستخرجة من الموقع الالكتروني: https://www.rowadalaamal.com/ ،**تمويل المشروعات الصغيرة.. التحديات والحلول**، تاريخ زيارة الموقع: 2024/06/08، الساعة: 23:42.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل اتضح أن للمشاريع المقاولاتية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة وكذا الاجتماعية، وذلك من خلال توفير مناصب شغل أي تخفيض معدلات البطالة، ولا يمكن أن تزدهر أو تتواجد في أي مجتمع كان، فمبادرة إطلاق مشروع مقاولاتي يمكن أن يتم بطرق متعددة، حيث تختلف معايير تصنيف هذه المشاريع، إلا أن المشرع الجزائري جمع عدة مؤشرات كمية وكيفية لتعريفها وتصنيفها.

وتوصلنا إلى أن بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه هذه الأخيرة إلا أن أكبر تحدي يصطدم به الراغبين في إنشاء مشاريعهم هو الحصول على التمويل، وفي ظل هذه الصعوبة ومع التطورات المالية ظهرت بدائل حديثة متاحة لتمويل هذه المشاريع وهي: صيغ التمويل الإسلامي، التمويل عن طريق رأس المال المخاطر، ملائكة الأعمال، وعقد تحويل الفاتورة.

وتتميز صيغ ووسائل التمويل الإسلامي عن الوسائل التقليدية بأنها مختلفة من حيث الأسس ومتنوعة من حيث الأساليب والطرق، فهي تقوم على المشاركة بدلا من القرض، وعلى الأرباح بدلا من الفوائد المحددة مسبقا، ويرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي، فإذا كان التمويل التقليدي يعتمد على الضمانات المقدمة وقدرة المستفيد على السداد، فإن التمويل

الإسلامي يُقدم من خلال وسائل وأساليب متنوعة بعيدة عن الربا، ويقوم على أساس مشروع استثماري تمت دراسة جدواه الاقتصادية ونتائجه المتوقعة.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA لوكالة مستغانم 876.

تمهيد:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم ويمكن تقديمه

كأي بنك من البنوك التجارية ولا يمكن أن نترك نشأة هذا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري

خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية باعتبار وليد التأميم البنكي في سنة 1966.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في الفصلين السابقين قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وسنقوم في هذا الفصل بإيجاز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري ومن ثم نشأة البنك الجزائري وهيكله التنظيمي ونبين أهم الوظائف التي يقوم بها ثم نقوم بعدها بدراسة لوكالة مستغانم876 ، نشأتها، هيكلها التنظيمي ومهام أهم المصالح الموجودة بها، ومن ثم مختلف الصيغ التمويلية المتوفرة لدى البنك وآليات تمويلها، ولا ننسى الإشارة إلى أنه إضافة إلى الوكالة محل الدراسة نجد هناك وكالات أخرى للولاية منها البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 871 و 878.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، لكن بصفة عامة نقول، أن البنك الوطني الجزائري من

البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يخص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أوفي الخارج.

المطلب الأول: مراحل تطور النظام البنكي في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل التي مر بها النظام البنكي في الجزائر:

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988)

بعد الاستقلال لم يكن أكثر من 25 بنك على مستوى الوطني قد كان معظمها مسيء مسيرة فرنسا فقد كان

النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

- البنك المركزي الجزائري: أنشئ في 1962/12/13.
- الصندوق الجزائري للتنمية: أنشئ في 1963/07/05.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: 1964/08/10.

وعملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة الجزائرية المستقلة وكان لها في أبريل 1964 واتجهت إلى تأميم جميع البنوك التجارية والأجنبية وشرائها في سنه 1966 لإقامه نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري وانشئ في 1966/06/13 ويليه انشاء القرض الشعبي الجزائري الذي أنشئ في ،1966/12/19 والبنك الخارجي الجزائري وأنشئ في

1967/10/19 وتوسعت الدائرة البنكية بإنشاء بنك التنمية الريفية في 1982/03/13 وبعده أنشأ بنك التنمية المحلية في 1985/04/30.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14الذي أعاد تعريف هيكل

النظام البنكي وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة ويعتبر هذا

القانون من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 حيث أصبحت البنوك

كباقي المؤسسات التجارية تتمتع باستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت

بنو ك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العمولات وإعطاء القروض بفوائد، كما أنها أصبحت

خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

وقد فتح قانون النقد والقرض 90-10 المجال لتوسيع النظام المصرفي بواسطة القطاع الخاص والمختلط والذي يشمل مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطة وشركات التأمين خاصة منها بنك العمال الذي تأسس في 1995/05/07.[1]

المطلب الثاني: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شكل شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس مال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان ولجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

[1]- بلعجال العجال، بلهواري عفيف، **دور الرقابة البنكية في تسيير القروض**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022، ص-ص :68-69.

كما أنه من الممكن أن تقوم بـــــــ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية
- تمويل التجارية الخارجية
- قبول ودائع بكل أشكالها
- إعطاء قروض تسبيقات بدون أو بضمانات
- التدخل في عمل الصرف الآني أو الآجل
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية
- الإمضاء، خصم أو شراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية..... الخ.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له الحق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 لـ 12جانفي 1988 وقانون 88-119 لـ 21 جوان 1988 وقانون 88-177 لـ 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار **(ب- و -ج)**، وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دينار جزائري مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دينار وكقسمة بين:

- حصة من 1 إلى 355 مكتتب فيها صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات".
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".[1]

تعريف البنك الوطني الجزائري:

[1] -بوعزة حفيظة، **فعالية الرقابة الداخلية ودورها في تسيير القروض البنكية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018/2017/، ص: 56-57.

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم، حيث تم انشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 1966/06/13 حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت

نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض الصناعي والتجاري CIC
- بنك باريس والدول الهولندية BPPB
- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA
- القرض الجزائري التونسي CFAT

إن البنك BNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك الوديعة وأيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الجزائري والذي تم كتابته في شكل مبسط (ب-و-ج) (BNA) حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالوسائل والفواتير والإعلانات كما أن هذه التسمية تتبعها شركة أسهم وحددت مدة حياة المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة وليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري ويقدر رأس مال البنك ب 14 مليار و600 مليون دينار جزائري حاليا وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط.

المبحث الثاني: مهام وأهداف والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 876

تمثل المهمة الرئيسية لبنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار، فضلا عن الاستقرار النقدي والمالي، من خلال خلق وصيانة العملة والقرض والصرف، وهي أفضل الظروف المواتية للتطور المنظم للاقتصاد.

المطلب الأول: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

الفرع الأول: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

1- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات وتتم عملية الإقراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين.
2- استقبال عملية الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطين والتحصيل، أو رسالة القرض وجميع عمليات البنك.

يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب المؤسسات المالية أو لحساب الدولة.

3- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات، وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
4- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب المؤسسات المالية أو لحساب الدولة.
5- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعماله.
6- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان، ناتج عن تحقيق جيد لعمليات التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
7- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم لشراء أوراق تجارية أو حوالات (BON)، دفوعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركات العمومية، الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية والمالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد وإعداد خصم القيم.
8- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
9- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية.
10- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات وخصوصا القيم المنقولة.
11- يقوم بجميع عملية التبادل سواء كانت نقدا أو الاجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض أو الاقتراض.
12- قبول جميع العمليات المتعلقة بتطهير الاعتمادات المستندية، ومراقبة جميع العمليات من البداية، يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.
13- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع الايجار وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تحقق نشاط البنك أو المتعاملين معه.
14- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبيه يسعى لتحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به. يعمل على تسير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشره لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع (ANB) البنك الوطني الجزائري.
15- يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي بالإضافة الى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع:
- كفتح حسابات ومنح الشيكات.
- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.

- تأجير الخزائن الحديدية.
- طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 876

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كتقديم القروض وجلب الودائع...الخ.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن النظام المصرفي.
- ادخال وسائل وتقنيات حديثة تكنولوجيا في ظل الإصلاحات النقدية.
- محاولة التوسع لفتح المزيد من الوكالات في كل ولايات الوطن وحتى في العالم.
- لعب دور مميز وفعال في إحداث التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم 876

يتكون الهيكل التنظيمي من:

1-مصلحة الإدارة: تتكون من:

1-1المدير: وهو المسؤول الأول في الوكالة وله مهام تتمثل في:

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.
- متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك.
- استقبال طلبات القرض ومناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.
- المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

1-2نائب المدير: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم

بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

2-مصلحة الأمانة الإدارية: تقوم باستقبال الرد على جميع المراسلات إضافة على حفظ وتجميع الوثائق

بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

3-مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها

من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

[1] - وثائق مقدمة من طرف الوكالة

3-1 الوثائق المالية منها:

الفاتورة الابتدائية:

هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع عند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية:

- الاسم وعنوان البائع.
- تاريخ وعنوان تلك المدة.
- الثروة المالية.
- نوعية المادة.
- اسم وعنوان المشتري.
- تاريخ تسديد السلعة ونوعية التسديد.

الفاتورة التجارية الرسمية:

وهي وثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم ارسال للمستورد وصل الطلب

ويتطلب اجباريا هذه الوثائق الآتية:

- اسم وعنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد.
- وزن تلك السلعة.
- مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد.
- نوعية السلعة.

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية،

التوقيع في الوثيقة التجارية ليس اجباريا إلا إذا طلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض بالوثائق.

الفاتورة القنصلية:

الفاتورة المستعملة وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع والتي تتم تحت مراقبة القنصلية.

3-2 وثائق النقل:

تتمثل وثائق النقل في النقل البحري، النقل الجوي والنقل البري:

النقل البحري:

الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوروبية فالتجارة الخارجية

تتعامل بها عاد، عن طريق النقل البحري يتم بوصل ايداع بالنسبة لمدة النقل ووقت انطلاق الباخرة.

- **النقل الجوي:**

عن طريق نقل السلعة يتم:

- **النقل البري:**

فهذه العملية تكون عن طريق السيارات ويتم بين حدود الدول.

4-مصلحة الصندوق: وتقوم بخمس عمليات وهي:

4-1 عمليات الدفع: من إيداعات نقدية أو ايداعات الصكوك والأوراق التجارية.

4-2 عمليات التحويل: أي نقل مبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أو إلى حساب بنك آخر.

4-3 عمليات المقاصة والمحفظة: تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء عملية المقاصة مع البنوك

المحلية وكذا تحصيل الأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني المقاص تداول أوراق الدين

المتقابلة بقصد اطفائها ويجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائري يوميا.

4-4 عمليات السحب: من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك كالعمولات.

4-5 إعداد اليوميات والاحصائيات والمراجعة: يقوم بها قسم اليومية والمراجعة والاحصائيات من

متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الاحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

5-مصلحةالتعهدات: هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

5-1 قسم أمانة التعهدات: تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيذها وتسديدها.

5-2 تسيير الدراسات وتحليل الاخطار والنشاط التجاري: يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

3-5 قسم الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم بإشعار أصحابها بالقروض إضافة إلى المتابعة القضائية

تسوية حسابات الاموات والمفقودين كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 876

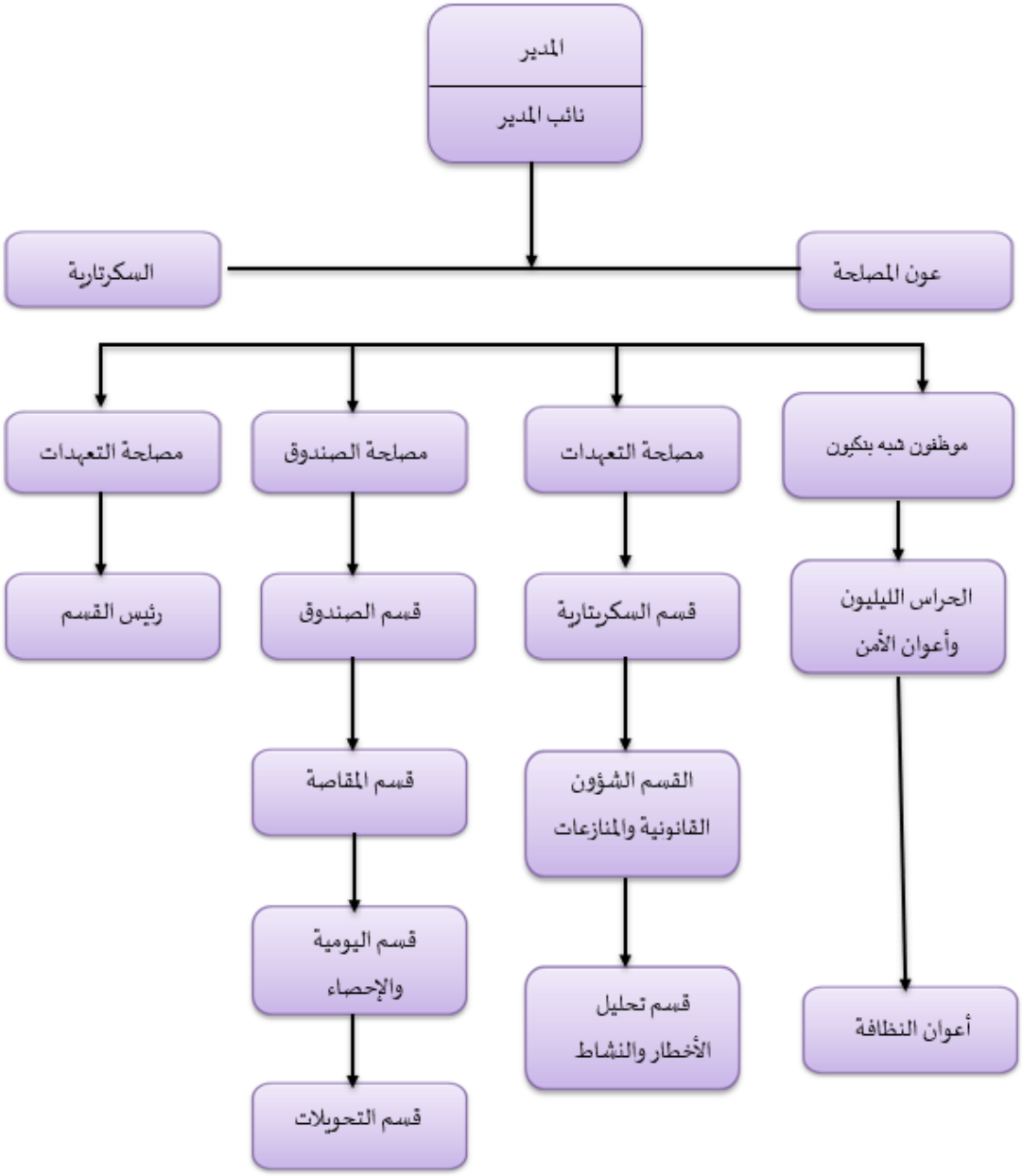

المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة البنك.

المبحث الثالث: الصيغ التمويلية المتوفرة لدى البنك الوطني لوكالة مستغانم 876 ودراسة حالة ملف قرض:

سنتطرق في هذا المبحث لمعرفة مختلف الصيغ التمويلية المتوفرة لدى البنك الوطني الجزائر.

المطلب الأول: الصيغ التمويلية المتوفرة لدى البنك الوطني لوكالة مستغانم 876

الفرع الأول: القرض الاستثماري

أولا: مفهوم القرض الاستثماري

هو ائتمان مخصص لتمويل الأعمال التجارية لإنشاء وسائل الإنتاج أو توسيعها أو تجديديها وتحديثها، ويمكن منح هذا الائتمان على المدى المتوسط على مدى فترة تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات، وما يعادل تقريبا فترة استهلاك المعدات. يمكن أن تتراوح فترة التأجيل من 6 إلى 24 شهرا.

ثانيا: من يستطيع الاستفادة من القرض الاستثماري

أي كيان قانوني يقدم المستندات اللازمة، ولا سيما الدراسة الفنية والاقتصادية.

ثالثا: كيفية الحصول على قرض استثماري

- أن يكون لديك مشروع موثوق وقابل للتنفيذ (عمل جديد أو تجديد / تمديد مشروع تجاري قائم)
- تبرير الوثائق اللازمة.
- الذهاب إلى البنك واحترام وقت المعالجة.
- طلب كتابي موقع من العميل يتضمن طبيعة المساعدة المطلوبة ومبالغها ومدتها وأهدافها وشروط سدادها.
- الوضع القانوني.
- السيرة الذاتية للمديرين + نسخ من وثائق الهوية.
- شهادة ضريبية وشبه مالية مصدقة حسب الأصول، أو جدول سداد الديون السابقة مع إدارة الضرائب.[1]
- السجل التجاري
- سند الملكية وعقد الإيجار للمكان الذي يستضيف النشاط بهدف الاستحواذ المحتمل على العقار
- الدراسة الفنية والاقتصادية.

[1] -وثائق مقدمة من طرف الوكالة

- آخر ثلاث ميزانيات + TCR وميزانية افتتاحية جديدة.
- ميزانيات العمومية المتوقعة + TCR خلال فترة القرض.
- فواتير معدات المبدئية للحصول على الأسعار المقدرة للعمل الذي يتعين القيام به.
- خطة التمويل.

الفرع الثاني: قرض الاستغلال

أولا: مفهوم قرض الاستغلال

قرض الاستغلال هو تمويل مُتاح للمؤسسات أو الكيانات الاقتصادية من أجل تلبية احتياجات الخزينة: دفع الفواتير، دفع الرواتب، والتباين الملحوظ بين المدفوعات والسلع، وكذا دفع الكفالات.

يأتي في شكلين:

I. قروض الصندوق:

يتم ترجمة هذا التمويل من خلال تحركات حقيقية، يمكن تمتد مدتها على 24 شهرا، ويتم تحديد مبالغها مسبقا بموجب ترخيص يأخذ في الاعتبار:

_ الاحتياجات المعتادة للعميل.

_ رقم أعمالهم.

الأشكال المختلفة للتسهيلات النقدية الائتمانية، السحب على المكشوف، خصم الأوراق التجارية، الائتمان المصاحب، السلفة على الفواتير، تقدم على اللقب، السلفة على البضائع، تقدم بشأن تفويض العقود العامة، اعتماد نقدي لسداد الرسوم الجمركية.

II. القروض بإمضاءات:

وهو شكل آخر من أشكال المساعدة المالية التي لا تنطوي على صرف الأموال إلا حالة تخلف العميل عن السداد في تاريخ الاستحقاق. يمكن للبنك أن يقوم بدور الضامن من خلال تقديم توقيعه للعميل، وعادة ما تتزامن مدة هذه المسابقات مع نهاية الالتزامات تعاقدية أو قانونية.

يمكن أن تكون قروض بإمضاءات ضمانات (التزامات جمركية مضمونة، ائتمان النقل، الإدخال المؤقت، تقديم، ضمانات الصادرة في إطار عقود العامة)، تظهير، القبول، الاعتماد المستندي ...

ثانيا: من يستطيع الاستفادة من قرض الاستغلال

أي شخص اعتباري أو طبيعي يقدم المستندات اللازمة.

ثالثا: كيفية الحصول على قرض الاستغلال

- أن يكون لديك عمل مربح.

- تقديم المستندات اللازمة.
- إدارة وسد فجوات التدفق النقدي لمجرد ظهورها.
- يتم احتساب الفائدة على أساس الأموال المستخدمة فعليا.
- تعبئة المستحقات التجارية.
- قرض محدد لاحتياجاتك.
- التمتع بأمان خاص بالأدوات التجارية.
- ضمان الدفع للمورد الخاص بك.
- تأجيل الصرف.

الفرع الثالث: قرض الفلاحة

من خلال دراستنا الميدانية داخل البنك الوطني الجزائري عرفنا أن قرض الفلاحة انضم للبنك الوطني بداية شهر فيفري 2024 سنتعرف عليه في هذا الفرع:

أولا: مفهوم القرض الفلاحي

قرض فلاحة هو صيغة تمويلية (قرض استثمار / قرض استغلال) موجهة للمتعاملين في القطاع الفلاحي من أجل تغطية الاحتياجات المتعلقة بنشاطهم.

ثانيا: من يستطيع الاستفادة من قرض الفلاحة

- الفلاحين والمربيين الخواص أو الناشطين في إطار التعاونيات.
- المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال تحويل، تخزين أو تثمين المنتجات الفلاحية.

ثالثا: ما هي شروط الحصول على قرض الفلاحة

للحصول على قرض استغلال او استثمار لدى البنك الوطني الجزائري، لابد من توفر الشرو ط المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-3): شروط الحصول على قرض الفلاحة

مجال التمويل	نسبة التمويل	المدة القصوى للتمويل	فترة تأجيل السداد	نسبة الفائدة
قرض الاستغلال فلاحة	نسبة تصل إلى 100% من الفاتورة الأولية بقيمة قصوى 150.000.000دج	إلى غاية 24 شهر	//	%6,75
قرض الاستثمار فلاحة				
اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج	نسبة تصل إلى 90% في حدود200.000.000دج	إلى غاية 12 سنة	من 6 إلى 12 شهر	%5,25
البنية التحتية والصناعات	نسبة تصل إلى 90% في حدود 300.000.000 دج	إلى غاية 15 سنة		%5,25
أعمال تجديد، التهيئة والإصلاح	نسبة تصل إلى 90% في حدود 250.000.000دج			%5,25

المصدر: وثائق مقدمة ممن طرف الوكالة

الفرع الثالث: القروض الأخرى الجديدة

- ✓ قرض شراء محل.
- ✓ قرض تهيئة محل.
- ✓ قرض كراء محل.

ملاحظة: هذه القروض تمنح لفئة معينة فقط مثل الأطباء، المحامين، الصيدليات، .... الخ.

الجدول رقم (2-3): احصائيات 10 سنوات لقروض الاستغلال في الفترة ما بين 2015-2024

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
تسبيقات على الفواتير	120	136	153	179	179	181	209	219	223	230
سحب على المكشوف	23	22	33	41	45	45	47	49	50	50
كفالات ممولة من طرف البنك	116	141	196	196	195	213	225	250	278	280
تسبيق على السندات	60	65	71	71	69	72	76	83	90	90
تسبيق على الصفقات	30	30	28	25	25	39	39	43	48	50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة.

الشكل (2-3): احصائيات 10 سنوات لقروض الاستغلال في الفترة ما بين 2015-2024

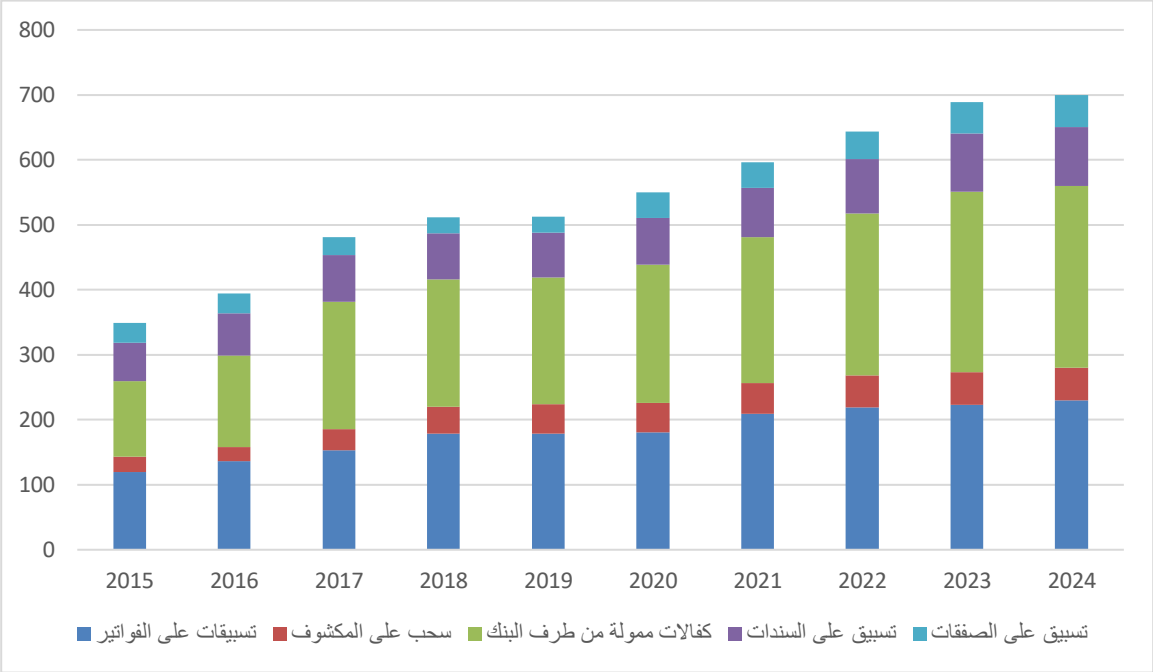

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن وكالة البنك الوطني الجزائري يمنح تشكيلة من القروض، تنحصر في نوعين هما قرض الاستثمار وقرض الاستغلال، حيث أن قرض الاستغلال ينقسم إلى عدة قروض، كل نوع يمنح حسب نوع المشروع، وعمره، وما يلاحظ من الشكل أن أكبر عدد من القروض الممنوحة هو قرض كفالات ممولة من طرف البنك، في حين أن أقل عدد من القروض الممنوحة هي السحب على المكشوف ثم تسبيق على الصفقات.

و كذلك نلاحظ أن تسبيق على الفواتير كانت في سنة 2015 حوالي 120 و في سنة 2016 كانت 136 منها ملفات جديدة و أخرى تم تجديدها من جديد (بعض ملفات لسنة 2015 تم تجديدها في سنة 2016)، تكلمنا على ملفات تسبيق على الفواتير بصفة مختصرة فقط لمعرفة عدد الملفات

الممنوحة في السنوات المتبقية حيث كان يزيد عدد الملفات كل سنة، و في ملفات السحب على المكشوف سنة 2015 قدرت ب 23ملف، و في سنة 2016 قدرت ب 22 وهذا راجع لتوقف أحد الزبائن عن الإقراض و في السنوات المتبقة كانت تتزايد كل عام و هذا راجع إلى انضمام زبائن جدد و أخر جددوا ملفاتهم ، أما بالنسبة للكفالات الممولة من طرف البنك كانت في تزايد من سنة 2015 إلى غاية سنة 2024، و بالنسبة للتسبيق على السندات تزايدت أيضا من سنة 2015 إلى 2018 وفي سنة 2019 تناقصت و هذا راجع لتوقف بعض الزبائن عن الإقراض و تزايدت من سنة 2020 إلى سنة 2024 ، و أخيرا التسبيق على الصفقات كانت في السنتين الأولى ثابتة وتناقصت ما بين سنة 2019/2017 و تزايدت في السنوات المتبقية.

الجدول (3-3): عدد ملفات القروض الممنوحة من طرف الوكالة

أنواع القروض	اجمالي القروض	تسبيقات على الفواتير	السحب على المكشوف	كفالات ممولة من طرف البنك	تسبيق على السندات	تسبيق على الصفقات
قرض استغلال	700					
قرض استثمار	46	230	50	280	90	50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة.

الشكل (3-3): عدد ملفات القروض الممنوحة من طرف الوكالة.

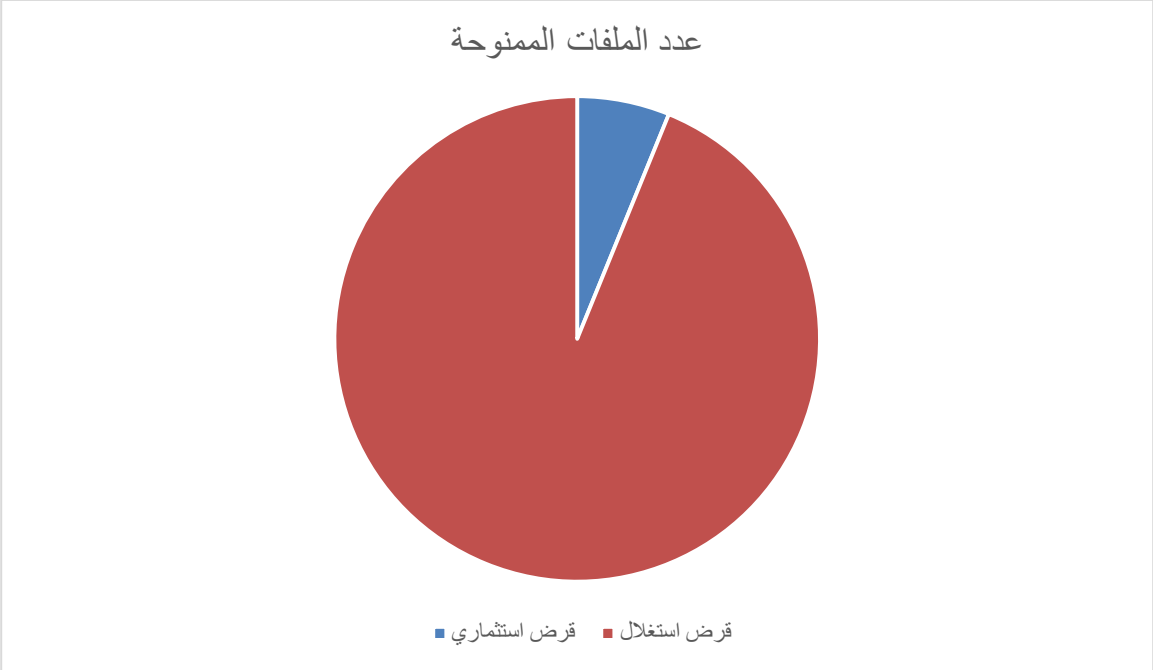

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد ملفات المشروع الاستثماري مقدر ب 46 ملف من سنة 2015 إلى غاية 2024، وكذلك نلاحظ أن عدد ملفات قرض الاستغلال كانت مقدرة ب 700 ملف من سنة 2015 إلى غاية 2024 ووزعت كما يلي: 230 تسبيقات على الفواتير، 50 سحب على المكشوف، 280 كفالات ممولة من طرف البنك، 90 تسبيق على السندات، 50 تسبيق على الصفقات.

المطلب الثاني: دراسة حالة ملف قرض

أولا: الدراسة الأولية لطلب القرض

يقوم البنك الوطني الجزائري في هذه المرحلة يفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة وذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة لإضافة إلى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناء على هذا الملف، وما يحتويه من معلومات كمية ونوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية واتخاذ القرار بقبول طلب القرض أو رفضه.

وتمثل طلب القرض محل الدراسة في رغبة مدير عمل (مقاول) في إنشاء مخبر للتحاليل الطبية بولاية وهران في منطقة بلقايد، برأس مال قدره 100,000.00دج، تقدم هذا الأخير بطلب لدى البنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم 876 للحصول على قرض استغلال بتاريخ 2023/12/03، وأراد هذا المقاول الحصول على اتفاقية مواتية للحصول على اعتماد شراء للمعدات و/أو أثاث، و/أو المواد لمدة تصل إلى 10 سنوات، وللتركيب الأولي (إنشاء النشاط) حتى 80% من السعر، بحد أقصى 25,000,000دج.

ويحتوي ملف القرض الذي قدمه للوكالة على:

- طلب خطي موقع من طرف الزبون يتضمن طبيعة المساعدة المطلوبة، مبلغها، مدتها، أهدافها، وأحكام سدادها **(الملحق رقم 1-2-3).**
- الأنظمة الأساسية القانونية
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية موقعة حسب الأصول، أو جدول السداد السابق المستحق لدة مديرية الضرائب.
- السجل التجاري
- عقد الملكية أو عقد الإيجار
- الميزانيات الاجمالية والحسابات الملحقة وكذا جدول الحسابات لنتائج السنوات الثلاثة الأخيرة.
- الميزانية الجديدة للافتتاح بالنسبة للأشغال الجديدة.
- مخطط الخزينة وكذا تفاصيل البنود الرئيسية لإجمالي الميزانية الأخيرة (الموردين، الزبائن، الديون).

ولتنفيذ المشروع المذكور، وبعد استلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها، يقوم البنك جراء دراسة أولية على هذا الملف:

- الدراسة الاقتصادية
- الدراسة المالية
- خطة العمل

1-الدراسة الاقتصادية

1-1-مبلغ الاستثمار:

تقدر الاستثمارات المتوقعة بمبلغ 29.268.909.68دج غير الضريبة، يضاف إلى ذلك تكاليف التشغيل المقدرة ب 12.995.618.20دج غير الضريبة **(الملحق رقم 5).**

1-2 رقم الأعمال

قدر رقم أعمال المؤسسة خلال 8 السنوات كما يلي: (بداية من سنة 2023)

جدول (4-3): تطور رقم أعمال المؤسسة

السنوات	الكمية	سعر الوحدة	المجموع
N+1	9000,00	2200,00	19800000,00
N+2	9000,00	22440,00	20196000,00
N+3	9000,00	2288,88	20599921,00
N+4	9000,00	2334,66	21011918,40
N+5	9000,00	2381,35	21432156,77
N+6	9000,00	2428,98	21860799,90
N+7	9000,00	2477,56	22298015,90
N+8	9000,00	2527,11	22743976,22
المجموع			169942976,19

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

3-1 إدارة المشروع: يدير الزبون الطالب للقرض أعماله شخصيا بمساعدة مؤهل شخصي.

4-1 السوق:

المؤسسة أطلقت شراكات واتفاقيات مع الشركات الكبرى في ولاية وهران والوكالات السياحية.

5-1 التكلفة الاجمالية للاستثمارات: (الملحق رقم6)

- **تخطيط المبنى:** ويتضمن اقتناء وتركيب مقاعد العمل بمبلغ يقدر ب 4.271.454.00 دج
- **معدات التشغيل:** تشمل أجهزة التحكم القابلة للبرمجة وأجهزة الطرد المركزي والحاضنات وما إلى ذلك بمبلغ يقدر ب: 24,977,455.68.
- **عنصر استئجار المباني:** ايجارا قدره 160.000.00دج شهريا بمبلغ اجمالي قدره 3,840.000.00 دج لمدة 24 شهرا.
- **مستهلكات التشغيل:** يتضمن جميع المواد الاستهلاكية اللازمة للتشغيل، وزجاجة أحذ العينات، المحاقن وأنابيب الاختبار والكواشف وما إلى ذلك بمبلغ يقدر ب: 9,155,618.20دج

6-1 الموارد البشرية: (الملحق رقم7)

← يتطلب المشروع تأطير فني وتقني ويد عاملة
← ويتطلب اجمالي 8 موظفين، ويمكن زيادة عدد العمال حسب المواسم ومكانة المنشأة في فترات الذروة حتى 10 عمال.

الجدول (5-3): الموارد البشرية للمؤسسة

الفئة	العدد	الراتب الشهري	الراتب السنوي
إدارة			
مسير	1	50000,00	600000,00
اتقان			
تقني تحليل	2	35000,00	840000,00
التنفيذ			
مخبري	3	25000,00	900000,00
سكرتير	1	24000,00	288000,00
الحارس	1	20000,00	240000,00
المجموع	8	**154000,00**	**2868000,00**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

2- الدراسة المالية: تتضمن عدة خطوات تهدف إلى تقييم قدرة العميل على سداد القرض وضمان استدامة المشروع.

2-1 البيانات المالية: وتشمل

- الميزانية العمومية، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية **(الملحق رقم 10، الملحق رقم 11، الملحق رقم ،12، الملحق رقم 15).**
- التقارير الضريبية: الاطلاع على الإقرارات الضريبية **(الملحق رقم 6).**
- التوقعات المالية: إعداد توقعات مالية للمشروع تشمل الإيرادات والنفقات المتوقعة **(الملحق رقم 18).**

2-1-1 تحليل البيانات المالية

تحليل النسب المالية: نسبة السيولة، نسبة الديون إلى الأصول، ونسبة الربحية **(الملحق رقم 18).**

تحليل التدفقات النقدية: لتحديد قدرة المؤسسة على توليد النقد لسداد القرض **(الملحق رقم 16).**

تحليل الأداء المالي: مقارنة الأداء المالي الحالي بالماضي لتحديد الاتجاهات المالية.

2-2

بعد ذلك يقوم البنك بالتأكد من وجود ضمانات كافية لتغطية القرض في حالة عدم السدد ويحدد المخاطر المالية مثل: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة. بالإضافة إلى إعداد جدول النتائج التقديرية للسنة المالية القادمة بناءا على البيانات المالية الحالية والتوقعات المستقبلية.

يتم إعداد تقرير مالي خاص بمنح قرض من قبل فريق التحليل المالي هذا الفريق يتكون من محللين ماليين وخبراء في الائتمان الذين يقومون بجمع وتحليل البيانات المالية، وبعد إعداد التقرير يتم مراجعته من قبل لجنة القروض في البنك لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض **(جدول حسابات النتائج: الملحق رقم 13).**

3-2 اتخاذ القرار

المؤسسة محل الدراسة يعاني صافي التدفقات النقدية الخاص بها من عجز خلال فترة الائتمان البالغة 08 سنوات، ومع ذلك، إذا تم منح تمديد للسنة التاسعة والسنة العاشرة، فإن الأخيرة ستكون في فاض. يتم ضمان تمويل الاستثمارات من خلال رصيد مالي وهامش ربح مغري.

وفي المجمل تم التوصل إلى أن موارد المشروع أكبر من استخداماته وهو مشروع قابل للحياة ويمكن سداد القرض المطلوب خلال السنوات العشر الأولى وتحقيقا لهذه الغاية تم إبداء رأي إيجابي بشأن هذ التمويل.

ولتمكين هذا العميل من تنفيذ مشروعة كانت اقتراحات البنك لفتح المشروع كما يلي: المعدات ب: 19,900,000.00 دج، الائتمان (المحلي/التنموي): 3,000,000,00دج، تمويل الإيجار: 3.000.000,00دج، ائتمان الخزينة: 7.000.000,00 دج، وبذلك تم الموافقة على طلبه مع الأخذ بعين الاعتبار موافقة العميل.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن هذه الدراسة تطرقت إلى أهم صيغ التمويل لدى البنك الوطني الجزائري، والتي نجد منها القرض الاستثماري وقرض الاستغلال، حيث توصلت هذه الدراسة في أن قرض الاستغلال يقدم من قبل البنوك للمؤسسات لمواجهة مشكلات السيولة والتدفق النقدي، وكذلك يستخدم لتغطية النفقات اليومية و التشغيلية و يكون قصير المدى، حيث يمتد من 6 إلى 24 شهرا، أما قرض الاستثمار يستخدم لتمويل مشروعات الاستثمار وتطوير وسائل الإنتاج و كذلك يستخدم لإنشاء، توسيع، تجديد أو تحديث المشاريع، يعتبر استراتيجية طويلة المدى تستغرق عادة من 5 إلى 10 سنوات، كما توصلنا أن البنك الوطني الجزائري يقدم قرض الاستغلال للزبائن أكثر من قرض الاستثمار و هذا راجع لاحتياجات الزبون.

كما أشارت هذه الدراسة إلى صيغ تمويل أخرى ألا وهي قرض الفلاحة الذي هو صيغة تمويلية تهدف إلى تغطية الاحتياجات التمويلية للمستثمرين الفلاحيين.

في الأخير، يعتبر القرض الاستغلال أداة للتشغيل اليومي، بينما يستخدم القرض الاستثمار لتحقيق أهداف استراتيجية أطول المدى.

الخاتمة

ى محاولة معرفة مدى مساهمة المؤسسات المالية و المصرفية في حل
قاولاتية، هذه الأخيرة التي ارتكزت على تقديم المؤسسات المالية
ت اللازمة للمقاولين لتنفيذ مشاريعهم، مما يتيح لهم شراء المعدات
بر هذه القروض بمثابة محرك رئيسي لبدء المشاريع وتشغيلها

واستمراريتها، خاصة بالنسبة للمقاولين الذين يفتقرون إلى رأس المال الكافي، بالإضافة إلى أنها تساعد المقاولين على إدارة مخاطر مشاريعهم من خلال تقديم خدمات كالتأمين و التحويط المالي، كما تساهم هذه الخدمات في تعزيز ثقة المستثمرين وتشجيعهم على تمويل المشاريع المقاولاتية، كما تخصص بعض المؤسسات المالية و المصرفية برامج تمويلية مخصصة للمشاريع الريادية و الواعدة، وتساهم هذه البرامج أيضا في تحفير الابتكار وتطوير مشاريع جديدة تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل جديدة، حيث تقدم هذه المؤسسات منتجات و خدمات مالية متاحة للجميع، بما في ذلك أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، حيث يساهم ذلك في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية و يعزز الشمول المالي والنمو الاقتصادي الشامل.

مما لا شك فيه أن المشاريع المقاولاتية تعاني من عدة عقبات تحول دون استمراريتها في كثير من الأحيان، الأمر الذي قد يحد من الدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا حاولت العديد من الدول والهيئات المهتمة بتلك المشاريع إيجاد حلول لها من خلال تبني بدائل تمويلية جديدة.

وقد تم التركيز على مشكلة التمويل الذي يعتبر أهم عائق يقف أمام انطلاق المشاريع وتطورها وفي سبيل معالجة هذا المشكل تم تحليل الواقع التمويلي للمشاريع المقاولاتية في الجزائر بإيجاز، مع تسليط الضوء على البدائل التمويلية المتاحة لهذه المشاريع.

كما أشارت هذه الدراسة إلى صيغ تمويل أخرى هي التمويل الإسلامي، حيث تبين أن البنوك الإسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى ليس من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة ما يعرف بظاهرة المصارف الإسلامية وانتشارها والتي تعتبر من أهم التطبيقات العملية لمبادئ الاقتصاد الإسلامية فهي تمثل الركيزة الأساسية للنشاط المالي المصرفي في المجتمع المسلم، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل أحد أهم النشاطات التي تقوم بها.

كما توصلنا في هذه الدراسة إلى آليات تمويل أخرى مثل تمويل التمهيد، العائلة والأصدقاء، ملائكة الأعمال ورأس المال المخاطر الذي يعتبر بديل تمويلي حديث لنظام التمويل الكلاسيكي، وهو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية.

وسلطت هذه الدراسة على آليات تمويل المشاريع المقاولاتية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري BNA، ومن الصيغ التمويلية لدى البنك لدعم هذه المشاريع هما التمويل الاستثماري والتمويل الاستغلالي، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى كيفية منح القرض حسب رغبة الزبون ومايراه البنك مناسبا لهم.

نتائج الدراسة:

-أن المؤسسات المالية والمصرفية لهما دورا هاما في تمويل المشاريع المقاولاتية من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية.

-أن المؤسسات المالية والمصرفية لهما دور حيوي في الاقتصاد من خلال توجيه التمويل، وكذلك تساهم في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

- يعتبر التمويل بمثابة عصب الحياة بالنسبة للمشاريع المقاولاتية، فلا يمكن لها أن تقام بغير أن يوفر لها من الأموال ما يكفي لإنشائها وتشغيلها. كما أن الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع تختلف حسب مرحلة التطور التي تمر بها، بدءا من إنشائها إلى انطلاقها فهي تحتاج لعدة أنواع من التمويلات منها تلك اللازمة لانطلاقها.

-افتقار الجهاز التمويلي الجزائري إلى الآليات والابتكارات التمويلية السائدة في البلدان المتطورة، واقتصاره على الصيغ التمويلية التقليدية بكثرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صيغ تمويلية مستحدثة كبدائل تساهم في تخفيف من حدة المشكل التمويلي بالنسبة للمشاريع المقاولاتية.

-أن المشاريع المقاولاتية تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

-أن المشاريع المقاولاتية تساهم في تحسين المستوى المعيشي وتشجع كذلك على الابتكار من خلال تطوير تقنيات ومنتجات وخدمات جديدة.

الفرضية الأولى: صحيحة، المشاريع المقاولاتية غالبا ما تكون جديدة وغير مثبتة في السوق، مما يخلق للمؤسسات المالية والمصرفية عدم اليقين حول نجاح المشروع وقدرته على تحقيق الأرباح، إضافة الى أن العديد من رواد الأعمال لا يمتلكون الأصول الكافية لتقديمها كضمانات للحصول على التمويل.

الفرضية الثانية: صحيحة، إن تحديد نوع الخدمات المالية المقدمة يرتكز بشكل أساسي على نوع المؤسسة المالية والتي قد تكون إما بنوك تجارية أو بنوك استثمارية أو شركات تأمين..، وعلى الهيكل المالي للمشاريع فيمكن أن تكون مشاريع صغيرة، متوسطة أو كبرى.

الفرضية الثالثة: صحيحة، تعتمد التوقعات المستقبلية بشكل كبير على تفاعل العوامل الاقتصادية المتمثلة في الدورة الاقتصادية، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، وتطورات تكنولوجية مالية كالتمويل عبر منصات الانترنت، وتطورات سياسية كالاستقرار السياسي والسياسات الحكومية التي تشجع على ريادة الأعمال وتوفر الحوافز للمستثمرين، فهم هذه العوامل وتأثيراتها المتبادلة يساعد المؤسسات المالية والمقاولين على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة.

التوصيات:

-يجب على المؤسسات المالية والمصرفية تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل عملية الحصول على التمويل، مما يشجع المزيد من المقاولين على التقدم بطلبات التمويل.

-تقديم برامج التوعية والتدريب للمقاولين حول كيفية إدارة التمويل واستخدامه بشكل فعال لتحقيق النمو

-تشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية والمصرفية والهيئات الحكومية لدعم المشاريع المقاولاتية بشكل أكثر فعالية، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

-تقديم حوافز مالية مثل تخفيضات في الفوائد أو تقديم ضمانات حكومية لتشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم التمويل للمشاريع المقاولاتية ذات المخاطر العالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

1 -/الكتب :

1. سرمد كوكب الجميل، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى: 2018.
2. صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن - عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين، الطبعة الأولى: 2011.
3. محمد رمضان عقل محمد وآخرون، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية الدراسات الافريقية العليا، القاهرة، المجلد 45، العدد 04، 1 أكتوبر 2023.
4. محمد فلاق، ريادة الأعمال (المقاولاتية) من الفكرة إلى التجسيد، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى: 2022.
5. دودين، أحمد يوسف، إدارة المشاريع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
6. معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري (المفاهيم والأسس)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى:2013.

2-/أطروحات ومذكرات:

1. أمل كماش، خولة بووشمة، البنوك الإلكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2021/2020.
2. بلعجال العجال، بلهواري عفيف، دور الرقابة البنكية في تسيير القروض، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022.
3. بن أحمد لخضر، متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 – 2012.

4. حلايمية محمد أمين، نوري فيصل، إجراءات اعتماد المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر، 2020 – 2021.
5. سلسبيل بن سماعيل، المسؤولية الجزائية للمؤسسات المالية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2020 – 2021.
6. مصطفاي زواوية، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، 2020-2021.
7. العطراء عقون، شيماء طلحة، تقييم آلية تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022.
8. أميرة سلوبي، جهيدة سلامنة، دور رأس المال المخاطر في تمويل الشركات الناشئة، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020.
9. بوعزة حفيظة، فعالية الرقابة الداخلية ودورها في تسيير القروض البنكية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018/2017.
10. نوري نورالدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

3-/مطبوعات ومحاضرات :

1. بدون اسم، التمويل الدولي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2022/2021.
2. الدكتورة مواعي بحرية، تمويل المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية مقدمة إلى طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022.
3. إيمان بن نعجة، المقاولاتية، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة، قسم الاتصال، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.
4. بن حليمة خيرة، المقاولاتية، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص تسيير الهياكل الاستشفائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2021/2020.
5. شوقي بورقبة، صيغ التمويل الإسلامية، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تمويل وبنوك إسلامية، قسم العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2022/2021.
6. عبد القادر موزاوي، إدارة المشاريع، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلاب سنة أولى ماستر، تخصص تسيير استراتيجي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 42022/2020.

4/-المجلات :

1. العربي نعيمة، الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية لعام 2008، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 2، العدد 26، 30 يونيو 2016.
2. بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، جوان: 2019
3. نبيلة باديس وآخرون، أهمية المصارف المالية في تفادي الأزمات المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، أفريل 2021.
4. شوقي بورقبة، آليات تفعيل صيغ المشاركة في المصارف الإسلامية كرأس مال مخاطر لتمويل المشاريع الريادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، 31 ديسمبر 2022.
5. بن شاعة وليد وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مجلد 03، العدد 02، .(2019)
6. بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المرابحة كصيغة من صيغ تمويل في البنوك الإسلامية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد: 01، جانفي: 2023.

7. حماوي مباركة، عبد الرحمان عبد القادر، علاقة التمويل البنكي بالتضخم في السودان خلال الفترة 2008-2019، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال مختبر دراسات التنميات المكانية وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 31 ديسمبر: 2022.
8. رشيد بوحجر، فاطمة الزهرة العكازي، "دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد رقم 05، العدد 2 ،2023.
9. زنانرة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه-دراسة نظرية-، مجلة المالية والأسوق، المجلد 10، العدد 2، 15 أكتوبر: 2023.
10. زهواني رضا، وآخرون، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر :2017.
11. علي سايح جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 02، سبتمبر: 2019.
12. عيسي نبوية، أوبختي نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع المقاولاتية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد03، 4جانفي2023.
13. محمد محمد الأمين أباه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، 01 جوان: 2022.
14. منيرة سلامي، دوافع وتحديات التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري (دراسة ميدانية على مستوى ولايات الوطن خلال الفترة 2018/2017، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 1، 2020.

5-/الملتقيات:

1. عباسي طلال، بركان عماد، رأس المال المخاطر صناعة مثلى لتمويل المؤسسات الناشئة: دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط والجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي بتقنية التحاضر عن بعد حول: البدائل التسويقية والتمويل المحلي للمؤسسات بين الفرص والتحديات، جامعة عباس لغرور، خنشلة، يوم 10 أكتوبر 2022.

6-/التشريعات:

1. المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 صادرة في 27 أفريل 1993، المادة: 543.

7/-المواقع الإلكترونية:

1. https://elearn.univ-tlemcen.dz
2. https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/
3. https://finapp.jo/ar/
4. https://mng.uokufa.edu.iq>uploads>
5. https://mwade3.com/
6. https://www.amlcft.gov.ye/index
7. https://www.amlcft.gov.ye/index.php/ar/
8. https://www.rowadalaamal.com
9. https://www.tamweely.org/articles/
10. بحوصي مجدوب وآخرون، رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل، الرابط: file:///C:/Users/Y13/Downloads/رأس-المال-الجريء-الإسلامي_-نموذج-للتوفيق-بين-التمويل-برأس-المال-الجريء-والتمويل-التشاركي-الإسلامي.PDF،
11. لمياء حسين عاصي، المصارف التجارية ودورها في المشاريع الاستثمارية، الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download
12. محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، الرابط https://www.google.dz/books/edition/
13. أحمد يوسف دويدين، إدارة المشاريع المعاصرة، الرابط : https://www.google.dz/books/edition
14. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الرابط : https://www.google.dz/books/edition
15. الدكتور محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ- السياسات- التوجهات الحديثة)، انظر الرابط:https://www.google.dz/books/edition:
16. فيصل القرعان، دورة حياة المشاريع وإدارتها، الرابط: https://sabrinalifestyle.home.blog/wp

الملاحق

الملحق رقم 1

الملحق رقم : ملف طلب الترخيص

BUREAU D'ETUDES OPIUM CONSULTING

OPIUM CONSULTING

Locaux Commerciaux, Bâtiment URBAT, Route d'Alger. Mascara
Tel: 06 61 51 88 48 / 05 56 09 14 31 / 07 73 09 05 02 Fax: 0 45 72 45 32

Courriels : Opiumconsulting@gmail.com

(X)

[redacted]
Elamir
Gérant du Bureau d'études
Pluridisciplinaires

Etude de Faisabilité Technico-Economique

« Laboratoire d'analyses biomédicales»

Dr [redacted]

[redacted]

Tel : [redacted] - Rev3

Visa Bureau d'Etudes

Bureau d'Etudes Pluridisciplinaire
MEDDEBER Mohammed Elamir
- Ingenieur Agréé -
Khassibia - Mascara - N.I. 07 1556853 1 29/00

الملحق رقم 2

2. Présentation du promoteur

Nom/Prénom : [redacted]

Date de Naissance : [redacted]

Etat civil : [redacted]

Formation : Biochimie et Génétique Médical

Expérience professionnelle : 07 ans d'expérience laboratoires d'analyse médicales Hospitalier (CHU ORAN, EPH Issad KHALED);

Liste des diplômes : DEMS en Biochimie.

Fonction : Médecin Praticien spécialisé en Biochimie ;

Qualités essentielles : Savoir-faire en biologie clinique.

Téléphone : [redacted]

E-mail : [redacted]

3. Présentation Générale du Projet

3.1. Contexte / justification

L'accès aux soins de santé des populations, sans discrimination aucune, demeure un défi constant des autorités Algériennes. Ainsi, des efforts forts appréciables, continuent d'être menés par l'Algérie pour faire de l'accessibilité aux soins de santé, un droit universel pour tout citoyen Algérien. Avec le programme de développement socio-sanitaire, le maillage sanitaire Algérien, a connu un développement spectaculaire et local. Ainsi, des Centres de Santé régional et sectoriels ont été opérationnels dans nombre de quartiers et communes à travers le territoire national.

Ces infrastructures sanitaires ont pour objectifs, entre autres, d'approcher au mieux, les populations des services de santé, faire de la proximité sanitaire, une réalité pour les populations bénéficiaires. A l'échelle nationale, mais régionale tel que notre Cas pour le CHU d'Oran ont connu aussi une certaine amélioration des services offerts grâce à l'amélioration de leurs plateaux techniques. Les hôpitaux au niveau des régions complètent le maillage sanitaire algérien en partie.

Toutefois, les prestations sanitaires fournies par nombre de ces infrastructures connaissent des limites importantes en matière d'administration de soins ou de prise en charge médicale. En effet, au sein de ces hôpitaux et cliniques privées, le bilan biologique de qualité hospitalier n'existe pas, à fortiori, celui des bilans biologiques spécialisés. Par conséquent, le diagnostic médical, pour la plus part, se trouve être biaisé et ne facilitant pas ainsi la prise en charge indiquée des patients.

Etant donné que d'évidents besoins de santé existent sur ce registre en Algérie et compte tenu du départ de plus en plus significatif de patients de la région vers le centre-ville. La création d'un laboratoire de biologie médicale spécialisé devient une nécessité de santé publique au niveau régionale. Cette infrastructure d'analyse médicale de pointe permettra d'établir des bilans biologiques fiables, indicateurs indispensables pour les médecins dans le traitement recommandé des patients.

الملحق رقم 3

1. Introduction

La présente étude technico économique a été réalisée pour servir d'indicateur dans le cadre de la création d'un Laboratoire d'Analyses Biomédicales dans la région de Belgaid, Commune de Bir El Djir et ce par l'acquisition d'équipements et matériels d'exploitation, aménagement des locaux ainsi par le biais d'un crédit à Long terme terme auprès d'une institution financière qui la BNA Algérie, Via la Formule ; CRÉDIT MED PRO SOLUTION.

En effet, le crédit MED PRO SOLUTION comprend un ensemble de formules de financements (Crédit investissement et exploitation) mis à la disposition des professionnels de la santé afin de couvrir les besoins de financement liés à leur activité :

Investissement :

- Acquisition d'un local professionnel ;
- **Aménagement d'un local professionnel ;**
- **Acquisition des équipements, du matériel et/ou du mobilier ;**
- Acquisition du local professionnel et des équipements (financement combiné) ;

Exploitation :

- **Financemen**
- **Financement de formations sur le territoire national ;**
- **Location d'un local professionnel.**

Eligibilité :

Les professionnels exerçant dans le secteur de la santé.

Dabs notre cas, Mr BENAOUMEUR Mohamed El Amine souhaite obtenir un accord favorable pour un crédit d'Achat des équipements, du matériel et/ou du mobilier, Jusqu'à 10 ans et pour une 1ere Installation (création de l'activité) Jusqu'à 80% du prix, plafonné à 25 000 000 DA.

C'est dans ce cadre, que l'on vous présente ce plan de financement et un business plan ont fait l'objet de ce présent document. Pour une meilleure approche de la réalisation dudit projet, le travail est fait en trois grandes parties qui sont :

-L'étude économique ;

-L'étude financière,

-Le business plan.

الملحق رقم 4

3.2. Objectifs

3.2.1. Objectif général :

Permettre au médecin de poser un bon diagnostic sur fond d'un bilan biologique fiable.

3.2.2. Objectifs spécifiques :

- Faciliter le traitement médical approprié sur la base de l'établissement du bilan biologique fiable ;
- Permettre un suivi biologique des patients ;
- Permettre la prise en charge médicale à partir de l'établissement d'un bilan biologique de santé fiable ;
- Mettre à la disposition des praticiens et des patients, les services multiformes d'analyse biologique médicale ;
- Réduire sensiblement les coûts des analyses pour les patients.

3.3. Activités à mettre en œuvre :

1. Création Administrative du laboratoire.
2. Acquisition du financement bancaire du laboratoire.
3. Acquisition d'une location, ou obtention de financement pour l'acquisition d'un Local et Aménagement
4. Equipement des locaux du laboratoire d'analyse médicale :

L'aménagement des locaux de ce laboratoire, répondant aux normes internationales requises, constitue une priorité. Le site retenu a été identifié déjà, se trouve au niveau de la commune de Bir El djir, au niveau du nouveau pôle Urbain de Belgaid, où la concentration de résidents est importante.

Ce site sanitaire a fait l'objet d'une évaluation du cadre environnemental, de sécurité pour la tenue efficace des services médicaux à y mener.

Le plan du bâtiment fourni toutes les informations techniques concernant les dimensions de salles devant abriter les plateaux techniques sanitaires, le laboratoire d'analyse, les salles de patients et de leurs soutiens ainsi que le personnel sanitaire. Il répondra à toutes les commodités d'un centre d'analyse biomédicale internationale.

Les équipements les mieux indiqués, les plus performants, seront installés adéquatement au sein du laboratoire.

Ces équipements ultra modernes feront l'objet d'un entretien constant par le personnel qualifié et recruté à cet égard. Les locaux de ce laboratoire feront l'objet d'un entretien quotidien à travers l'apport des agents d'entretien professionnels, notamment en ce qui concerne l'entretien et le traitement des déchets biomédicaux.

5. Recrutement et formation du personnel.
6. Commande et mise en service des équipements.
7. Inauguration du laboratoire.

Le laboratoire offrira toutes les prestations d'analyse médicales recherchées à Bir El Djir. Ainsi, les services inhérents aux domaines d'intervention suivant, y seront fournis. La réalisation de bilans standards et spécialisés y sera faite par une équipe polyvalente de haut niveau. Mieux, toutes les analyses médicales seront tenues à bon échéant concernant les Analyses biochimiques standards et spécialisées, surtout :

الملحق رقم 5

- L'hormonologie complète, les marqueurs tumoraux, les marqueurs cardiaques etc... ;
- Analyses hématologiques standards et spécialisées ;
- La bactériologie et la virologie standards et spécialisées ;
- La parasitologie et la mycologie standards et spécialisées ;
- Expédition des résultats bien commentés via le net et un coursier ;
- Etablissement de coopération avec des laboratoires au plan national et International.

3.4. Résultats attendus

Les prestations de service indiquées sont exécutées entièrement par le laboratoire ; La communication entre les praticiens et les patients est consolidée ;

La coopération avec les centres universitaires de santé et les cliniques est consolidée ; Les bilans biologiques établis par le laboratoire sont fiables à 99 % ;

Le traitement des patients hospitaliers et communautaires sur fond de bilan biologique fiable ;

Le suivi des patients est fait intégralement suivant le dossier biologique établi avec des antériorités.

3.5. Montant de l'investissement

Les investissements projetés sont estimés à la somme de **29 268 909,68 DA en HT, rajouter à cela des charges d'exploitations évalué à 12 995 618,20 DA HT.** Ils sont détaillés dans la deuxième partie **« Etude financière ».**

Faisabilité Commerciale du Projet

3.6. Analyse de l'offre et de la demande

Comme on peut le constater dans la présentation du Promoteur, il s'agit d'une entreprise qui va être nouvellement créée qui lance ses activités.

C'est dire que le laboratoire présente des avantages certains :

- Des équipements modernes, robustes et sécurisés adaptés au contexte local,
- Des ressources humaines disposant de très bonnes expériences riches et variées, et maîtrisant l'environnement sous régional en matière de biologie médicale,
- Des expériences prouvées dans le domaine de la biologie médicale,
- De très bonnes relations avec les fournisseurs locaux et étrangers.

Quant au produit lui – même, la biologie médicale est une activité à durée de vie illimitée.

3.7. Analyse de l'offre

Comme annoncé dans la justification du Projet, le secteur est presque vierge. Les principaux laboratoires à Oran sont installés à proximité du CHU et/ou ne présente pas les mêmes prestations souhaitant être intégrer, il y en a même qui jouissent de mauvaises réputation d'où la nécessité des patients à se déplacer au niveau des wilayas voisines.

- Le laboratoire de Dr BENAOUMEUR, après une analyse détaillée de chacun de ses futurs concurrents, a l'intention de s'implanter sur ce marché avec les avantages concurrentiels suivants :
- Bonne expérience d'exploitation dans le domaine des laboratoires d'analyses biomédicales ;
- Bonne connaissance des pratiques de biologie clinique ;
  Matériels et compétences techniques conformes aux attentes des praticiens ;

الملحق رقم 6

4. Investissements et financements

4.1. Coût total des Investissements

L'investissement comprend Quatre Volet :

4.1.1. Aménagement du local :

L'aménagement comprend l'acquisition et l'installation des paillasses de travail, l'aménagement du local.

Désignation	Montant HT en DA
Facture N° 297 CHABANE MEDICAL (Devis de réalisation de Paillasse)	1 429 904,00
Devis BET FERHAT Mustapha (Travaux d'Aménagement)	2 841 550,00
Total HT DA	**4 271 454,00**

Soit un montant global destiné à l'aménagement de l'ordre de **4 271 454,00 DA ; HT.**

4.1.2. Equipement d'exploitation

L'équipement d'exploitation comprend les automates, les centrifugeuses, les incubateurs etc.

Désignation	Montant HT en DA
Facture N° 289 CHABANE MEDICAL (Equipements d'exploitation)	24 997 455,68
Total HT DA	**24 997 455,68**

4.1.3. Volet Location du local :

L'engagement de location mentionné en pièce jointe compte un loyer a 160 000.00 Da/ mois pour un montant global de 24 mois de **3 840 000.00 DA.**

4.1.4. Consommable d'exploitation

Ce volet comprend tout le consommable nécessaire à l'exploitation, flacon de prélèvement, seringues, éprouvettes, réactifs etc.

Nb : les charges mentionnées couvriront les besoins pour 1e année d'exploitation

Désignation	Montant HT en DA
Facture CHABANE MEDICAL N°299 (Réactifs + Consommables)	335 316,83
Facture CHABANE MEDICAL N°300 (Réactifs)	212 543,52
Facture CHABANE MEDICAL N°301 (Réactifs)	131 798,58
Facture CHABANE MEDICAL N°302 (Réactifs)	4 864 479,59
Facture CHABANE MEDICAL N°304 (Réactifs)	2 019 152,35
Facture CHABANE MEDICAL N°305 (Réactifs)	1 206 644,03
Facture CHABANE MEDICAL N°306 (Réactifs)	517 481,88
Total HT DA	**9 287 416,78**

الملحق رقم 7

4.2. Financement des investissements.

4.2.1. Le schéma de financement

Nous sommes en présence d'investissements pour lesquels le projet aura recours aux modes de financements suivants par priorité : l'emprunt et l'autofinancement.

Pour le financement nous avons opté pour deux crédits, un crédit d'investissement, ainsi qu'un crédit d'exploitation, le tout est schématisé dans le tableau suivant ;

Types d'actions	Durée demandée du crédit	Montant Global de l'action	Taux du crédit	Montant du crédit (80%)	Montant de l'autofinancement (20%)
Crédit d'Investissement					
Aménagement d'un local	08 ans	4 271 454,00	80%	3 417 163,20	683 432,64
Achat des équipements, du matériel et/ou du mobilier	08 ans	24 997 455,68	80%	19 997 964,54	4 999 491,14
Total	-	**29 268 909,68**		**23 415 127,74**	**5 682 923,78**
Crédit d'exploitation					
Financement des Stocks (Consommables)	180 jours	9 155 618,20	80%	7 324 494,56	1 831 123,64
Location d'un local	Durée du Bail (inférieur à 24 mois)	3 840 000,00	100%	3 840 000,00	-
Total	-	**12 995 618,20**		**11 164 494,56**	**1 831 123,64**

4.2.2. Le financement par emprunts

L'entreprise souhaite obtenir un emprunt bancaire à long terme, sur 08 ans dont deux années de différé, pour le financement des équipements du labo ainsi que l'aménagement du local qui est le **crédit d'investissement**.

الملحق رقم 8

5. Charges de Fonctionnement

5.1. Ressources humaines

Le projet nécessite une main d'œuvre et un encadrement technique.

Le projet nécessite en tout 08 employés. Ce nombre permet une prise en charge intéressante de l'établissement. Le nombre de travailleur pourrait être revu à la hausse selon les saisons et le créneau de l'établissement surtout en période haute, jusqu'à rajouter **10** travailleurs.

Catégorie	Nombre	Salaire mensuel	salaire annuel
Encadrement			
Gestionnaire	1	50 000,00	600 000,00
Maîtrise			
technicien d'analyses	2	35 000,00	840 000,00
Exécution			
Laborantin	3	25 000,00	900 000,00
Secrétaire	1	24 000,00	288 000,00
Veilleur/ gardiens	1	20 000,00	240 000,00
Total	**8**	**154 000,00**	**2 868 000,00**

5.2. Ressources humaines

Pour les consommables, on note une consommation en réactif et consommable de laboratoire d'environ **9 155 618,20 DA /An**

NB : Les charges d'électricité et eau sont inclus dans le montant du loyer

الملحق رقم 9

5.1.1. Echéancier de Remboursement

- Crédit d'Investissement

Structuration du financement de l'investissement (Aménagement – Exploitation)

Désignation	Action	%	Part (DA)	Total (DA)
Apport du promoteur	Aménagement du local	20	854 290,80	5 853 781,94
	Equipement d'exploitation		4 999 491,14	
Crédit bancaire	Aménagement du local	80	3 417 163,20	23 415 127,74
	Equipement d'exploitation		19 997 964,54	
TOTAL		**100**	**29 268 909,68**	**29 268 909,68**

Soit :

Montant du crédit	**23 415 127,74 DA**
Structure	**Long Terme (L.T)**
Echéance	**08 ans**
Période de différé (sans intérêt)	**00 ans**
Taux de crédit variable en vigueur	**08 ans à 5,5 %**

Amortissement du crédit

ANNEE	Principal du au début de période	Intérêt	Principal consomme	Total a payé	Reste à remb
EXERCICE 1	23 415 127,74	-	-	-	23 415 127,74
EXERCICE 2	23 415 127,74	-	-	-	23 415 127,74
EXERCICE 3	23 415 127,74	1 287 832,03	1 656 653,99	2 944 486,02	21 758 473,75
EXERCICE 4	21 758 473,75	1 196 716,06	4 692 255,98	5 888 972,04	17 066 217,76
EXERCICE 5	17 066 217,76	938 641,98	4 950 330,06	5 888 972,04	12 115 887,70
EXERCICE 6	12 115 887,70	666 373,82	5 222 598,22	5 888 972,04	6 893 289,48
EXERCICE 7	6 893 289,48	379 130,92	5 509 841,12	5 888 972,04	1 383 448,36
EXERCICE 8	1 383 448,36	76 089,66	1 383 448,36	4 767 400,00	-
Total			23 415 127,74		

- Formule d'actualisation :

$$V_0 = a\,\frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

$$a = V_0\,\frac{i}{1-(1+i)^{-n}}$$

V_0 : crédit bancaire
a : semestrialité (fin de période)
i : taux intérêt
n : échéance

الملحق رقم 10

6. Bilans

Bilan d'Ouverture

LIBELLE	NET N
ACTIFS NON COURANTS	
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	
Immobilisations incorporelles	
Immobilisations corporelles	
Terrainsx	
Bâtiments	4 271 454,00
Autres immobilisations corporelles	24 997 455,68
Immobilisations en concession	
Amorti. Immobilisations corporelles	
Immobilisations encours	
Immobilisations financières	
Titres mis en équivalence	
Autres participations et créances rattachées	
Autres titres immobilisés	
Prêts et autres actifs financiers non courants	
Impôts différés actif	
TOTAL ACTIF NON COURANT	29 268 909,68
ACTIF COURANT	
Stocks et encours	9 155 618,20
Créances et emplois assimilés	
Clients	
Autres débiteurs	
Impôts et assimilés	
Autres créances et emplois assimilés	
Disponibilités et assimilés	
Placements et autres actifs financiers courants	
Trésorerie	3 840 000,00
TOTAL ACTIF COURANT	**12 995 618,20**
TOTAL GENERAL ACTIF	**42 264 527,88**

LIBELLE	NET N
CAPITAUX PROPRES	
Capital émis	7 684 905,58
Capital non appelé	
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	
Ecart de réévaluation	
Ecart d'équivalence (1)	
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	
Autres capitaux propores - Report à nouveau	
Part de la société consolidante (1)	
Part des minoritaires (1)	
TOTAL I	**7 684 905,58**
PASSIFS NON-COURANTS	
Emprunts et dettes financières	23 415 127,74
Impôts (différés et provisionnés)	
Autres dettes non courantes	7 324 494,56
Provisions et produits constatés d'avance	
TOTAL II	30 739 622,30
PASSIFS COURANTS:	
Fournisseurs et comptes rattachés	
Impôts	
Autres dettes	3 840 000,00
Trésorerie passif	
TOTAL III	**3 840 000,00**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**42 264 527,88**

الملحق رقم 11

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NET N	NET N+1	NET N+2	NET N+3	NET N+4	NET N+5	NET N+6	NET N+7	NET N+8
ACTIFS NON COURANTS									
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif									
Immobilisations incorporelles									
Immobilisations corporelles									
Terrains									
Bâtiments	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00	4 271 454,00
Autres immobilisations corporelles	24 997 455,68	24 997 455,68	23 747 582,90	22 497 710,11	21 247 837,33	19 997 964,54	18 748 091,76	17 498 218,98	16 248 346,19
Immobilisations en concession									
Amorti. Immobilisations corporelles	-	1 249 872,78	1 249 872,78	1 249 872,78	1 249 872,78	1 249 872,78	1 249 872,78	1 249 872,78	1 249 872,78
Immobilisations encours									
Immobilisations financières									-
Titres mis en équivalence									
Autres participations et créances rattachées									
Autres titres immobilisés									
Prêts et autres actifs financiers non courants									
Impôts différés actif									
TOTAL ACTIF NON COURANT	29 268 909,68	23 747 582,90	22 497 710,11	21 247 837,33	19 997 964,54	18 748 091,76	17 498 218,98	16 248 346,19	14 998 473,41
ACTIF COURANT									
Stocks et encours	9 155 618,20								
Créances et emplois assimilés									
Clients									
Autres débiteurs									
Impôts et assimilés									
Autres créances et emplois assimilés									
Disponibilités et assimilés									
Placements et autres actifs financiers courants									
Trésorerie	3 840 000,00	17 275 037,53	21 999 066,76	15 951 677,48	13 056 522,42	5 041 533,22	4 392 225,12		
TOTAL ACTIF COURANT	12 995 618,20	17 275 037,53	21 999 066,76	15 951 677,48	13 056 522,42	5 041 533,22	4 392 225,12	-	-
TOTAL GENERAL ACTIF	42 264 527,88	41 022 620,43	44 496 776,87	37 199 514,81	33 054 486,96	23 789 624,98	21 890 444,09	16 248 346,19	14 998 473,41

الملحق رقم 12

Bilan Passif :

LIBELLE	NET N	NET N+1	NET N+2	NET N+3	NET N+4	NET N+5	NET N+6	NET N+7	NET N+8
CAPITAUX PROPRES									
Capital émis	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58	7 684 905,58
Capital non appelé									
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)									
Ecart de réévaluation									
Ecart d'équivalence (1)									
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		3 041 384,10	3 152 078,95	1 863 749,67	-878 322,50	-760 852,24	-641 032,57	-518 816,51	1 231 144,31
Autres capitaux propores - Report à nouveau									
Part de la société consolidante (1)									-
Part des minoritaires (1)									
TOTAL I	7 684 905,58	10 726 289,67	10 836 984,52	9 548 655,24	6 806 583,08	6 924 053,34	7 043 873,01	7 166 089,07	8 916 049,89
PASSIFS NON-COURANTS									
Emprunts et dettes financières	23 415 127,74	23 415 127,74	23 415 127,74	21 758 473,75	17 066 217,76	12 115 887,70	6 893 289,48	1 383 448,36	1 383 448,36
Impôts (différés et provisionnés)									
Autres dettes non courantes	7 324 494,56	6 881 203,02	6 404 664,61	5 892 385,82	5 341 686,12	4 749 683,94	4 113 281,60	3 429 149,09	-
Provisions et produits constatés d'avance									
TOTAL II	30 739 622,30	30 296 330,76	29 819 792,35	27 650 859,57	22 407 903,88	16 865 571,64	11 006 571,09	4 812 597,45	1 383 448,36
PASSIFS COURANTS:									
Fournisseurs et comptes rattachés									
Impôts									
Autres dettes	3 840 000,00	-	3 840 000,00	-	3 840 000,00	-	3 840 000,00	-	3 840 000,00
Trésorerie passif								4 269 659,68	858 975,16
TOTAL III	3 840 000,00	0,00	3 840 000,00	0,00	3 840 000,00	0,00	3 840 000,00	4 269 659,68	4 698 975,16
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	42 264 527,88	41 022 620,43	44 496 776,87	37 199 514,81	33 054 486,96	23 789 624,98	21 890 444,09	16 248 346,19	14 998 473,41

الملحق رقم 13

6.1. Tableau de Compte des Résultats

LIBELLE	NET N+1	NET N+2	NET N+3	NET N+4	NET N+5	NET N+6	NET N+7	NET N+8
Ventes et produits annexes	19 800 000,00	20 196 000,00	20 599 920,00	21 011 918,40	21 432 156,77	21 860 799,90	22 298 015,90	22 743 976,22
Variation stocks produits finis et en cours								
Production immobilisée								
Subventions d'exploitation								
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**19 800 000,00**	20 196 000,00	20 599 920,00	21 011 918,40	21 432 156,77	21 860 799,90	22 298 015,90	22 743 976,22
Achats consommés	-9 155 618,20	- 9 338 730,56	- 9 525 505,18	- 9 716 015,28	- 9 910 335,58	- 10 108 542,30	- 10 310 713,14	- 10 516 927,40
Services extérieurs et autres consommations								
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-9 155 618,20**	- 9 338 730,56	- 9 525 505,18	- 9 716 015,28	- 9 910 335,58	- 10 108 542,30	- 10 310 713,14	- 10 516 927,40
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**10 644 381,80**	10 857 269,44	11 074 414,82	11 295 903,12	11 521 821,18	11 752 257,61	11 987 302,76	12 227 048,81
Charges de personnel	-2 868 000,00	- 2 925 360,00	- 2 983 867,20	- 3 043 544,54	- 3 104 415,43	- 3 166 503,74	- 3 229 833,82	- 3 294 430,49
Impôts, taxes et versements assimilés	-297 000,00	-302 940,00	-308 998,80	-315 178,78	-321 482,35	-327 912,00	-334 470,24	-341 159,64
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**7 479 381,80**	7 628 969,44	7 781 548,82	7 937 179,80	8 095 923,40	8 257 841,87	8 422 998,70	8 591 458,68
Autres produits opérationnels								
Autres charges opérationnelles								
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-1 249 872,78	- 1 249 872,78	- 1 249 872,78	- 1 249 872,78	- 1 249 872,78	- 1 249 872,78	- 1 249 872,78	- 1 249 872,78
Reprise sur pertes de valeur et provisions								
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**6 229 509,02**	6 379 096,65	6 531 676,04	6 687 307,02	6 846 050,61	7 007 969,08	7 173 125,92	7 341 585,89
Produits financiers								
Charges financières	- 2 119 530,51	- 2 119 530,51	- 4 013 095,41	- 7 874 229,31	- 7 874 229,31	- 7 874 229,31	- 7 874 229,31	- 5 677 877,36
VI-RESULTAT FINANCIER	- 2 119 530,51	- 2 119 530,51	- 4 013 095,41	- 7 874 229,31	- 7 874 229,31	- 7 874 229,31	- 7 874 229,31	- 5 677 877,36
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**4 109 978,51**	4 259 566,15	2 518 580,63	-1 186 922,29	-1 028 178,70	-866 260,23	-701 103,39	1 663 708,53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	1 068 594,41	1 107 487,20	654 830,96	- 308 599,80	- 267 326,46	- 225 227,66	- 182 286,88	432 564,22
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires								
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**19 800 000,00**	20 196 000,00	20 599 920,00	21 011 918,40	21 432 156,77	21 860 799,90	22 298 015,90	22 743 976,22
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**16 758 615,90**	17 043 921,05	18 736 170,33	21 890 240,90	22 193 009,00	22 501 832,47	22 816 832,41	21 512 831,91
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**3 041 384,10**	3 152 078,95	1 863 749,67	-878 322,50	-760 852,24	-641 032,57	-518 816,51	1 231 144,31
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)								
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)								
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE								
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**3 041 384,10**	3 152 078,95	1 863 749,67	-878 322,50	-760 852,24	-641 032,57	-518 816,51	1 231 144,31

الملحق رقم 14

6.2. Evolution du Chiffre d'affaire :

N°	Désignation	Q	PRIX UNITAIRE	MONTANT
N+1	ANALYSE	9 000,00	2 200,00	19 800 000,00
N+2	ANALYSE	9 000,00	2 244,00	20 196 000,00
N+3	ANALYSE	9 000,00	2 288,88	20 599 920,00
N+4	ANALYSE	9 000,00	2 334,66	21 011 918,40
N+5	ANALYSE	9 000,00	2 381,35	21 432 156,77
N+6	ANALYSE	9 000,00	2 428,98	21 860 799,90
N+7	ANALYSE	9 000,00	2 477,56	22 298 015,90
N+8	ANALYSE	9 000,00	2 527,11	22 743 976,22
TOTAL				169 942 787,19

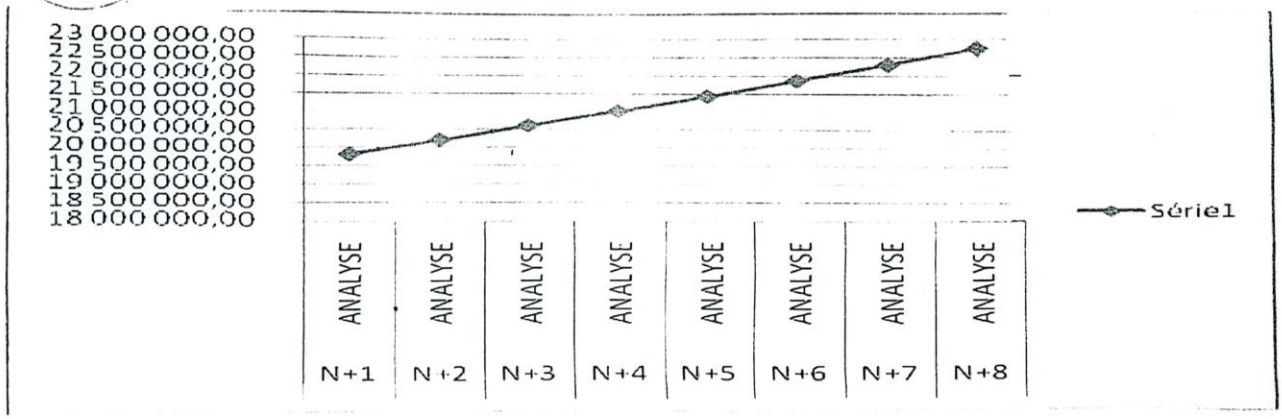

الملحق رقم 15

6.3. CASH FLOW :

INTITULES	1ère Année	2ème Année	3ème Année	4ème Année	5ème Année	6ème Année	7ème Année	8ème Année
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	3 041 384,10	3 152 078,95	1 863 749,67	-878 322,50	-760 852,24	-641 032,57	-518 816,51	1 231 144,31
AMORTISSEMENTS	-1 249 872,78	-1 249 872,78	-1 249 872,78	-1 249 872,78	-1 249 872,78	-1 249 872,78	-1 249 872,78	-1 249 872,78
CASH-FLOW	1 791 511,31	1 902 206,16	613 876,88	-2 128 195,28	-2 010 725,02	-1 890 905,35	-1 768 689,29	-18 728,47
REMBOURSEMENT EMPRUNT	0	0	0	0	0	0	0	0
RESSOURCES	19 800 000,00	20 196 000,00	20 599 920,00	21 011 918,40	21 432 156,77	21 860 799,90	22 298 015,90	22 743 976,22

الملحق رقم 16

6.4. Flux de trésorerie actualisés – Valeur Actuel (VAN) et rentabilité interne (TRI)

Pour l'étude de la rentabilité de ce projet et compte tenu du taux d'inflation, il a été décidé de considérer que le flux de trésorerie (Cash-Flow) prend une augmentation de 1 à 3 % chaque année à partir de la troisième année d'investissement sur une période de 10 ans (une durée satisfaisante pour estimer le projet).

Tableau 1 Flux de trésorerie actualisé

Années	Flux de trésorerie	Taux d'actualisation	Flux actualisés	Flux actualisés cumulés
N	-29 268 909,68	6%	-29 268 909,68	-29 268 909,68
N+1	1 791 511,31	6%	107 490,68	1 684 020,63
N+2	1 902 206,16	6%	114 132,37	1 788 073,79
N+3	613 876,88	6%	36 832,61	577 044,27
N+4	-2 128 195,28	6%	-127 691,72	-2 000 503,56
N+5	-2 010 725,02	6%	-120 643,50	-1 890 081,52
N+6	-1 890 905,35	6%	-113 454,32	-1 777 451,03
N+7	-1 768 689,29	6%	-106 121,36	-1 662 567,94
N+8	-18 728,47	6%	-1 123,71	-17 604,76

6.5. Indicateurs économiques :

Indice de Profitabilité	0,01
Récupération du capital Investi	0,02
Valeur Actuelle nette	-29 458 995,69
Taux Rentabilité interne	-3%

الملحق رقم 17

[redacted]

Laboratoire analyses Biomédicales

Éléments d'identification :
Historique et présentation de l'affaire :
Affaire crée en date du 03/12/2023, ayant pour objet la création d'un laboratoire d'analyses biomédicales, dont son capital social est de DA : 100.000,00.

Cette relation est domiciliée auprès de nos services depuis le 20/12/2023 et immatriculée sous l'autorisation N° 750 DU 03/12/2023 par les services concernés de la Santé de la wilaya d'Oran.

L'activité principal de cette entreprise est axée sur l'établissement des bilans biologiques fiables, indicateurs indispensables pour les médecins dans le traitement recommandé des patients.

Le siège social de cette relation est situé à la résidence Redhouane bloc D Bir el Djir w/Oran.

Le gérant de cette affaire a sollicité notre aide pour la création de son laboratoire et faire face aux contraintes de trésorerie, qui peuvent surgi dans le cadre de réalisation de son projet de laboratoire d'analyses biomédicales.

Administration :
Mr. [redacted] gère et administre personnellement son affaire avec l'aide d'un personnelle qualifier.

L'activité et ses perspectives :
L'affaire comme sus-indiqué active dans le domaine la santé, secteur créateur par excellence d'emploi.

L'accès aux soins de santé des populations demeure un défi de l'état, d'ailleurs beaucoup d'efforts continuent d'être menés par cette dernière pour faire de l'accessibilité aux soins de santé.

Ainsi, le secteur de la santé a montré des potentialités évidentes sur le plan de développement socio-sanitaire, dont notre relation par son expérience modeste dans le domaine de biochimie, peut participer à l'effort national pour l'amélioration de la prise en charge des patients.

Moyen et objet de l'affaire :
S'agissant d'une création activant dans le domaine de la santé, et ce par l'acquisition d'un ensemble de matériel modernes et indispensable pour la création d'un laboratoire d'analyses biomédicales (équipement cités dans la facture Proforma N°289) d'environ **DA:24.997.455,68** et matière première(cités dans factures Proforma N°299, N°300, N°302, N°304, N°305 et N°306) d'environ **DA:9.155.618,20** et un devis quantitatif et estimatif, en plus une facture proforma, le tout s'élève à **DA:4.271.454,00**; Sans oublier le devis de la promesse de location du local qui va abriter l'affaire de **DA:3.840.000,00**.

Cette opération va permettre à l'entreprise d'entrer rapidement en activité, et réduire certainement les ennuies des patients.

Ressources humaines :
Cette entreprise prévoie en premier temps l'emploie d'environ 07 personnes, et une fois le démarrage le chiffre connaîtra une progression par le recrutement de nouveau effectif.

Description de projet et situation du marché :
Le secteur de la santé est particulièrement porteur et a montré des potentialités évidentes sur le plan de la croissance économique et le développement socio-sanitaire.
Le investissement envisagé par notre relation consiste sur l'ouverture d'un laboratoire d'analyses médicales et ce par l'acquisition d'un ensemble de matériel modernes et indispensable (Voir la facture Proforma N°289), en plus les travaux d'aménagement du local qui va abriter l'affaire (Voir le devis quantitatif et estimatif).

Ainsi le prétendant de crédit prévoit le financement du cycle d'exploitation en matière de stock de la matière première(Voir les factures Proforma N°299, N°300, N°302, N°304, N°305 et N°306); Sans oublier le devis de la promesse de location du local.

.../...

الملحق رقم 18

Description économique et financière du projet :

Les objectifs du projet :

L'acquisition de ce matériel va permettre à notre client d'entrée rapidement en activité et la participation à l'effort national pour la relance et l'amélioration de la prise en charge des patients.

Structure de l'investissement :

Le coût global de l'investissement est évalué à DA : 29.268.909,68 structuré comme suit :

- Bâtiment (Aménagement du Local).....DA: 4.271.454,00
- Coût (Equipements) DA:24.997.455,68

En plus un montant de DA:9.155.618,20 de la matière première à acheter et un montant de DA:3.840.000,00 pour payer la charge de la location du local qui va abriter l'affaire.

Financement de l'investissement

Les ressources de financement de ce projet seront réparties sur les concours bancaires sous forme :

- CMT(1) «Equipement».....de DA: 19.900.000,00 ; Etalé sur 08 ans dont 01 an de différer
- Crédit (2) « Aménagement du Local » de DA:3.000.000,00 ; Etalé sur 08 ans dont 01 an de différer
- Crédit (3) « Financement de Location »de DA:3.000.000,00 ; Etalé sur 02 ans
- Crédit(4) de Trésorerie .....de DA:7.000.000,00. Etalé sur 01année/renouvelable

Analyse financière des paramètres de rentabilité :

Suivant l'étude technico-économique présentée, les C.A qui seront escomptés pour les 08 exercices prévisionnels seront comme suit :

- 1ére année un C.A de KDA 19.800
- 2éme année un C.A de KDA 20.296
- 3éme année un C.A de KDA 20.600
- 4éme année un C.A de KDA 21.012
- 5éme année un C.A de KDA 21.432
- 6éme année un C.A de KDA 21.861
- 7éme année un C.A de KDA 22.298
- 8éme année un C.A de KDA 22.744

D'après la demande de cette nouvelle affaire, notre client compte réaliser un laboratoire d'analyse médicales à Bir el Djir W/ORAN.

Fonds de roulement prévisionnels et trésoreries :

Les fonds de roulement sont positifs et permettent une couverture jusqu'à 73% des actifs circulants en dernière année de l'investissement.

Ratios de rentabilité :

La rentabilité économique de ce projet varié entre 06% et 09% à travers les huit années d'investissement.

Rentabilité net/actifs :

Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05	Année 06	Année 07	Année 08
R/actif: /	R/Actif:0,08	R/actif: 0,07	R/Actif:0,05	R/Actif: /	R/Actif: /	R/Actif: /	R/Actif:0,09

Les rapports entre rentabilité de l'investissement à l'actif, varie entre 05%,et 09% à travers les cinq exercices prévisionnels

Rentabilité net/ C.A :

Result:1ere an =/% 2éme an=0,16% 3éme an =0,16% 4éme an=0,09% 5éme an=/% 6éme an=/% 7éme an=/% 8éme an=0,06%
C.A

Valeur ajoutée /coût de l'investissement :

Les rapports qui peuvent être générés à la confrontation de la valeur ajoutée prévisionnelle par le coût de l'investissement sont ci-après :

- 1ére année = 0,37
- 2éme année = 0,37
- 3éme année = 0,38
- 4éme année = 0,39
- 5éme année = 0,40
- 6éme année = 0,41
- 6éme année = 0,41
- 6éme année = 0,42

A travers ces rapports nous constatons que la valeur ajoutée qui sera générée de cet investissement représen entre 37% et 42% en dernière année, par rapport au coût de l'investissement.

Consommations intermédiaires :

suit Les consommations en matières et fournitures se chiffreraient pour les cinq années de l'investissement comme suit:

- 1ére année KDA : 9.155 soit 47% du C.A
- 2éme année KDA : 9.338 soit 47% du C.A
- 3éme année KDA : 9.525 soit 47% du C.A
- 4éme année KDA : 9.716 soit 47% du C.A
- * 5éme année KDA : 9.910 soit 47% du C.A
- * 6éme année KDA : 10.108 soit 47% du C.A
- * 7éme année KDA : 10.310 soit 47% du C.A
- * 8éme année KDA : 10.516 soit 47% du C.A

.../....

الملحق رقم 19

SUITE DE L'EXPOSE

Frais du personnel :
La masse salariale pour les cinq années de l'investissement est variable, elle passera de KDA:2.868 en 1er année jusqu'au KDA : 3.294 en dernière année.

Propositions et recommandations :

Mr. [redacted] s'est présenté à nos bureaux, muni de la documentation d'usage,
il sollicite notre intervention pour la réalisation de son projet de création d'un laboratoire d'analyses biomédicales.

Cette affaire a obtenu auprès des services de la santé de la wilaya d'Oran, l'autorisation d'ouverture d'un laboratoire d'analyses biomédicales, sous le N°750 du 03/12/2023.

Aussi, l'investissement destiné pour l'acquisition des équipement nécessaires pour la création d'un laboratoire d'analyses biomédicales (Equipement cités dans la facture Proforma N°289) d'environ DA:24.997.455,68 et matière première(cités dans les factures Proforma N°299, N°300, N°302, N°304, N°305 et N°306) d'environ DA:9.155.618,20; en plus un devis quantitatif et estimatif, en plus une facture proforma, le tout s'élève à DA:4.271.454,00; Sans oublier le devis de la promesse de location du local qui va abriter l'affaire de DA:3.840.000,00.

le secteur le secteur de la santé a montré des potentialités évidentes sur le plan de développement socio-sanitaire.

Cela dit, et pour permettre à ce nouveau client de réaliser son projet sus citée, nous soumettons à votre appréciation nos propositions d'ouverture d'un CMT(1)«Equipement» DA: 19.900.000,00 ; Crédit (2) «Aménag./Local» DA:3.000.000,00; Crédit (3)«Financement de Location»DA:3.000.000,00 et Crédit de Trésorerie (4) de DA:7.000.000,00.

S'agissant d'une nouvelle relation et un nouveau créneau, nous accédons favorablement à sa demande en tenant compte de votre approbation.

LE CHARGE D'ETUDES
R. MORTET

LE DIRECTEUR D'AGENCE
M. ADDA

Directeur d'Agence
ADDA Mohammed

Agence ou Succursale

.....MOSTAGANEM.....le ...08/02/2024..
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE